جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

مَا أَنْكَرَهُ الأَصْمَعِيُّ وهُو لُغَةٌ

دِراسةٌ لُغَوِيةٌ

في الجَمْهَرةِ لابنِ دُرَيْدٍ

الدكتور

مُحَمَّد عَبْدالعَال السيِّد إبْراهِيم

أستاذ أصول اللغة المساعد - في كلية اللغة العربية بالقاهرة، جامعة الأزهر

العدد الثالث والعشرون

للعام ١٤٤٠هـ / ٢٠١٩م

الجزء الثاني

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٩م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ملخص البحث

مَا أَنْكَرَهُ الأَصْمَعِيُّ وهُو لُغَةٌ دِراسةٌ لُغَوِيةٌ في الجَمْهَرةِ لابنِ دُرَيْدٍ

تناولت الدراسة الألفاظ التي أنكرها الأصمعيُّ، ورصدها ابن دريد في معجمه (جمهرة اللغة)، وتنبع أهمية الدراسة من الحفاظ على ألفاظ العربية من الضياع، فقد صرحت مَعَاجِمُ اللُّغةِ بما أنكره بعضُ اللغويين من ألفاظِ العربيةِ عندَ عرضِهَا، ولو سلَّمنا لكلِّ لغويٍّ إنكارَ ألفاظٍ من اللغةِ، وتركْنا له المجالَ لذهبَ معظمُ اللغةِ بالإنكار.

وقد وقع الاختيار على الأصمعيِّ لأنَّه يُعَدُّ واحدًا منْ أهمِّ روافدِ الدَّرسِ اللغويِّ، لا سيَّما في بابِ جمعِ اللغةِ، وكلُّ مَنْ تستهويهمْ دراسةُ الفُصحى، والتزوُّدُ من نفائسِهَا وأسرارِهَا، لا يكادون يطرُقُونَ أبوابَهَا حتَّى يَروُا اسمَ الأصمعيِّ ما لا يُحْصَى من المرَّاتِ.

وجاء البحث في مقدمةٍ وتمهيدٍ وثلاثةِ مباحثَ وخاتمةٍ:

أما **المقدمةُ**: فذكرتُ فيها سببَ اختياري للموضوع، ومنهجي في عرضه.

وأما **التمهيدُ**: فبيَّنتُ فيه –في عجالة– التعريفَ بالأصمعيِّ محلِّ البحث.

المبحثُ الأولُ: ما أنكره الْأَصْمَعِيُّ على المستوى الصوتي، ويشتملُ على ثلاثة مطالب:

المطلبُ الأولُ: ما أنكره الْأَصْمَعِيُّ من الصَّوامت.

المطلبُ الثاني: ما أنكره الْأَصْمَعِيُّ من الصَّوائت.

المطلبُ الثالثُ: ما أنكره الْأَصْمَعِيُّ من الإدغام.

المبحثُ الثاني: ما أنكره الْأَصْمَعِيُّ على المستوى الصرفي، ويشتمل على مطلبين:

المطلبُ الأول: ما أنكره الْأَصْمَعِيُّ من الأفعال.

المطلبُ الثاني: جموعٌ أنكرَ الْأَصْمَعِيُّ مفردها.

المبحثُ الثالثُ: ما أنكره الْأَصْمَعِيُّ على المستوى الدلالي، ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلبُ الأول: ما اختلفتْ دلالتُه بين الْأَصْمَعِيِّ واللغويين.

المطلبُ الثاني: ما خفيَ عن الْأَصْمَعِيِّ من الألفاظِ وهي ثابتةٌ في اللغة.

المطلبُ الثالثُ: ما قيَّد الْأَصْمَعِيُّ دلالته وهو مطلقٌ.

المطلبُ الرابعُ: بين الترادف وعدمه عند الْأَصْمَعِيِّ واللغويين.

ثم ذيَّلْتُ البحثَ **بخاتمةٍ** ضمَّنتها أهمَّ النتائج التي تمخَّضَتْ عنها الدِّراسةُ.

الدكتور
مُحَمَّد عَبْدالعَال السيِّد إبْراهِيم

Abstract

What he denied Alasmai language

language study in the population of Ibn Duraid

The study deals with the words that were denied by al-Asma'i and by Ibn Duraid in him dictionary Gamharat allogha . The importance of the study stems from the preservation of the Arabic words from loss. The language dictionaries stated that some linguists denied Arabic words when presented. , We left him the field to go most of the language by denying.

Al-Asma'i was chosen because it is considered one of the most important tributaries of the linguistic lesson, especially in the collection of the language, and all those who are interested in studying the classical, and the supply of its treasures and secrets, hardly knocking its doors until they see the name of Al-Asma'i countless times.

The research came in an introduction and a preface and three investigations and conclusion:

As for the introduction: I mentioned an optional reason for the subject, and my method of presentation.

As for the preamble, it states - in a nutshell - the definition of the scholarly subject in question.

The first topic: What was denied by the audiologist on the vocal level, and includes three demands:

The first requirement: What is denied by al-Asma'i from the silos.

The second requirement: What is denied by al-Asma'i from Suwayt.

The third requirement: What Al-Asmai denied.

The second topic: What Al-Asmai denied on the morphological level, and includes two requirements:

The first requirement: What the deaf person denied.

The second requirement: the masses denied Al-Asmai single.

The third topic: What Al-Asmai denied on the level of semantic, and contains four demands:

The first requirement: What is different between the signers and the linguists.

The second requirement: What is hidden from the audiobooks and is fixed in the language.

The third requirement: What is the implication of the signifier is absolute.

The fourth requirement: between tandem and lack thereof when the audiologists and linguists.

Then the research was accompanied by a conclusion that included the most important results that emerged from the study.

Dr. Mohamed Abdel Aal El Sayed Ibrahim

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدِّمة

لَكَ الحمدُ ربَّنا على نِعَمِكَ الَّتي لا نُحْصِيها عدًّا، ولا نعرفُ لَهَا أَمَدًا، حَمْدًا نرجُو به رِضَاك، ونَسْتَدِرُّ به نَعْمَاك، والصَّلاةُ والسَّلامُ على خاتمِ الأنبياءِ والمُرسلين، وعلى آلهِ وصحبِهِ الغُرِّ الميامين، ومَنْ تَبِعَ هَدْيَهُمْ إلى يومِ الدِّينِ، أمَّا بعدُ.

فَمَظَاهرُ الاخْتلافِ بينَ العلماءِ كثيرةٌ في التراثِ العربيِّ، بِحَسَبِ طريقةِ تلقِّيهم لِلُّغةِ، وعرضِهِمْ لهَا، وقد دَرَجَتْ مَعَاجِمُ اللُّغةِ -لأمانتِها- على التصريح بما أنكره بعضُ اللغويين من ألفاظِ العربيةِ عندَ عرضِهَا، فهذا أباهُ الفراءُ، وذاك أنكرهُ الأصمعيُّ، وهذا لمْ يعرفْه ابنُ دريد، ولو سلَّمنا لكلِّ لغويٍّ إنكارَ ألفاظٍ من اللغةِ، وتركْنا له المجالَ لذهبَ معظمُ اللغةِ بالإنكار، غيرَ أنَّ القاعدة تقول: "مَنْ سَمِعَ حُجَّةٌ على مَنْ لمْ يَسْمعْ".

وقد وقع اختياري على الأصمعيِّ، والألفاظِ التي أنْكرها، والتي نصَّ عليها ابنُ دريد في معجم (جمهرة اللغة) للأسبابِ الآتيةِ:

أولًا: أنَّ الأصمعيَّ يُعَدُّ واحدًا منْ أهمِّ روافدِ الدَّرسِ اللغويِّ، لا سيَّما في بابِ جمعِ اللغةِ، يشهدُ له بذلك -على سبيلِ المثالِ- أنَّه كانَ مَصْدرًا للأزهريِّ في (تهذيب اللغة) فيما يُقاربُ الألفَ والثمانمائة موضعًا، وللجوهريِّ في (الصحاح) فيما يزيدُ على خمسمائةِ موضعًا، ونصَّ عليه ابنُ منظور أكثرَ من ألفي مرة في اللِّسانِ.

ثانيـًا: كلُّ مَنْ تستهويهمْ دراسةُ الفُصحى، والتـزوُّدُ مـن نفائسِـهَا وأسرارِهَا، لا يكادون يطرُقُونَ أبوابَهَا حتَّى يَروُا اسمَ الأصمعيِّ ما لا يُحْصَى من المرَّاتِ، فهو من أفْذاذِ رُواتها وأوثقِهِمْ، وأكثـرِهِمْ إحاطـةً بأطرافِهَـا، ونفوذًا في دقائِقِهَا، وإليه المرجعُ في معاني الشعرِ، وغريبِ اللُّغةِ[١].

ثالثـًا: لمَّا طالعتُ مُعجمَ (جمهرة اللغة) لابنِ دريد ورجعتُ فيه البصر، وجدتُّه ينصُّ على الأصمعيِّ في كثيرٍ من المواضعِ، مقترنًا اسمُهُ -أحيانًـا- بإنكارِ لفظةٍ، أو إبائِها، أو عدمِ معرفتِها، فيشيعُ في الجمهرة عبارات: وأبى ذَلك الْأَصْمَعِيُّ، ولَم يعرفْهُ الْأَصْمَعِيُّ، ودَفعَ ذَلك الْأَصْمَعِيُّ، فأرجعُ البصرَ في هذه الألفاظ فإذا كثيرٌ منها لغةٌ عن العـرب ثابتةٌ.

رابعًا: ولَعُ الْأَصْمَعِيِّ بِالْجَيِّدِ الْمَشْهُورِ، وتَضْييقُه فِيمَا سِوَاهُ، فيحْـذِفَ من اللغةِ ما لمْ يقْوَ عنده إذْ لمْ يسْمَعْه، يقولُ ابنُ جنِّي في (باب في صِـدْق النَّقَلة، وثقةِ الرُّواةِ والحَمَلَة): "وهذا الأصمعـيُّ -وهو صَـنَّاجةُ[٢] الـرواةِ والنَّقَلة، وإليه مَحَطُّ الأعباءِ والثَّقَلةِ، ومنه تُجْنى الفِقَـرُ والمُلَـح[٣]، وهـو

(١) الأصمعيُّ اللغويُّ، صورة عراقية في القرن الثاني الهجري د. عبدالحميد الشلقاني: ص ٧، دار المعارف، ١٩٨٢م.

(٢) الصَّنْج: ذُو الأَوتار الَّذِي يُلْعب بِهِ، واللَّاعبُ بِهِ يُقَالُ لَهُ: الصَّنَّاجُ والصَّنَّاجةُ، ينظر: لسـان العرب (ص ن ج): ٣١١/٢، دار صادر بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ، ويعني: أنَّ للأصمعيِّ عند حديثه إيقاعًا وجرسًا يُشبهُ في جماله الصوتَ الصادرَ عنِ الآلاتِ والألحانِ.

(٣) والمُلَحُ: جمع مُلْحَة وهي: الكلمةُ المليحة، ينظر: العين للخليل بن أحمد (م ل ح): ٢٤٤/٣، تح/ د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس، والمعنى: أنَّ الأصمعيَّ ممَّن تُؤخذُ منه فِقْراتُ الكلام والألفاظُ العذبةُ المليحةُ التي لا تكادُ توجدُ عند غيره.

ريحانةُ كلِّ مُغْتبقٍ ومصطبح[١] – كانت مَشْيخةُ القُرَّاء وأماثلُهُمْ تحضــرُهُ – وهو حَدَثٌ– لأخْذِ قراءةِ نافعٍ عنه، ومعلومٌ كمْ قُدِّر ما حُذِفَ من اللغــةِ فلــمْ يُثبتْه؛ لأنَّه لمْ يقْوَ عنده إذ لمْ يسمعْه"[٢]، ويؤكدُ السرقسطيُّ على ذلك بقوله: "وَكَانَ أَبُو زَيْدٍ يَتَّسِعُ فِي اللُّغَاتِ، حَتَّى كَانَ رُبَّمَا جَــاءَ بِالشَّــيْءِ الضَّــعِيفِ، فَيُجْرِيهِ مجْرَى الْقَوِيِّ، وَكَانَ الْأَصْمَعِيُّ مُولَعًا بِالْجَيِّدِ الْمَشْهُورِ، وَيُضَيِّقُ فِيمَا سِوَاهُ"[٣].

فأردتُ أنْ أُميطَ اللثامَ عنْ هذه الألفاظِ التي أنكرها الْأَصْمَعِيُّ، والتي نصَّ عليها ابنُ دريد في الجمهرة، لنرى مدى ثُبوتِها في اللغة، فكان هذا البحثُ : **مَا أَنْكَرَهُ الأَصْمَعِي وهُو لُغَةٌ دراسةٌ لغويةٌ في الجَمْهَرةِ لابنِ دُرَيْدٍ**

والذي اقتضتْ طبيعتُه أنْ يكونَ في مقدمةٍ وتمهيــدٍ وثلاثــةِ مباحــثَ وخاتمةٍ:

أما **المقدمةُ**: فذكرتُ فيها سببَ اختياري للموضوع، ومنهجي في عرضه.

وأما **التمهيدُ**: فبيَّنتُ فيه –في عجالة– التعريفَ بالأصمعيِّ محلِّ البحث.

---

(١) الطَّعَامُ بِالْعَشِيِّ يُقالُ له: الْغَبُوقُ، والآكلُ: مُغْتبقٌ، وَبِالْغَدَاةِ يقالُ لــه: الصَّــبُوحُ، والآكــلُ: مُصْطبحٌ، ينظر: غريب الحديث لإبراهيم الحربــي: ٥٧٧/٢، تــح د/ ســليمان العايــد، دار المدني، ط١، ١٤٠٥هــ/ ١٩٨٥م، يعني: بلغ من وفْرةِ علمِ الأصمعيِّ أنَّ الناسَ يفدونَ إليه فينهلون منه بالغداةِ والعشيِّ.

(٢) الخصائص لابن جني: ٣١١/٣، تح/ محمد علي النجار، عالم الكتــب بيــروت، وينظــر: المزهر للسيوطي: ٤١٥/٢، تح/ فؤاد علي منصور، دار الكتــب العلميــة– بيــروت، ط١، ١٤١٨هــ/ ١٩٩٨م.

(٣) الدلائل في غريب الحديث للسرقسطي: ٥٠١/٢، تح/ د. محمد بن عبدالله القناص، مكتبــة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢٢هــ/ ٢٠٠١م.

المبحثُ الأولُ: ما أنكره الْأَصْمَعِيُّ على المستوى الصوتي، ويشتملُ على ثلاثة مطالب:

المطلبُ الأولُ: ما أنكره الْأَصْمَعِيُّ من الصَّوامت.

المطلبُ الثاني: ما أنكره الْأَصْمَعِيُّ من الصَّوائت.

المطلبُ الثالثُ: ما أنكره الْأَصْمَعِيُّ من الإدغام.

المبحثُ الثاني: ما أنكره الْأَصْمَعِيُّ على المستوى الصرفي، ويشتمل على مطلبين:

المطلبُ الأولُ: ما أنكره الْأَصْمَعِيُّ من الأفعال.

المطلبُ الثاني: جموعٌ أنكرَ الْأَصْمَعِيُّ مفردها.

المبحثُ الثالثُ: ما أنكره الْأَصْمَعِيُّ على المستوى الدلالي، ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلبُ الأولُ: ما اختلفتْ دلالتُه بين الْأَصْمَعِيِّ واللغويين.

المطلبُ الثاني: ما خفيَ عن الْأَصْمَعِيِّ من الألفاظِ وهي ثابتةٌ في اللغة.

المطلبُ الثالثُ: ما قيَّد الْأَصْمَعِيُّ دلالته وهو مطلقٌ.

المطلبُ الرابعُ: بين الترادف وعدمه عند الْأَصْمَعِيِّ واللغويين.

ثم ذيَّلْتُ البحثَ **بخاتمةٍ** ضمَّنتها أهمَّ النتائج التي تمخَّضَتْ عنها الدِّراسةُ.

منهج البحث:

أمَّا المنهجُ الذي سلكتُهُ في هذا البحث فهو المنهجُ الوصفيُّ، متمثلًا في الخطوات الآتية:

أولًا- جمعتُ الألفاظَ التي أنكرها الأصمعيُّ والتي أوردها ابنُ دريد في معجمه (جمهرة اللغة)، ونصَّ صراحةً على إنكار الأصمعي لها.

ثانيًا- وصدَّرتُ كل مسألة بالكلمة المراد دراستها.

ثالثًا- ثم ذكرتُ تحتها النصَّ المشتملَ على ما أنكره الأصمعيُّ.

رابعًا- وبعد ذلك قمتُ بمعالجة هذه الألفاظ من خلالِ أقوالِ أهلِ اللغةِ وأصحابِ المعاجمِ، ومدى موافقتهم أو مخالفتهم للأصمعي.

واللهَ (ﷻ) أسألُ أنْ يكونَ هذا البحثُ لبنةً من لبناتِ الحفاظِ على العربيةِ، كما أسألُه (ﷻ) أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، إنه نعم المولى ونعم النصير.

د. محمد عبدالعال السيد إبراهيم

تمهيد

في التعريف بالإمام الأَصْمَعِيِّ (رحمهُ اللّهُ تعالى)

هو الإِمَامُ العَلاَّمَةُ الحَافِظُ، حُجَّةُ الأَدَبِ، ولِسَانُ العَرَبِ، أَبُو سَعِيْدٍ عَبْدُ المَلِكِ بنُ قُرَيْبِ بنِ عَبْدِ المَلِكِ بنِ عَلِيِّ بنِ أَصْمَعَ بنِ مُظَهِّرِ بنِ رباحِ ابنِ عمرٍو الباهليّ، أبو سعيدٍ الأَصْمَعِيُّ البصريُّ، أحدُ الأعلامِ الأخباريين، والأئمةِ الصدوقين[١]، صاحبُ اللغةِ والنحوِ والغريبِ والأخبارِ والمُلَحِ والنوادرِ[٢]، ولد سنةَ اثنتين، وقيل: ثلاثٍ وعشرين ومائة[٣].

---

(١) ينظر في ترجمته: التاريخ الكبير للإمام البخاري: ٤٢٨/٥، طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد– الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبدالمعيد خان، والفهرست لابن النديم: ٧٨/١، تح/ إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت– لبنان، ط٢، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، والأنساب للإمام السمعاني: ١٧٧/١، تح/ عبدالله عمر البارودي، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، دار الجنان، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، وإنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي: ١٩٧/٢، المكتبة العنصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ، ووفيات الأعيان لابن خلكان: ١٧٠/٣، تح/ د. إحسان عباس، دار صادر– بيروت، ط١، ١٩٩٤م، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للمِزِّى: ٣٨٢/١٨، ٣٨٣، تح/ د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي: ٦٦٢/٢، تح/علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت لبنان/ ط١، ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م، وسير أعلام النبلاء للذهبي: ١٧٥/١٠، تح/ شعيب الارناؤوط، وحسين الأسد، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٩، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م، وتهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني: ٣٦٨/٦، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

(٢) تهذيب الكمال: ٣٨٣/١٨.

(٣) وفيات الأعيان: ١٧٥/٣، وسير أعلام النبلاء: ١٧٥/١٠.

كان من أئمةِ أهلِ اللغةِ والأدبِ والنحوِ، سَلَكَ البراريَ والبواديَ، وصَحِبَ الأعرابَ، وأخذَ الأدبَ من معدنه(١)، يقولُ المُبرِّد: "كان أبو زيد الأنصاري صاحبَ لغةٍ وغريبٍ ونحوٍ، وكان أكثرَ من الأصمعيِّ في النحو، وكان أبو عبيدة أعلمَ منْ أبي زيدٍ والأصمعيِّ بالأنسابِ والأيامِ والأخبارِ، وكان الأصْمَعِيُّ بحرًا"(٢)، وكان -رحمه الله- شديدَ الاحتراز في تفسيرِ القرآنِ الكريمِ والسنةِ المشرفَّةِ، فإذا سُئلَ عنْ شيءٍ منهما يقولُ: العربُ تقولُ: معنى هذا كذا، ولا أعلمُ المرادَ منه في الكتابِ والسُّنَّةِ أي شيء هو(٣).

شُيوخُهُ وتلاميذُهُ:

رَوَى عنْ خَلْقٍ كثيرٍ، وما كان يَروي إلَّا عن الأكابرِ من العلماءِ، منهم: أبو عمرو بنُ العلاء [ت ١٥٤هـ]، وقرةُ بن خالد السَّدُوسِيُّ [ت ١٥٤]، وأبو الأشْهب العُطَارديُّ [ت ١٦٥هـ]، ونَافِعُ بنُ أَبِي نُعَيْمٍ [ت ١٦٩ هـ]، والخليلُ بنُ أحمد [ت ١٧٠هـ]، وعبدُالرحمن بنُ أبي الزِّناد [ت ١٧٤هـ]، ومَالِكُ بنُ أَنَسٍ [ت ١٧٩]، والْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ التيميُّ [ت ١٨٧هـ]، وغيرهم.

كما روى عنه -أيضًا- جَمْعٌ كثيرٌ منهم: أبو عبيدِ القاسمُ بنُ سلَّام [ت ٢٢٤هـ]، ويَحْيَى ابنُ مَعِيْنٍ [ت ٢٣٣هـ]، وأحمدُ بنُ إبراهيم الدورقيُّ [ت ٢٤٦هـ]، وأَبُو حَاتِمٍ السِّجِسْتَانِيُّ [ت ٢٤٨هـ]، ونصرُ بنُ علي الجهضميُّ

---

(١) الأنساب للسمعاني: ١ / ١٧٧.

(٢) أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي: ٤٦/١، تح/ طه محمد الزيني، ومحمد عبدالمنعم خفاجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٣هـ/ ١٩٦٦م، وينظر: الأنساب للسمعاني: ١٧٧/١، وتهذيب الكمال: ٣٨٩/١٨.

(٣) وفيات الأعيان: ١٧٢/٣.

[ت ٢٥٠هـ]، وابنُ زنجويه [ت ٢٥١هـ]، وَأَبُو الفَضْلِ العباسُ بنُ الفرج الرِّيَاشِيُّ [ت ٢٥٧هـ]، ويعقوبُ بنُ شيبة [ت ٢٦٢هـ]، ويعقوبُ بنُ سُفيانَ [ت ٢٧٧هـ]، وأبو العيناء الكُدَيْمِيُّ [ت ٢٨٣هـ]، وبشرُ بنُ موسى الأسديُّ [ت ٢٨٨هـ]، وآخرون(١).

أقوالُ العلماءِ فيه:

أثنى عليه العلماءُ بأقوالٍ كثيرةٍ: يقولُ سفيانُ الثّوري: الأصْمَعِيُّ أحفظُ الناس، وأبو عبيدةَ أجمعُهُم، وأبو زيد أوثقُهُم(٢)، وقال الشافعيُّ: ما عبَّر أحدٌ عن العربِ بأحسنَ من عبارةِ الأصمعيِّ، وقال -أيضًا-: ما رأيتُ بذلك العسكرِ أصْدقَ لهجةً من الأصْمَعِيِّ، ووثَّقه ابنُ معين، ولما سُئل عنه قال: لم يكنْ ممَّنْ يكذبُ، وكان منْ أعلم الناس في وقته، وقال أبو داود: صدوقٌ، وقال الجهضميُّ: كان الأصْمَعِيُّ يتَّقي أن يُفسِّرَ حديثَ رسولِ اللهِ (ﷺ) كما يتَّقي أنْ يُفسِّرَ القرآنَ، ووصفه المبردُ بأنه بَحْرٌ في اللغة، وقال إسحاقُ الموصليُّ يقولُ: لم أر الأصمعيَّ يدَّعى شَيئًا منَ العلمِ فيكونَ أحدٌ أعلمَ به منه(٣)، وكان أحمد بن حنبل ويحيى بن معين يُثنيان عليه في السُّنَّة(٤)،

---

(١) تهذيب التهذيب: ٣٦٨/٦، وينظر: الأنساب للسمعاني: ١٧٧/١، وإنباه الرواة: ١٩٨/٢، ووفيات الأعيان: ١٧٠/٣، ١٧١، وتهذيب الكمال: ٣٨٣/١٨، ٣٨٤، وسير أعلام النبلاء: ١٧٥/١٠- ١٧٩.

(٢) مرآة الجنان لليافعي: ٤٤/٢، تح/ خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، وينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح الحنبلي: ٧٠/٣، تح/ محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

(٣) تهذيب التهذيب: ٣٦٩/٦، وينظر: الأنساب للسمعاني: ١٧٨/١، وإنباه الرواة: ١٩٨/٢- ٢٠١، وتهذيب الكمال: ٣٨٧/١٨، ٣٨٨، ومرآة الجنان: ٤٨/٢، وشذرات الذهب: ٧٦/٣.

(٤) تهذيب الكمال: ٣٨٥/١٨.

ويقول الحافظُ الذَّهبيُّ: كتب الأصْمَعِيُّ شيئًا لا يُحصَى عنِ العربِ، وكان ذا حفظٍ وذكاءٍ ولطفِ عبارةٍ(١).

كتبه ومؤلفاته:

وهو صاحبُ التآليفِ المتعددةِ، حتى إنَّ تصانيفه لتزيدُ على الثلاثين(٢)، منها: كتابُ خَلْق الإنسانِ، وكِتَابُ الأجْناسِ، وكتابُ الأَنْواءِ، وكِتَابُ الهَمْز، وكِتَابُ المقصور والممدود، وكِتَابُ الفَرْق، وكِتَابُ الصِّفات، وكِتَابُ خَلْق الفرس، وكِتَابُ الخيل، وكِتَابُ الإبل، وكِتَابُ الشَّاة، وكِتَابُ الأَخْبية والبُيُوت، وكِتَابُ الوحوش، وكِتَابُ فَعَل وأَفْعَل، وكِتَابُ الأمْثال، وكِتَابُ الأضداد، وكِتَابُ غريب الحديث، وكِتَابُ غريبِ الحديثِ والكلامِ الوحشيِّ، وكِتَابُ نوادرِ الأعرابِ، وكِتَابُ النَّسَب، وكِتَابُ الأصْوات، وكِتَابُ المُذكَّر والمؤنَّث، وكِتَابُ أسماءِ الخمرِ، وكِتَابُ ما تكلم به العربُ فكثُر في أفواهِ الناسِ(٣).

وفاته:

اختلفَ المؤرِّخون في تحديدِ سنةِ وفاتِهِ، ولكن كل أقوالهم تنحصرُ بين سنة ثلاثَ عشرةَ ومائتين، وسبعَ عشرةَ ومائتين(٤).

---

(١) سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي: ١٠/١٨٠.

(٢) شذرات الذهب: ٣/٧٦.

(٣) الفهرست: ١/٧٩، وينظر: إنباه الرواة: ٢/٢٠٢، ٢٠٣، ووفيات الأعيان: ٣/١٧٦، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، مكتبة المثنى- بغداد ١٩٤١م، صفحات: ١/٨١، ١/٧٢٢، ١/٧٢٣، ٢/١٢٠٣، ٢/١٣٥٥، ٣/١٣٨٨ وغيرها.

(٤) تهذيب التهذيب: ٦/٣٧٠، وينظر: أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي: ١/٥٣، والأنساب للإمام السمعاني: ١/١٧٧، وإنباه الرواة: ٢/٢٠٤، ووفيات الأعيان: ٣/١٧٥، والكامل في التاريخ لابن الأثير: ٥/٥٦٦، تح/ عمر عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، وتهذيب الكمال: ١٨/٣٩٣، وسير أعلام النبلاء: ١٠/١٨١.

ورثاه أبو العالية الشّاميُّ بقوله [البسيط]:

لا دَرَّ دَرُّ بناتِ الأرضِ إذ فُجِعـــــتْ بالأصمعيِّ لقد أبقتْ لنا أَسَـفَا

عِشْ ما بدا لك في الدنيا فلستَ ترى في الناسِ منهُ ولا مِنْ علمِهِ خَلَفَا[1].

فرحمَ اللهُ الإمام، وأجزلَ له المثوبةَ والعطاءَ، بقدر ما أفنى حياتَه في خدمةِ العربيةِ ورفعِ لوائِها، وجَعَلَ أنفاسَه وأسفارَه في ميزانِ حسناتِهِ، وجَمَعَنَا وإياهُ وكلَّ طلابِ العلمِ وناشريه في مستقرِّ رحمتِهِ، إنه وليُّ ذلكَ والقادرُ عليه.

(١) شذرات الذهب: ٣/٧٧، وينظر: وفيات الأعيان: ٣/١٧٦.

المبحثُ الأولُ

ما أنكره الْأَصْمَعِيُّ على المستوى الصوتي

ويشتملُ على ثلاثة مطالب:

المطلبُ الأولُ: ما أنكره الْأَصْمَعِيُّ من الصَّوامت.

المطلبُ الثاني: ما أنكره الْأَصْمَعِيُّ من الصَّوائت.

المطلبُ الثالثُ: ما أنكره الْأَصْمَعِيُّ من الإدغام.

المطلبُ الأولُ

ما أنكرهُ الْأَصْمَعِيُّ من الصَّوامت:

ذأى الْعودُ وذوى:

يقولُ صاحبُ الجمهرة: "وَقومٌ من الْعَرَب يَقُولُونَ: ذأى الْعودُ ولَيْسَ باللغة الْعَالِيَة، وينشدون بَيت ذِي الرُّمَّة [الطويل]:

أَقَامَتْ بِهِ حَتَّى ذأى الْعودُ والتوى ... وسَاقَ الثُّرَيَّا فِي ملاءتِهِ الْفجْر

وكَانَ الْأَصْمَعِيُّ يَقُول: ذوى الْعودُ"(١).

ذَوَى الْعودُ يَذوي ذَيًّا معناه -كما قال الخليلُ- أَلَّا يُصيبَ النباتَ والحشيشَ رِيُّه، أو يضربُه الحَرُّ فيذبُلُ ويضعُفُ(٢)، فالذَّالُ وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ تَدُلُّ عَلَى يُبْسٍ وَجُفُوفٍ(٣).

---

(١) جمهرة اللغة لابن دريد (ذ أ ى): ٢٣٤/١، مطبعة مجلس دائرة المعارف حيدر آباد ط١، ١٣٤٤هـ، والجمهرة (ذ و ي): ٧٠٣/٢، وينظر: تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح للفهرى المالكى: ٢٣، تح/ د. عبدالملك الثبيتي، جامعة أم القرى- مكة المكرمة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، والبيت لذي الرمة كما في ديوانه: ص ١٠٢، بشرح أحمد حسن بسبح، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

(٢) العين (ذ و ي): ٢٠٦/٨، وتهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري (ذ و ى): ٤١/١٥، تح/ عبدالسلام هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ولسان العرب لابن منظور (ذ و ي): ٢٩٠/١٤، وتاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي (ذ و ي): ١٠١/٣٨، تح/ عبدالكريم العزباوي وآخرين، سلسلة التراث العربي من إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م .

(٣) مقاييس اللغة لابن فارس (ذ و ي): ٣٦٣/٢، تح/ عبدالسلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

والْأَصْمَعِيُّ يُلمَحُ من كلامه إنكارُ الفعل مهموزًا، مع إثباته بالواو، وقد خالفه ابنُ قتيبة ذاهبًا إلى إثباتِ الفعلِ بالهمزة والواو بمعنًى واحد، ونصَّ عليه في باب ما يُهمز أوسطُه من الأفعال، ولا يُهمزُ بمعنى واحد فقال: "ذَوَى العودُ يَذْوي ذُوِيًّا، وذأى يَذْأى ذَأْوًا وذأْيًا[١]، وهما لغتان عند يونس وابنِ السكيت[٢]، والنسبةُ بالهمز عند الخليلِ وغيرِهِ لأهلِ بِيشةَ ذَأَى[٣]، وعند ابنِ السكيت لأهل الحجاز[٤]، أما بالواو فلأهل نجد وتميم[٥].

---

(١) أدب الكاتب لابن قتيبة: ٤٧٥، تح/ محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.

(٢) إصلاح المنطق لابن السكيت: ١٤٢، تح/ محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، والصحاح للجوهري (ذ و ي): ٢٣٤٤/٦، تح/ أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين ط٤، ١٩٩٠م، واللسان (ذ و ي): ٢٩١/١٤، وشرح الفصيح لابن هشام اللخمي: ٤٨، تح/ د. مهدي عبيد جاسم، ط١، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م، والتاج (ذ و ي): ١٠١/٣٨.

(٣) العين (ذ و ي): ٢٠٦/٨، وتهذيب اللغة للأزهري (ذ و ى): ٤١/١٥، والأفعال للسرقسطي: ٦٠٤/٣، تح/ د. حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م، والإبانة في اللغة العربية لأبي المنذر العوتبي: ١١٣/٣، تح/ د. عبدالكريم خليفة، وآخرين، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، سلطنة عمان، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، واللسان (ذ و ي): ٢٩٠/١٤.

(٤) الكنز اللغوي لابن السكيت: ٥٦، نشره د. أوغست، مكتبة القاهرة، وينظر: التقفية في اللغة للبندنيجي: ٦٧٧/١، تح/ د. خليل إبراهيم العطية، الجمهورية العراقية- وزارة الأوقاف- إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني- بغداد، ١٩٧٦م، والأمالي لأبي علي القالي: ١٦٦/٢، تح/ محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٦م، والمحكم لابن سيده (ذ أ ي): ١٢١/١٠، تح/ د. عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، والمزهر: ١٧٠/١، ودراسات في فقه اللغة د. صبحي الصالح: ٨٣، دار العلم للملايين، ط١، ١٣٧٩هـ/ ١٩٦٠م.

(٥) الكنز اللغوي: ٥٦، والأفعال للسرقسطي: ٦٠٤/٣، والأمالي لأبي علي القالي: ١٦٦/٢، والمزهر: ١٧٠/١، ودراسات في فقه اللغة: ٨٣.

ونصَّ أبو علي القالي على لغاتٍ أُخَرَ في الفعل رتَّبها فقال: "وفيه لغاتٌ، فأجودُها: ذوى العود يذوَى، ثم ذأَى يَذْأَى، ثم ذوي يذوي وهي أقلُّها"(١)، والفُصْحى منْ هَذِه اللُّغَاتِ الثلاث -كما قال ابنُ سيده- هِيَ الأُولى(٢)، فيما أكَّد أبُو عُبَيْدة على أنَّ الأخيرةَ: ذَوِي العُودُ يَذْوى لُغَةٌ رَدِيئَةٌ(٣)، وهي عند الصاحب بن عبَّاد لُغَةٌ غَيْرُ فَصِيْحَةٍ(٤).

هذا، وإنْ بعُدَ الصَّوتان مخرجًا فبينهما تقاربٌ في الصفات: فالهمزةُ -عند القدماء- صوتٌ شديدٌ مجهورٌ منفتحٌ مستفلٌ مصمتٌ، والواو صوتٌ مجهورٌ رخوٌ مستفلٌ منفتحٌ مصمتٌ(٥)، ولكنهما متباعدان في المخرج، فالهمزة من أقصى الحلق، والواو مخرجها مما بين الشفتين(٦)، وعلى الرغم مما بين هذين الصوتين من اختلاف في المخرج، إلا أنَّ العلاقة الصوتية بين الهمزة من جهة، وأصوات اللين -ومِنْ بينِها الواوُ- من جهة أخرى قويةٌ، ويمكن التنبه إلى تلك العلاقة من خلال وصف الخليل بن أحمد لمخرج الهمزة بقوله: "وأمَّا الهمزةُ فمخرجُها من أقصى الحلق مهتوتة

(١) المقصور والممدود لأبي علي القالي: ١٠٧، تح/ د. أحمد عبدالمجيد هريدي، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م، والمقصور والممدود لابن ولاد: ١٠٧، تح/ بولس برونله، مطبعة ليدن، ١٩٠٠م، وتحفة المجد الصريح: ٢٣.

(٢) المخصص لابن سيده: ١٢٧/٣، تح/ خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي- بيروت ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، وتحفة المجد الصريح: ٢٣.

(٣) التهذيب (ذ و ى): ٤١/١٥، واللسان (ذ و ي): ٢٩٠/١٤، والتاج (ذ و ي): ١٠١/٣٨.

(٤) المحيط (ذ و ي): ٤٠٦/٢.

(٥) الكتاب لسيبويه: ٤٣٤/٤، تح/ عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

(٦) الكتاب: ٤٣٣/٤، وسر الصناعة لابن جني: ٥٢/١، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

مضغوطة، فإذا رُفِّه عنها لانتْ فصارت الياءَ والواوَ والألفَ عن غير طريقة الحروف الصحاح"[١] ، مما سوغ التبادل بينهما.

والعلة الصوتية للإبدال بين الهمزة والواو هي التخفيفُ، نظرًا للقوة والشدة الحاصليْن في صوت الهمزة، مما يتسبَّبُ في صعوبة إخراجها، مع بُعْد مخرجها، لذا جاز فيها التخفيفُ بإبدالها واوًا[٢].

ويمكنُ حملُ هذا التأصيل الصوتي الذي يقضي بإبدال الصوت الأصعب إلى الأسهل؛ فالصعوبةُ الناجمةُ عن انضغاط الهواء خلف الحنجرة انضغاطًا شديدًا، لا نجد هذه الصعوبةَ في صوت الواو حيث يمرُّ الهواءُ بها من بين الوترين الصوتيين في سلاسة وخفة[٣].

تعقيب:

وصْفُ ابنِ دريد للهمز في الفعل (ذأى الْعودُ) بأنه لَيْسَ باللغة الْعَالِيَة ليس مبررًا لإنكار الأصمعي له، فمن المعلوم أن "الهمز والتسهيل لغتان، ولكن إحدى اللغتين متفرعة عن الأخرى، فالهمز هو القياس، والأصل الذي وردت به اللغة، وبه نزل القرآن الكريم، على حين أن التسهيل فرعُ الهمز، وناشئٌ عنه لظروف اجتماعية وبيئية جعلت بعض القبائل تترك الهمز وتتعلق بالتسهيل استجابة لظروف بيئتها، وما هي عليه من الحضارة"[٤]،

---

(١) العين: ٥٢/١.

(٢) الكتاب: ٤٣٤/٤، وسر الصناعة: ٧٥/١.

(٣) مقاييس الأصالة والفرعية في الإبدال لابن السكيت د. أحمد طه سلطان: ١٣٦، ١٣٧، دار البشرى للطباعة والنشر القاهرة ، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

(٤) الندرة عند ابن دريد معناها وصورها د. عبدالتواب الأكرت: ٥١، ٥٢، دار السعاة للطباعة، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.

وربما يكونُ ميلُ الْأَصْمَعِيِّ للصيغة المسهلة بالواو (ذوى الْعودُ) مرجعه إلى سكناه الحضر، ومعلومٌ أن التسهيل في أصله لهجة البيئة المتحضرة، وهم أهلُ الحجاز، بعكس القبائلِ البدويةِ التي تُؤثرُ الهمز، وهي قبائل وسط الجزيرة وشرقيها، كتميم وقيس وبني أسد ومن جاورهم(١).

أَضْرَطُ، وأَطرَطُ:

يقولُ ابنُ دريد: "وَرجلٌ أضْرَطُ: خَفِيفُ اللِّحْيَة قليلُها، وَامْرَأَة ضَرْطاءُ: قَليلَةُ شعر الحاجبين، قَالَ أَبُو بكر: قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: هَذَا غلطٌ، إِنَّمَا هُوَ أطرَطُ وَامْرَأَة طَرْطاء، إِذا كَانَ قليلَ شعر الحاجبين، وَالِاسْم الطَّرَط"(٢).

يُنكرُ الْأَصْمَعِيُّ أن يكونَ الأضْرَطُ -بالضاد- هو خَفِيفُ اللِّحْيَة قليلُها، ومؤنثه (ضَرْطاءُ)، ويثبت اللفظ بطاءين، فيقال: رجل أطرَطُ، وَامْرَأَة طَرْطاء، وما أنكره الْأَصْمَعِيُّ أثبته جمعٌ من اللغويين، ففي المحكم: "والضَّرْطُ خِفَّةُ الشَعْر، رَجُلٌ أضْرَطُ خفيفُ شَعْرِ اللِّحْيَة، وقيل: الضَّرْطُ رِقّةُ الحاجِب، وامرأة ضَرْطاء خَفِيفةُ شَعَرِ الحاجِبِ رَقيقتُه"(٣)، وقال ابنُ السكيت: "رجلٌ أضْرَطُ، خَفِيف اللِّحْيَة وَامْرَأَة ضَرْطَاءُ خَفِيفَة الشَّعَرِ"(٤)، وقال أبو حاتم: هو أضرطُ لا غير(٥)، ونسبه الجوهري إلى بعضهم فقال: "وقال بعضهم: هو الأضرط

(١) ينظر: اللهجات العربية نشأة وتطورًا د. عبدالغفار هلال: ٢٢٠، مكتبة وهبة، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
(٢) الجمهرة: ٧٤٦/٢، و ١٠٠٧/٢.
(٣) المحكم (ض ر ط): ١٧٤/٨.
(٤) المخصص: ٨٣/١.
(٥) العباب الزاخر (ض ر ط): ٢٧٩/١.

بالضاد المعجمة"[١]، وحكاه ابنُ القطاع بصيغة التضعيف فقال: "وطَرِط الرجل طَرطًا حَمُق، وأيضًا خفَّ شعرُ حاجبيْه فهو أَطْرطُ، وقيلَ: أَضْرطُ بالضَّاد"[٢].

ومال جمعٌ من أهل اللغة إلى رأي الأصمعي، فأنكروا اللفظ بالضاد ومنهم: أبو عمرو الشيباني[٣]، وابنُ الأعرابي[٤]، وأبو زيد الأنصاري[٥]، والصاحبُ بنُ عباد[٦]، والأزهري[٧]، وصاحبُ القاموس[٨].

تعقيب:

وأميلُ إلى إثبات الوجهين في اللفظة: بالضاد والطاء، حيثُ التبادلُ بينهما واردٌ، للتقارب في المخرج والصفة، فمخرجُ الطاء مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا[٩]، وهو حرفٌ شديدٌ مجهورٌ مطبقٌ[١٠]، وتوصف بأنها: صوتٌ مجهورٌ عند القدامى، مهموسٌ عند المحدثين، شديدٌ مستعلٍ

---

(١) الصحاح (ض ر ط): ١١٤١/٣، واللسان (ض ر ط): ٣٤٢/٧.

(٢) الأفعال لابن القطاع: ٣٠٢/٢، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

(٣) الجيم لأبي عمرو الشيباني: ٢١٠/٢، تح/ إبراهيم الإبياري، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

(٤) التهذيب (ط ر ط): ٢٠٠/١٣، والعباب (ط ر ط): ٢٨٢/١، واللسان (ط ر ط): ٣٤٥/٧.

(٥) التهذيب (ط ر ط): ٢٠٠/١٣، والعباب (ط ر ط): ٢٨٢/١.

(٦) المحيط (ط ر ط): ٣١٢/٢.

(٧) التهذيب (ط ر ط): ٢٠٠/١٣.

(٨) القاموس المحيط للفيروزآبادي (ط ر ط): ٦٧٧، تح/ مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

(٩) الكتاب: ٤٣٣/٤، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٥١٦/٥، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١ م.

(١٠) الكتاب: ٤٣٤/٤- ٤٣٦.

مطبقٌ مصمتٌ مقلقلٌ[١]، وأمَّا الضادُ: فمنْ بينِ أولِ حافةِ اللسانِ وما يليها من الأضراسِ[٢]، وهي صوتٌ مجهورٌ شديدٌ مستعلٍ مطبقٌ مصمتٌ[٣]، يضاف إلى ذلك اتحاد المعنى، مع إثبات بعض العلماء لأحد الوجهين، وإثبات بعضهم للآخر.

فَاظَ وفَاظَ:

جاء في الجمهرة: "فاظَ يفيظ فَيْظًا: إذا مَاتَ..... وَقَالَ الْأَصْمَعِي: تَقولُ الْعَرَبُ: فاظَ الرجلُ، إذا مَاتَ، فَإِذا ذكرُوا نَفسَهُ قَالُوا: فاضتْ نَفسه، بالضاد. قَالَ الراجز:

اجْتمع الناسُ فَقَالُوا عُرْسُ ... فَفُقِئَتْ عينٌ وفاضتْ نَفْسُ

وأجازهما أَبُو زيدٍ جَمِيعًا. وَقَالَ أَبُو حَاتِم: سَمِعتُ أَبَا زيد يَقُول: بَنُو ضَبَّةَ وحدهم يَقُولُونَ: فاظتْ نَفْسُهُ"[٤].

---

(١) السابق نفسه، وينظر: الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس: ٥٣، ٥٤، الأنجلو المصرية، ط٦، ١٩٨٤م، ولغة تميم د. ضاحي عبدالباقي: ١١٨، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

(٢) الكتاب: ٤/٤٣٣.

(٣) السابق نفسه، وينظر: الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس: ٥٣، ٥٤، ولغة تميم د. ضاحي عبدالباقي: ١١٨.

(٤) الجمهرة: ٢/٩٣٣، والرجز بلا نسبة في إصلاح المنطق: ٢٠٥، وكتاب الألفاظ لابن السكيت: ٣٢٨، تح/ د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٨م، ولحُمَيْد الأرقط كما في المُنَجَّد في اللغة لكراع النمل: ٢٨٠، تح/ د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط٢، ١٩٨٨م.

فرَّق الأصمعيُّ بين قول العرب: فاظَ الرجلُ، وفاضتْ نَفسُهُ، فالاستعمالُ الأولُ يكونُ بالظاء، بينما يكونُ الثاني بالضاد، مخالفًا بذلك جمهرة أهل اللغة الذين ذهبوا إلى عدم التفرقة، قَالَ ابْنُ الْأَعرَابِي: فاض الرجلُ وفاظ: إِذا مَاتَ، وكَذَلِكَ فاظت نَفسُه[١]، ووافقه أَبُو الْحسن اللحياني بقوله: فاضتْ نَفسُه، الفِعْلُ للنَّفْس، وفاض الرجلُ يَفيضُ، وفاظَ يَفيظُ فَيْظًا[٢].

فيما اقتصر الْكسَائيُّ على الظاء فقط: هُوَ يَفيظُ نفسَه، وفاظت نفسُه، وفاظ هُوَ نفسُه وأفاظَ اللهُ نفسَه[٣].

والتبادل بين الحرفين شائعٌ في العربية، فممَّا تشتركُ الظاءُ والضاءُ فيه: عضُّ الحرب والزَّمان، ومُضاض الخصام، وفَيْضُ النفس، وإنضاجُ السُّنبل، ويقال: ظفَّ الشيءُ: يعني: كاد يفنى، وظَرَى: جرى، وخضرب: ملأ أو سدَّ، واعضَألَّ المكان: كَثُر شجره، ونَضف الفصيلُ ضَرْعَ أمه: امتكَّه[٤].

وهما لغتان، بالضاد لبَعض بني تَمِيم كما قال أَبُو عُبَيدة[٥]، وأكدته المصادر[٦]، وقال الفرّاء: هِي فِي تَمِيم وكلْب[٧]، وقال أبو زيد: بنو ضبة وحدهم يقولون: فاضت نفسه[٨]، وأما بالظاء فلغةُ قيس كما ذهب

(١) التهذيب (ف ي ض): ٥٧/١٢.
(٢) السابق نفسه.
(٣) السابق نفسه.
(٤) السابق نفسه.
(٥) السابق نفسه.
(٦) ينظر: إصلاح المنطق: ٣١٧، والمخصص: ١٢٦/٦، واللسان (ف ي ض): ٢١٠/٧.
(٧) التهذيب (ف ي ض): ٥٧/١٢.
(٨) اللسان (ف ي ض): ٢١١/٧، ٢١٢.

أَبُوعُبَيدة[١]، وقال أبو زيد: كلُّ العرب تقول: فاظت نفسه، إلا بني ضبة فإنهم يقولون: فاضت نفسه بالضاد[٢]، وزعم أبو عبيد أن بعض بني تميم ينطقون باللغتين: يعني فاظت نفسه وفاضت"[٣]، وأكَّد الفراء على أنها بالظاء أفصح مِنْهَا وآثر[٤].

تعقيب:

بالتأمل في كتب اللغة يتبين لنا كثرةُ معاني (فــاض)، فالْفَــاءُ وَالْيَــاءُ وَالضَّادُ أَصْلٌ صَحِيحٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى جَرَيَانِ الشَّيْءِ بِسُهُولَةٍ، مِنْ ذَلِكَ فَــاضَ الْمَاءُ يَفِيضُ، وَمِنْهُ: أَفَاضَ الْقَوْمُ مِنْ عَرَفَةَ، إِذَا دَفَعُوا، وَذَلِكَ كَجَرَيَانِ السَّيْلِ، وَأَفَاضَ الْقَوْمُ فِي الْحَدِيثِ، إِذَا انْدَفَعُوا فِيهِ[٥]، وفاضتْ عينُه تفيض فيضًا إذا سالت[٦]، ويقال: فاض يفيض فيضًا وفيوضًا: مات[٧].

---

(١) السابق نفسه.
(٢) التهذيب (ف ي ض): ٥٧/١٢، وينظر : اللسان (ف و ظ): ٤٥٣/٧.
(٣) اللسان (ف ي ض): ٢١١/٧، ٢١٢.
(٤) التهذيب (ف ي ض): ٥٧/١٢، وينظر : اللسان (ف و ظ): ٤٥٣/٧.
(٥) مقاييس اللغة (ف ي ض): ٤٦٥/٤، واللسان (ف ي ض): ٢١٠/٧.
(٦) اللسان (ف ي ض): ٢١٠/٧، ٢١١.
(٧) اللسان (ف ي ض): ٢١١/٧.

• أما (فاظ) فلا تشتمل من المعاني إلَّا على الموت[١]، وما دامت الصيغةُ الضاديةُ تشتملُ على عدة معان، في مقابل الظائية التي لا تدلُّ إلا على معنى فرعي واحد من معاني الضادية، فإنَّ ذلك يعنى أقدمية الضادية في مقابل الأخرى الحديثة، بالرغم من شيوعها في اللغة المشتركة[٢].

وتطبيقُ نظرية السهولة والتيسير يؤيدُ ذلك، فالإنسانُ -بطبيعته- يميلُ في نطقه إلى الاقتصاد في المجهود العضلي، فالضادُ -بناءً على ذلك- هي القُدْمى، والصيغة الأخرى (فاظ) فرعٌ عنها، وقد سبق القدماء إلى ذلك وأكَّدوا عليه، فيقول الزبيدي: "الضاد حرف هجاء، وهو حرف مجهور، وهو أحد الحروف المستعلية، يكون أصلًا لا بدلًا"[٣].

(١) اللسان (ف ي ظ): ٤٥٣/٧.

(٢) لغة تميم: ١٢٧.

(٣) تاج العروس: ٤٠٦/٢، وينظر: الأصوات اللغوية، د. أنيس: ٢٣٥، ٢٣٦، ولغة تميم: ١٢٩.

المطلب الثاني

ما أنكره الأَصْمَعِيُّ من الصوائت:

الدَّانِقُ والدَّانَقُ:

يقولُ ابنُ دريد: "الدّانق: مَعْرُوفٌ معرَّبٌ، بِكَسْرِ النُّونِ –وَهُوَ الْأَفْصَح الْأَعْلَى– وَفتحِهَا، وكَانَ الْأَصْمَعِي يَأْبَى إِلَّا الْفَتْح"(١).

الدَانقُ: مِنَ الأَوزان(٢)، وهو سُدْسُ الدِّرهمِ، كما قال الجوهري، وزاد قائلًا: وربَّما قالوا للدانِق: داناقٌ، كما قالوا للدرهم: دِرْهامٌ(٣).

ونصَّ ابنُ درستويه على أنَّه فارسيٌّ أو نبطيٌّ معربٌ، والنونُ منه ساكنةٌ، وقافها شبيهة بالكاف فعربتها العرب بتصحيح القاف وتحريك النون؛ لتصير على منهاج كلامها، فصارت بوزن فاعِل وفاعَل، ثم صُغِّرتْ وكُسِّرتْ، وصرف منها الفعل فقيل: دوانيق ودوينيق(٤).

والفتح والكسر في اللفظة لغتان، كما ذهبَ الخليلُ(٥)، وهما بمعنًى عند الأزهري(٦)، ووافقه ابنُ فارس(٧)، وأبو عبيد الهروي(٨)، وابنُ الأثير(٩)،

---

(١) الجمهرة: ٦٧٦/٢.
(٢) اللسان (د ن ق): ١٠٥/١٠.
(٣) الصحاح (د ن ق): ١٤٧٧/٤.
(٤) تصحيح الفصيح: ٤٧٢، ٤٧٣.
(٥) العين (د ن ق): ١١٨/٥، والمخصص: ٤٤٠/٣.
(٦) التهذيب (د ن ق): ٤٩/٩.
(٧) المجمل (د ن ق): ٣٣٦/١.
(٨) إسفار الفصيح لأبي عبيد الهروي: ٢١٠/١، تح/ أحمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ.
(٩) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (د ن ق): ١٣٧/٢، تح/ طاهر أحمد الزاوى، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، والتاج (د ن ق): ٣١٠/٢٥.

وابنُ منظور(١)، والفيومي(٢).

والوجهان صحيحان جائزان كما رأى ابنُ درستويه، ونصَّ على أنَّ الفتحَ لغةُ العامة لخفته، ولكن العرب تكسره وتفتحه(٣)، وذهب الفارابي إلى أنَّ الكسر لغة في الفتح، ثم أكَّد على أنَّ فيه لغةً ثالثةً بالألف هي: الدّاناقُ، قال: وهي لغةٌ في الدّانِق(٤)، وأثبتها أبو عبيد الهروي وقاسها على قول العرب: في الخاتم: خاتام، وفي الدرهم: درهام(٥).

تعقيب:

يُلاحظُ أنَّ التاء والهاء في (الخاتَم) و(الدرهَم) مفتوحتان، ولذا جاء منهما الألف في لغة أخرى فقالوا: (خاتام)، و(درهام)، وعليه يكون (الدّاناقُ) لغة في (الدّانَق) بفتح النون، مما يؤيد اختيار الأصمعي للفتح، فمعلومٌ أنَّ ما يتفرع منه يكون أصلا.

---

(١) اللسان (د ن ق): ١٠/١٠٥.
(٢) المصباح المنير (د ن ق): ٢٠١.
(٣) تصحيح الفصيح: ٤٧٢.
(٤) ديوان الأدب للفارابي: ١/٣٥٧، و١/٣٧٠، تح/ د. أحمد مختار عمر، طبعة مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان الحميرى: ٤/٢١٧٠، تح/ د. حسين بن عبدالله العمري وآخرين، دار الفكر المعاصر (بيروت- لبنان)، دار الفكر (دمشق- سورية)، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
(٥) إسفار الفصيح للهروي: ٢/٨٥٧.

النِّفْط والنَّفْط:

يقولُ صاحبُ الجمهرة: "والنِّفْط مَعْرُوف، عربيٌّ صَحِيحٌ، بِكَسْر النُّون، وفتحُها خطأٌ عِنْد الْأَصْمَعِي"(١).

النِّفْط كما عرَّفه الخليل: حُلابةُ جَبَلٍ في قَعْر بئرٍ تُوقَدُ به النّارُ(٢)، وهو عبارةٌ عن مزيج من الهيدروكربونات، يُحصلُ عليه بتقطير زيت البترول الخام أو قَطِران الفحم الحجريِّ، وهو سريعُ الاشتعال، وأكثرُ ما يُستعملُ في الوقود الذي يُستخدمُ في تحريك الآليات المختلفة من وسائل النَّقل وأجهزة المصانع(٣).

وبينما يُخطِّئ الْأَصْمَعِي الفتح في الكلمة، ينصَّ الخليلُ على أنَّ الفتحَ والكسرَ لغتان(٤)، وتبعه الأزهري(٥)، وذهب الفارابي إلى أنَّ الكسرَ لُغةٌ في الفتح(٦)، وخالفه الحميري ذاهبًا إلى أنَّ الفتح لغةٌ في الكسر(٧)، وقال الفيومي: "الْفَتْحُ أَجْوَدُ، وَقِيلَ: الْكَسْرُ أَجْوَدُ، وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ السِّكِّيتِ، قَالَ فِي

---

(١) الجمهرة: ٩٢١/٢.

(٢) العين (ن ف ط): ٤٣٧/٧.

(٣) المعجم الوسيط: ٩٤١/٢، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة، وينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة د. أحمد مختار عمر: ٢٢٥٨/٣، عالم الكتب، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م، ومعجم لغة الفقهاء لمحمد رواس قلعجي وحامد قنيبي: ٤٨٥، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

(٤) العين (ن ف ط): ٤٣٧/٧.

(٥) التهذيب (ن ف ط): ٢٤٦/١٣.

(٦) ديوان الأدب: ١٨٧/١.

(٧) شمس العلوم: ٦٦٨٦/١٠.

بَابِ مَا هُوَ مَكْسُورُ الْأَوَّلِ مِمَّا فَتَحَتْهُ الْعَامَّةُ: وَهُوَ النِّفْطُ وَالْجِصُّ، وَقَدْ يُفْتَحُ ذَلِكَ"(١).

وأكَّد ابنُ جنِّي على أنَّ "فَعْل" و"فِعْل" الثلاثيين الساكني العينين قد اعتقبا على المعنى الواحد في العديد من الألفاظ منها: "نَفْط ونِفْط"(٢)، وأكَّد على أنَّه قد كثُر عن العرب مجيءُ (الفَعْل والفِعْل) بمعنًى(٣).

وبعد بيانه أنهما بمعنًى رأى الجوهريُّ أنَّ الكسرَ أفصحُ(٤)، وتبعه الصاغاني(٥)، وابنُ منظور(٦)، وابنُ بطال(٧)، واقتصر عليه ابنُ فارس(٨)، وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ السِّكِّيتِ، قَالَ فِي بَابِ مَا هُوَ مَكْسُورُ الْأَوَّلِ مِمَّا فَتَحَتْهُ الْعَامَّةُ: وَهُوَ النِّفْطُ وَالْجِصُّ، وَقَدْ يُفْتَحُ ذَلِكَ(٩).

---

(١) المصباح المنير (ن ف ط): ٦١٨، وينظر: إصلاح المنطق: ١٣١، ١٣٢.

(٢) سر الصناعة: ٢٦٤/٢.

(٣) المحتسب لابن جني: ٢٣١/٢، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

(٤) الصحاح (ن ف ط): ١١٦٥/٣.

(٥) العباب (ن ف ط): ٣٢٦/١.

(٦) اللسان (ن ف ط): ٤١٦/٧.

(٧) النظم المستعذب فِي تفْسِيرِ غريبِ ألْفَاظِ المهَذّبِ لابن بطال: ٢٤٧/١، تح/ د. مصطفى عبدالحفيظ سَالِم، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ١٩٨٨م.

(٨) مقاييس اللغة (ن ف ط): ٤٦٣/٥.

(٩) إصلاح المنطق: ١٣٢، وينظر: المصباح المنير للفيومي (ن ف ط): ٦١٨/٢، المكتبة العلمية، بيروت.

تعقيب:

وإثباتُ اللفظ من أئمة اللغة كالخليل والأزهري وغيرهما يُؤكدُ وجوده في اللغة، وليس كما رأى الْأَصْمَعِيُّ خطأه، لا سيَّما وقد أكَّد الفيوميُّ على أنَّ الفتح أجودُ من الكسر.

الوَشْك والوِشْك والوُشْك:

يقولُ ابنُ دريد: "والوَشْك: السرعة، وَيُقَال: الوُشْك والوِشْك، وَدفع الْأَصْمَعِيُّ الوِشْك"(١).

أبى الْأَصْمَعِيُّ الوِشْك بالكسر، بينما نقل الصاغاني عن ابن دريد أنَّ الوِشْك -بالكسر- لغةٌ في: الوَشْكِ، والوُشْكِ، بالفتحِ والضمِّ، وزاد عن الكِسائيّ: وِشْكَانُ بالكسرِ لغة في: وَشْكَانَ ووُشْكَانَ بالفتحِ، والضمِّ(٢)، كما أكَّد عليه ابنُ مالك في المثلثات(٣).

فيما اقتصر كراع النمل على الفتح في الكلمة (٤)، وتبعه القاضي عياض ثم قال: "وحكى بعضُهم الكسرَ، وأنكره الْأَصْمَعِيُّ"(٥).

---

(١) الجمهرة: ٨٧٨/٢، وينظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني: ١٦٢/١، تح/ عبدالله محمود عمر، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م، والتاج (و ش ك): ٣٩٠/٢٧.

(٢) إكمال الأعلام بتثليث الكلام لابن مالك: ١٧/١، تح/ سعد بن حمدان الغامدي، جامعة أم القرى- مكة المكرمة- المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

(٣) التكملة والذيل والصلة للصاغاني: ٢٤٦/٥، ، تح/ مجموعة من العلماء، مطبعة دار الكتب، القاهرة ١٩٧٤م.

(٤) المنتخب من غريب كلام العرب لكراع النمل: ٢٢٦/١، تح/ د. محمد بن أحمد العمري، جامعة أم القرى (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، ط١، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

(٥) إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض: ١٢٠/١، تح/ د. يحْيَى إِسْمَاعِيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، ومشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض: ٢٩٦/٢، المكتبة العتيقة ودار التراث.

تعقيب:

ولا عبرة بما ذهب إليه الْأَصْمَعِيُّ من إنكار الكسر في الكلمة، فاللفظُ ثابتٌ في المثلثات كما رأى ابنُ مالك وغيره.

مُوقِرة ومُوقَرة:

جاء في الجمهرة: "وأوقرتِ النخلةُ إيقارًا فَهِيَ مُوقِرة ومُوقَرة، وأَبَى الْأَصْمَعِيُّ إِلَّا كسر الْقَاف"(١).

نخلةٌ مُوقِرةٌ: يعني حملها ثقيل، فـ "الْوَاوُ وَالْقَافُ وَالرَّاءُ: أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى ثِقَلٍ فِي الشَّيْءِ. مِنْهُ الْوَقْرُ: الثِّقَلُ فِي الْأُذُنِ..... وَالْوِقْرُ: الْحِمْلُ. وَيُقَالُ نَخْلَةٌ مُوَقَّرَةٌ وَمُوقِرٌ، أَيْ ذَاتُ حَمْلٍ كَثِيرٍ"(٢)، والوِقْرُ: الثِّقل يُحمَل على رأسٍ أو على ظهرٍ، من قوله تبارك وتعالى: ﴿فَٱلۡحَٰمِلَٰتِ وِقۡرٗا﴾ [الذاريات: ٢]، ويقال: جاء يحمل وِقْرَهُ(٣).

وأبى الْأَصْمَعِيُّ فتح القاف في الكلمة، وتبعه الْجَوْهَرِيُّ مؤكِّدًا على أنَّ (نَخْلَة مُوقَر) عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ؛ لأَن الْفِعْلَ لَيْسَ لِلنَّخْلَةِ؛ لأن الفعل (وَقَرَ) من باب وعد، والمضارع: (يَقِرُ)، وإنما قِيلَ مُوقِر -بِكَسْرِ الْقَافِ- عَلَى قِيَاسِ قَوْلِكَ: امرأَة حَامِلٌ؛ لأَن حَمْلَ الشَّجَرِ مُشَبَّهٌ بِحَمْلِ النِّسَاءِ(٤).

---

(١) الجمهرة: ٧٩٦/٢، ٧٩٧.

(٢) المقاييس (و ق ر): ١٣٢/٦.

(٣) إصلاح المنطق: ١٢، وينظر: التقفية للبندنيجي: ٣٤٦/١.

(٤) الصحاح (و ق ر): ٨٤٨/٢، وتفسير القرطبي: ٣٠/١٧، واللسان (و ق ر): ٢٨٩/٥، والتاج (و ق ر): ٣٧٥/١٤.

واللفظة –بالفتح والكسر– بمعنًى كما قَالَ الْفراء: يُقَال: هَـذِه نَخْلَـة مُوقِرة ومُوقَرة وموقِرٌ، بحذف التاء، وَامْرَأَة مُوقَرَة: إِذا حَملتْ حمْلًا ثقيلًا[١]، وتبعه الفارابي[٢]، والجوهري[٣]، وابن سيده[٤]، والزمخشري[٥]، والراغب[٦].

بينما نصَّ الخليلُ على الفرق بين الكسر والفتح: فنخلة مُوقِرة حملًا –بالكسر– وتجمع مَواقيرَ، ويقال: مُوقَرةٌ –بالفتح– كأنها أوْقَرَتْ نفسها[٧]، وزاد العوتبي [ت ٥١١] الفرقَ وضوحًا بقوله: "ونخلة موقرة والجمع المواقير، وبعض يقول: يقول: نخلة موقرة، كأنها أقرت نفسها"[٨].

---

(١) التهذيب (و ق ر): ٢١٥/٩.

(٢) ديوان الأدب: ٢٦٧/٣.

(٣) الصحاح (و ق ر): ٨٤٨/٢.

(٤) المحكم (و ق ر): ٥٤٩/٦، المخصص (و ق ر): ٢١٨/٣.

(٥) أساس البلاغة للزمخشري (و ق ر): ٣٤٩/٢، تح/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

(٦) المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني: ٨٨٠/١، تح/ صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية– دمشق بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

(٧) العين (و ق ر): ٢٠٧/٥، المحيط (و ق ر): ٤٩٧/١.

(٨) الإبانة: ٥٢٥/٤.

المطلب الثالث

ما أنكره الأَصْمَعِيُّ من الفكِّ الإدغامِ:

رَكَكٌ ورَكٌّ:

يقولُ ابنُ دريد: "رَكَك: مَاء مَعْرُوف، وَزعم الْأَصْمَعِيُّ أَنه رَكٌّ، وَأَن زهيرًا لم يستقمْ لَهُ الشّعْر فِي رَكّ فَقَالَ رَكَك"(١).

(رَكَكٌ): بفتح أوّله وثانيه وتكرير الكاف، ومعناه المطرُ الضعيفُ: وهي محلَّةٌ مِنْ محالِّ سلمى أحد جبلي طيّء، وهو قريبٌ من مدينة حايل في شمال المملكة العربية السعودية(٢).

وما قاله الأصمعي سبقه إليه الخليل وكأنه منقول عنه قال: "ورَكٌّ بالتَّشديد: ماءٌ بفيد، ولما لم يستقم الوزن لزهير جعله (ركك)"(٣).

وزعم الأصمعيُّ أنه سأل أعرابيًّا، وهو بالموضع الذي ذكره زهيرٌ [البسيط]:

ثم اسْتَمَرُّوا وقالوا إنَّ مشربَكم ماءٌ بشرقيِّ سلمى فَيْدُ أو رَكَكُ

قال الأصمعيُّ: فقلتُ لأعرابي: أتعرفُ رككًا؟ فقال: لا، ولكن قد كان ههنا ماء يسمى ركًّا.

---

(١) الجمهرة: ١٠٠٧/٢.

(٢) معجم البلدان لياقوت الحموي: ٦٤/٣، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م، ومراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع لصفيّ الدين البغدادي: ٦٢٩/٢، دار الجيل بيروت، ط١، ١٤١٢هـ، والمعالم الأثيرة في السنة والسيرة لمحمد شُرَّاب: ١٢٩، دار القلم، الدار الشامية- دمشق- بيروت، ط١، ١٤١١هـ.

(٣) العين (ر ك): ٢٧٨/٥.

وعقَّب المبردُ على ذلك بقوله: "فهذا ليستْ فيه لغتان، ولكنَّ الشاعر إذا احتاج إلى الحركة أتبع الحرفَ المتحركَ الذي يليه الساكنُ ما يشاكله، فحرك الساكن بتلك الحركة" (١).

وأكَّد ابنُ السراج على أنَّ الفعلَ الثلاثيَّ الذي لا زيادةَ فيهِ جميعهُ مدغمٌ متَى التقى حرفانِ مِنْ موضعٍ واحدٍ متحركينِ، فتُحْذفُ الحركةُ ويُدْغمُ أحدُهما في الآخرِ وذلكَ نحو: فَرَّ وسُرَّ، والأَصلُ: فَرِرَ وَسُرِرَ، ثم قال: "وكذلكَ ما جاءَ من الأسماءِ علَى وزنِ الأَفعال المدغمةِ أُعِلَّ وأُدغِمَ"، ومثل لذلك ببيت زهير(٢).

وفي باب (ما يجوز في الشعر مما لا يجوز في الكلام) نقل ابنُ عبدربه عن أبي حاتم أنه يباح للشاعر ما لم يبح للمتكلم، من قَصْر الممدود، ومد المقصور، وتحريك الساكن، وتسكين المتحرك، وصرف ما لا ينصرف، والحذف والزيادة أيضا إذا احتاجوا إليها في الشعر، فمن ذلك قول زهير:

ثم اسْتَمَرُّوا وقالوا إنَّ مشربَكم ماءٌ بشرقيِّ سلمى فَيْدُ أو رَكَكُ(٣).

ووافقه السيرافي في كونه ضرورة(٤).

---

(١) الكامل في اللغة والأدب للمبرد: ١٢٠/٢، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي- القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، وينظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة: ١٥١/١، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ، والبيت لزهير بن أبي سلمى كما في ديوانه: ص ٧٩، بشرح أ/ علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤٠٨ه/ ١٩٨٨م، وفَيْد: منزل بالبادية، ينظر: العين (ف ي د): ٧٩/٨.

(٢) الأصول في النحو لابن السراج: ٤٠٥/٣ وما بعدها، تح/ عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان- بيروت.

(٣) العقد الفريد لابن عبدربه: ٢٠١/٦، ٢٠٢، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٩٧/١، تح/ أحمد حسن مهدلي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.

أكد أبو علي الفارسي على أنه من الضرورة الشعرية وليس من باب الإتباع فقال عن بيت زهير: "ولا ينبغي أن يُحملَ على التحريك اتباعا لحركة"(١)، وخالفه ابنُ جني في الخصائص فجعله من المتحرك بحركة غير لازمة للإتباع(٢)، وتردَّد في المحتسب بين جعله من الضرورة أو أنهما لغتان قال: "وقد يجوز أن يكونا لغتين: رَكٌّ ورَكَكٌ، كالقصِّ والقصَص، والنَشْزِ والنَّشَزِ، وقد كان يجبُ على الأصمعي ألَّا يسرع إلى أنه ضرورة"(٣)، فيما عده المرزباني في مآخذ العلماء على الشعراء(٤).

تعقيب:

يُعدُّ الأساس الذي بنيت عليه ظاهرةُ الإدغام هو التقارب بين الأصوات، وسهولة نطقها، ومن هنا كانت تلك الظاهرة ملائمة للقبائل الرُّحَّل التي لا تستقر في وطن، ولا تلتزم بمكان، حيث السرعة في حركتها وتنقلاتها، وما يستتبعه من سرعة في النطق، وطبيعي أن القبائل البدوية هم الرحل المتنقلون، فكان الإدغام هو أسلوبهم الأمثل في الكلام، كتميم، وطيىء، وتغلب، وعبد القيس، وبكر بن وائل، وأسد، وغيرهم.

أما الحضريون أصحابُ الاستقرار، فإنَّ المناسبَ لهم في النطق هو التأني في الأداء، والوضوح في الألفاظ، ومن هنا يظهرون كلَّ الحروف، فيُعطون كلَّ حرف حقه من جهر وهمس وشدة ورخاوة(٥).

---

(١) الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي: ٢١١/٤، تح/ بدر الدين قهوجي- بشير جويجابي، دار المأمون للتراث/ بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
(٢) الخصائص: ٣٣٤/٢ وما بعدها.
(٣) المحتسب: ٢٧/٢.
(٤) الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء للمرزباني: ٥١.
(٥) ينظر: اللهجات العربية نشأة وتطورًا د. عبدالغفار هلال: ص ٣٧٠، ٣٧١.

المبحثُ الثاني

ما أنكره الْأَصْمَعِيُّ على المستوى الصرفي

ويشتملُ على مطلبيْن:

المطلبُ الأول: ما أنكره الْأَصْمَعِيُّ من الأفعال.

المطلبُ الثاني: جموعٌ أنكرَ الْأَصْمَعِيُّ مفردها.

المطلبُ الأولُ

ما أنكره الأَصْمَعِيُّ من الأفعال:

جَبَرَ وأَجْبَرَ:

يقولُ ابنُ دريد: "وجَبَرْتُ الرجلَ على الشَّيْء وأجبرتُه، ولَم يعرفِ الْأَصْمَعِيُّ إِلَّا أجبرتُه"(١).

لم يعرفِ الْأَصْمَعِيُّ (جبر)، وهي لغةٌ واردةٌ عن العرب، فقد نصَّ الْفَرَّاءُ على أنَّ (جبر وأَجْبَر) لغتان، والمزيدة لُغَةٌ كِنَانِيَّةٌ(٢)، وحكى أبو إسحاق الزجاج وغيرُهُ أنَّ الفعليْن بمعنًى(٣).

ونقل الأزهري عن اللّحيانيّ أنَّ الصيغة بالزيادة (أَجْبَر) كَلَام عامَّة الْعَرَب، وتَمِيمٌ تَقول: (جَبَر)، وهي –أي: المجردة– لُغَةٌ مَعْرُوفَة، وَكثيرٌ من الحجازيين يَقُولُونَهَا، وقال: وَكَانَ الشَّافعيُّ يَقُول: جَبَرَه السُّلْطَان بِغَيْر أَلف، وَهُوَ حِجَازِيٌّ فَصِيحٌ، فهما لُغَتَانِ جَيِّدتان جَبَرتُه وأَجْبَرْتُه، غير أنَّ النَّحويين اسْتَحبُّوا أَنْ يَجْعلوا جَبَرْتُ لجَبْرِ الْعَظْم بعد كَسْره وجَبْر الْفَقِير بعد فَاقَته، وأَن يكون الإِجْبارُ مَقَصورًا على الإِكْراه(٤)، وتبعه ابنُ سيده(٥)، وأكده ابنُ بطَّال، والجواليقي، والعكبري، والسمين الحلبي(٦).

---

(١) الجمهرة: ١٢٦١/٣.
(٢) تفسير القرطبي: ٢٨/١٧، والغريبين في القرآن والحديث لأبي عبيد الهروي: ٣٠٩/١، تح/ أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز– المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م، والمصباح (ج ب ر): ٨٩/١.
(٣) الاقتضاب: ١٦٦/٢.
(٤) التهذيب (ج ب ر): ٤٣/١١، والمحكم (ج ب ر): ٤٠٥/٧، والتكملة (ج ب ر): ٤٤٠/٢، واللسان (ج ب ر): ١١٦/٤، والمصباح (ج ب ر): ٨٩/١، والتاج (ج ب ر): ٣٥٠/١٠.
(٥) المخصص: ٣٤١/٤.
(٦) النظم المستعذب: ٣٣٨/٢، ما جاء على فعلْتُ وأفعلتُ بمعنى واحد مؤلف على حروف المعجم للجواليقي: ٣٢، تح/ ماجد الذهبي، دار الفكر– دمشق، وشرح ديوان المتنبي للعكبري: ٨٦/٤، تح/ مصطفى السقا وآخرين، دار المعرفة بيروت، وعمدة الحفاظ: ٣٠٠/١.

ووصف أبو بكر الجبي جبرت -بغير ألف- بالرديئة[١]، فيما أكَّد الفيوميُّ على أنَّ (أَجْبَرْتُهُ عَلَى كَذَا بِالْأَلِفِ حَمَلْتُهُ عَلَيْهِ قَهْرًا وَغَلَبَةً فَهُوَ مُجْبَرٌ) هَذِهِ لُغَةُ عَامَّةِ الْعَرَبِ وَفِي لُغَةٍ لِبَنِي تَمِيمٍ، وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ يَتَكَلَّمُ بِهَا جَبَرْتُهُ جَبْرًا مِنْ بَابِ قَتَلَ[٢]، وقال ابنُ القطاع: و(جبرتك) أيضًا لغة بني تميم[٣]، وتبعه الصاغاني[٤]،

بينما رأى أبو عمرو التفرقة بينهما: فيقال: جَبَرْتُ العظم جَبْرًا. وَجَبَرَ العظمُ بنفسه جبورًا، أي: انجبر، وجَبَرَ الله فلانًا فاجْتَبَرَ، أي سدّ مفاقره، وأَجْبَرْتُهُ على الأمر: أكرهته عليه[٥]، وتبعه ابنُ السكيت في (باب: ما يتكلم فيه بِأَفْعَلْت مما يتكلم فيه العامة بفعَلت) قال: أَجْبَرْتُهُ على الأمر فهو مُجْبَر، وقد أَجْبَرَ القاضي فُلَانًا على النَّفَقَةِ على ذي محرمه، وقد جَبَرتُهُ من فقر أَجْبُرُه جَبْرًا[٦].

تعقيب:

مع كون (أَجْبَر) كَلَام عامَّةِ الْعَرَب وهي لُغَةٌ لِبَنِي تَمِيمٍ، وَكَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ، كما رأى الفيومي، ومع تأكيد ابنِ سيده على أنها اللغة الأعلى[٧]، وتبعه ابن منظور[٨]، والزبيدي[٩]، وقال ابن الأثير:

---

(١) شرح غريب ألفاظ المدونة لأبي بكر الجبي: ٨٤، تح/ محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.
(٢) المصباح (ج ب ر): ٨٩/١.
(٣) الأفعال لابن القطاع: ١٥٧/١.
(٤) التكملة: ٤٤٠/٢.
(٥) الصحاح (ج ب ر): ٦٠٧/٢، ٦٠٨.
(٦) إصلاح المنطق: ١٦٧.
(٧) المحكم (ج ب ر): ٤٠٥/٧.
(٨) اللسان (ج ب ر): ١١٦/٤.
(٩) التاج (ج ب ر): ٣٥٠/١٠، ٣٥١.

إنها الأكثر[١]، ومع كل ذلك فإنه لا يعني عدم وجود (جبر) المجردة، كما رأى الأصمعي، وإنما هما لغتان كما رأى الفراء وغيره.

حَكَمَ وَأَحْكَمَ:

قال ابنُ دريد: "وَأَجَازَ أَبُو زيد فِي الْمَنْع: حَكَمَ وَأَحْكَمَ، وأبى الْأَصْمَعِيُّ إِلَّا أحكم، وَذكر أَنه لَا يجوز غَيره، فَأَما بَيت حسان [الوافر]:

فنُحْكِمُ بالقوافي مَنْ هَجَانَا ونَضْرِبُ حِينَ تختلطُ الدِّمَاءُ

فقد يُرْوى فنَحْكُمُ"[٢].

الفعلان –حَكَمَ وَأَحْكَمَ– عند الخليل بمعنى[٣]، وأكد الفارابي على أنَّ المجرد حَكَمْتُه: لُغةٌ في المزيد بالهمزة، واستشهد على اللغتين بقول زُهَيْر [البسيط]:

القائدُ الخَيْل مَنْكوبًا دَوابِرُها قد أُحْكِمَتْ حَكَمَاتِ القِدِّ والأَبَقَا

ويُروى: مَحْكومةً حَكمات القِدّ ... على اللُّغَتَيْن جميعًا[٤]، ووافقه الجوهري[١].

---

(١) النهاية: ٢٣٥/١.

(٢) الجمهرة: ٥٦٤/١، والبيت لحسان بن ثابت كما في ديوانه: ص ٢٠، بشرح أ/ عبدأ مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

(٣) العين (ح ك م): ٦٦/٣.

(٤) ديوان الأدب (ح ك م): ٣٢٨/٢، والبيت لزهير كما في ديوانه: ص ٧٦، والمنكوبةُ الدوابر: التي أكلتها الأرض وأثرت فيها، والدوابر: أواخر الحوافر، وأُحْكِمَتْ: جُعل لها حَكَمَات، والحَكَمَةُ: التي تكون من الأنف من الرسن، والقدُّ: ما قُطع من الجلد، والأَبَق: الكتَّان أو ما يُشبهه.

(١) الصحاح (ح ك م): ١٩٠٢/٥

وأكَّد الأزهريُّ على اللغتين وزاد عليهما ثالثة فقال: "وَالْعربُ تَقولُ: حَكَمْتُ وأَحْكَمتُ وحكَّمتُ بِمَعْنى مَنَعْتُ ورددتُ"(١)، وزاد الفخر الرازي رابعة فقال: "حَاكَمْتُ وَحَكَّمْتُ وَأَحْكَمْتُ بِمَعْنَى: رَدَدْتُ وَمَنَعْتُ"(٢)، بينما يرى الفيومي أنَّ "حَكَّمْتُ الرَّجُلَ بِالتَّشْدِيدِ: فَوَّضْتُ الْحُكْمَ إلَيْهِ"(٣).

وممن قال باتفاق المعنى بين المجرد والمزيد: ابنُ سيده، والحميريُّ، وابنُ منظور(٤).

وخالف أبو سعيد الضرير جمهرةَ اللغويين بقوله: ولا يكون حكم بمعنى أحكم؛ لأنهما ضدان، وردَّ عليه أبو عبيد والأزهري وغيرهما(٥).

تعقيب:

إنكار الْأَصْمَعِيِّ للثلاثي المجرد (حكم) بمعنى منع لا يعني وجوده في اللغة، فربما كان إنكارُهُ لأنه لم يصلْ إليه، وإنَّما هو ثابتٌ مع المزيد (أَحْكَمَ) بمعنًى، كما رأى الخليلُ وغيرُهُ، و"مَنْ سمعَ حجةٌ على منْ لمْ يسمعْ".

دَفَّ وأَدَفَّ:

(١) التهذيب (ح ك م): ٦٩/٤، والغريبين: ٤٧٨/٢، واللسان (ح ك م): ١٤١/١٢، والتاج: ٥١٤/٣١.

(٢) تفسير الفخر الرازي: ١٣٨/٧، دار إحياء التراث العربي– بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.

(٣) المصباح (ح ك م): ص ١٤٥.

(٤) المحكم (ح ك م): ٥١/٣، وشمس العلوم: ١٥٣٧/٣، واللسان (ح ك م): ١٤١/١٢.

(٥) التهذيب (ح ك م): ٦٩/٤، والغريبين: ٤٧٨/٢، واللسان (ح ك م): ١٤١/١٢، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ للسمين الحلبي: ٤٤٣/١، تح/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، والتاج (ح ك م): ٥١٤/٣١.

يقول صاحب الجمهرة:"دَفَّ الطَّائِرُ يَدُفُّ دَفًّا ودَفِيفًا: إِذا ضَرَبَ بجناحيه وحرَّكهما، وَأَجَازَ أَبُو زيد: دَفَّ وأدفَّ، ولَم يعرفِ الْأَصْمَعِيُّ إِلَّا دَفَّ"(١).

دَفَّ الطَّائِرُ دَفِيفًا ، يعني: حَرَّكَ جَنَاحَيْهِ، وَرِجْلَاهُ ثابتتان فِي الْأَرْضِ، يفعل ذلك إذا تهيَّأ للطيران(٢).

اقتصر الْأَصْمَعِيُّ على المجرد فقط، وتبعه أبو هلال العسكري(٣)، بينما جعلهما السرقسطي بمعنًى(٤)، ووافقه صاحبُ المخصص مستشهدًا بقول الشَّاعِرِ [الطويل]:

تَمُرُّ كإِدْفافِ الصَّدوقِ لطائرٍ مِرارًا وتَعْلُو فِي السَّماءِ كَمَا يَعْلُو(٥).

ونصَّ صاحب المصباح على أن المزيد لُغَةٌ في المجرد(٦)، كما أثبته جمعٌ من اللغويين كابن القوطية، والصاحب ابن عباد، وابن سيده، وابن منظور، والبدر العيني(٧)، وزاد صاحب القاموس: وقد دَفَّ وأدَفَّ ودَفْدَفَ واسْتَدَفَّ(٨).

---

(١) الجمهرة (د ف ف): ١١٢/١، ١٢٥٨/٣.
(٢) ينظر: العين (د ف): ١١/٨، والمقاييس (د ف): ٢٥٧/٢، ٢٥٨، وفقه اللغة وسر العربية للثعالبي: ١٢٩، تح/ عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
(٣) تصحيفات المحدثين لأبي هلال العسكري: ٤٠٨/٢، تح/ محمود أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة– القاهرة، ط١، ١٤٠٢هـ.
(٤) الأفعال للسرقسطي: ٢٨٩/٣.
(٥) المخصص: ٣٤٥/٤، والبيت بلا نسبة في الجمهرة: ١٢٥٨/٣، والصَّدوق من الطير: الَّذِي يَصْدُقُ فِي جريه وطيرانه، وَقَوله: لطائرٍ، يُرِيد لطائرٍ مثله.
(٦) المصباح (د ف ف): ١٩٦/١.
(٧) الأفعال لابن القوطية: ١٢٣/١، تح/ علي فوده، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ١٩٩٣م، والمحيط (د ف ف): ٣٣٨/٢، والمحكم (د ف ف): ٢٧٦/٩، واللسان (د ف ف): ١٠٤/٩، وعمدة القاري: ٢٠٦/٧.
(٨) القاموس: ٨١٠.

تعقيب:

لم يعرفِ الْأَصْمَعِيُّ إِلَّا دَفَّ، بينما أجاز أبو زيد (دَفَّ وأدَفَّ)، والسببُ في ذلك أنَّ أَبا زَيْدٍ كان يَتَّسِعُ فِي اللُّغَاتِ، حَتَّى كَانَ رُبَّمَا يجيءُ بِالشَّيْءِ الضَّعِيفِ، فَيُجْرِيهِ مَجْرَى الْقَوِيِّ، بعكس الْأَصْمَعِيِّ الذي كَانَ مُولَعًا بِالْجَيِّدِ الْمَشْهُورِ، وَيُضَيِّقُ فِيمَا سِوَاهُ[١].

سَفَفْتُ الخُوصَ وأَسْفَفْتُه:

يقول ابنُ دريد: "وسَفَفْتُ الخُوصَ وأَسْفَفْتُه، وأبى الْأَصْمَعِيُّ إِلَّا أسففتُه فَهُوَ مُسَفٌّ"[٢].

السِّينُ وَالْفَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ انْضِمَامُ الشَّيْءِ إِلَى الشَّيْءِ وَدُنُوُّهُ مِنْهُ[٣]، وإسفافُ الخُوصِ: نَسْجُه بعضًا في بعض، وكلُّ شيءٍ يُنسَجُ بالأصابِعِ فَهُوَ الإِسْفاف[٤]، والخُوصُ لا يُنسَجُ وإنما يُضَفَّر كالشَّعر، وقيل فيه: أسففت، لقربه من النسج، وإن لم يكن منسوجًا[٥].

اقتصر الأصمعيُّ على الصيغة المزيدة، وتبعه الصاحبُ بن عباد[٦].

---

(١) الدلائل في غريب الحديث للسرقسطي: ٢/٥٠٠، ٥٠١.
(٢) الجمهرة: ٣/١٢٤٩.
(٣) المقاييس (س ف): ٣/٥٧.
(٤) العين (س ف ف): ٧/٢٠١، التهذيب (س ف ف): ١٢/٢١٧.
(٥) شرح الفصيح لابن هشام اللخمي: ٩١.
(٦) المحيط (س ف ف): ٢/٢٤٥.

بينما قال باتحاد المعنى بين (سَفَّ وأَسَفَّ): أَبُو زيد وأَبُو عُبَيد والجوهري والجواليقي، وابنُ منظور(١)، وفي باب فعلت وأفعلت قال ابنُ سيده: "وسَفَفْتُ الخُوصَ أَسُفُّه سَفًّا وأَسْفَفتُه: نَسَجْتُه"(٢)، ونصَّ السرقسطي على أنهما لغتان: سَفَفْتُ الْحَصِيرَ وَأَسْفَفْتُهُ(٣)، ووافقه أبو جعفر الفهري(٤)، والزبيدي(٥)، وأكَّد الفارابي على أنَّ (أَسَفَّ الخوصَ) لغةٌ في (سَفَّ)(٦).

تعقيب:

وما أنكره الْأَصْمَعِيُّ ثابتٌ بأقوال أهل اللغة، فـ (سَفَّ وأَسَفَّ) بمعنًى كما رأى جمهرة اللغويين، وهما لغتان كما نصَّ السرقسطي، وقَالَ أَبُو مَنْصُورٍ: سَفَفْتُ الْخُوصَ، بِغَيْرِ أَلف، مَعْرُوفَةٌ صَحِيحَةٌ(٧).

سَلَكْتُ الطَّرِيقَ وأَسْلَكْتُه:

يقولُ ابنُ دريد: "وَيُقَال: سَلَكْتُ الطَّرِيقَ وأَسْلَكْتُه، وأبى الْأَصْمَعِيُّ إِلَّا سلكتُه، ولَم يتكلَّمْ فِيهِ لِأَنَّ فِي التَّنْزِيل: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ﴾ [المدثر: ٤٢]، وأَجَازَ أَبُو عُبيدة: سلكتُ وأسلكتُ، واحتجَّ بقول الهُذلي [البسيط]:

---

(١) التهذيب (س ف ف): ٢١٧/١٢، والصحاح (س ف ف): ١٣٧٤/٤، وما جاء على فعلْتُ وأفعلتُ بمعنى واحد مؤلف على حروف المعجم: ٤٦، واللسان (س ف ف): ١٥٣/٩.

(٢) المخصص: ٣٤٧/٤، والمحكم (س ف ف): ٤٢٠/٨.

(٣) الدلائل في غريب الحديث للسرقسطي: ٩٨٤/٣، وتحفة المجد الصريح: ١٦٥، والتاج (س ف ف): ٤٣٩/٢٣.

(٤) تحفة المجد الصريح: ١٦٥.

(٥) التاج (س ف ف): ٤٣٩/٢٣.

(٦) معجم ديوان الأدب: ١٦١/٣.

(٧) اللسان (س ف ف): ١٥٣/٩، والتاج (س ف ف): ٤٣٩/٢٣.

حتَّى إذا أَسْلَكُوهُمْ في قُتَائِدةٍ شَلًّا كَمَا تَطْرُدُ الجمّالةُ الشُّرُدَا"[١].

السِّينُ وَاللَّامُ وَالْكَافُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى نُفُوذِ شَيْءٍ فِي شَيْءٍ[٢]، والسَّلْكُ: إِدْخَالُ الشَّيْءِ فِي الشَّيْءِ، كَإِدْخَالِ الْخَيْطِ فِي الْمَخِيطِ، وَالرُّمْحِ فِي الْمَطْعُونِ[٣].

والصيغتان عند الخليل بمعنًى، فالسَّلْكُ والإِسلاكُ واحدٌ[٤]، وتبعه أَبُو عُبَيْدَةَ[٥]، وثَعْلَبٌ وابْنُ الْأَعرَابِي[٦]، وَأَبُو عُبَيْدٍ الهروي[٧]، والزمخشري، والقرطبي، وابنُ سيده، وابنُ القطاع[٨]، بينما رأى صاحبُ المصباح أنَّ

(١) الجمهرة: ٨٥٤/٢، والبيت لعِمْرَانَ بنِ حِطَّانَ السَّدُوسِيِّ كما في المنتخب من غريب كلام العرب لكراع النمل: ٦٨٣/١، ولعبد مناف ابن ربع الهذلى كما في الصحاح (ش ر د): ٤٩٤/٢، والشاعرُ يصفُ قومًا هُزموا حتى أُلْزِمُوا الدخولَ في قُتَائِدةٍ، وهي ثنيَّةٌ ضيقةٌ، والشَّلُّ: الطَّرْدُ، والجَمَّالةُ: أصحابُ الجِمَال، كما يُقالُ الحَمَّارة لأصحاب الحَمير، والبَغَّالة لأصحاب البِغَال، والشُّرُدُ من الإبل: التي تفرُّ من الشيء إذا رأتْه، ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب للبَطَلْيَوْسي: ٢٧٤/٣، تح/ مصطفى السقا، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٩٦م.

(٢) المقاييس (س ل ك): ٩٧/٣.

(٣) مفاتيح الغيب: ١٢٥/١٩، وتفسير القرطبي: ٧/١٠.

(٤) العين (س ل ك): ٣١١/٥.

(٥) مجاز القرآن: ٣٤٧، ، تح/ محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجى- القاهرة، ١٣٨١هـ، وينظر: التهذيب (س ل ك): ٣٨/١٠، ومفاتيح الغيب: ١٢٥/١٩، والتاج (س ل ك): ٢٠٥/٢٧.

(٦) التهذيب (س ل ك): ٣٨/١٠، والتاج (س ل ك): ٢٠٥/٢٧.

(٧) الغريبين: ٩٢٠/٣.

(٨) تفسير الكشاف للزمخشري: ٥٧٢/٢، تح/ الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م، وتفسير القرطبي: ٧/١٠، والمحكم (س ل ك): ٧١٦/٦، والأفعال لابن القطاع: ١٢١/٢، واللسان (س ل ك): ٤٤٢/١٠.

الصيغةَ المجردةَ تُستعملُ لازمة وتتعدى بنفسها وبالباء فقال: "سَلَكْتُ الطَّرِيقَ سُلُوكًا مِنْ بَابِ قَعَدَ: ذَهَبْتُ فِيهِ، وَيَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ وَبِالْبَاءِ أَيْضًا فَيُقَالُ: سَلَكْتُ زَيْدًا الطَّرِيقَ، وَسَلَكْت بِهِ الطَّرِيقَ"(١)، ثم أكَّد على أنَّ المزيدة بالألف أَسْلَكْتُ فِي اللُّزُومِ لُغَةٌ نَادِرَةٌ فَيَتَعَدَّى بِهَا أَيْضًا(٢).

وبالوجهين قرئ قوله تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ نَسْلُكُهُۥ فِى قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾ [الحجر: ١٢]: فقرأ مسلمُ بنُ جندب: نُسْلِكه(٣).

والمزيد بالهمز شاذ عند ابن خالويه فيقال: سلك زيدٌ الطريق، وسلكه زيدٌ غيره، ولا يقال: أسلكه إلا في شذوذ(٤)، وخالفه الجوهري فنص على أن أسلك لغة في سلك(٥)، وتبعه الزبيدي ونص على أنهما لغتان(٦)، بينما اقتصر على الصيغة المجردة: ابن فارس(٧).

---

(١) المصباح (س ل ك): ٢٨٦.

(٢) السابق نفسه.

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٧٤/٣، تح/ عبدالجليل شلبي، عالم الكتب– بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، والكشاف: ٥٧٢/٢، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية: ٣٥٢/٣، تح/ عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية– بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، وقراءة مسلم بن جندب في الهداية لمكي بن أبي طالب: ٧٧٧٣/١٢، تح/ مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي– جامعة الشارقة، مجموعة بحوث الكتاب والسنة– كلية الشريعة والدراسات الإسلامية– جامعة الشارقة، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

(٤) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه: ٢٢٢، بتصرف يسير، مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٠هـ/ ١٩٤١م.

(٥) الصحاح (س ل ك): ١٥٩١/٤.

(٦) التاج (س ل ك): ٢٠٥/٢٧.

(٧) المجمل (س ل ك): ٤٧٢/١، والمقاييس (س ل ك): ٩٧/٣.

تعقيب:

القراءاتُ القرآنيةُ مرآةٌ صادقةٌ للغة العرب، فثبوتُ الفعل (أَسْلَكَ) في قراءة مسلمِ بنِ جندب، مضافًا إلى ذلك وروده في الشعر الفصيح، مع تأكيد أئمة اللغة وأصحاب المعاجم عليه، ونصهم على أنهما لغتان كما قال أبو عبيدة: "يقال: سلكه، وأسلكه لغتان"(١)، وتبعه مكي بن أبي طالب(٢)، كل ذلك يخالف ما ذهب إليه الْأَصْمَعِيُّ من اقتصاره على المجرد (سلك).

سَاسَ الطَّعَامُ، وأَسَاسَ:

يقول ابنُ دريد: "وَقَالَ أَبُو زيد: يُقَال: سَاسَ الطَّعَامُ وأَسَاسَ بِمَعْنًى وَاحِد، وأبى الْأَصْمَعِيُّ إِلَّا سَاسَ"(٣).

"السِّينُ وَالْوَاوُ وَالسِّينُ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا فَسَادٌ فِي شَيْءٍ، وَالْآخَرُ جِبِلَّةٌ وَخَلِيقَةٌ. فَالْأَوَّلُ سَاسَ الطَّعَامُ يَسَاسُ، وَأَسَاسَ يُسِيسُ، إِذَا فَسَدَ بِشَيْءٍ يُقَالُ لَهُ سُوسٌ"(٤).

وأنكر الْأَصْمَعِيُّ ورود الفعل مزيدًا بالهمز فأبى إلا (سَاسَ)، وخالفه الفيومي ذاهبًا إلى أن الفعل يتعدى بالهمز وبالتضعيف فقال: "وَسَاسَ الطَّعَامُ يَسُوسُ سَوْسًا وَسَاسًا مِنْ بَابِ قَالَ، وَسَاسَ يَسَاسُ سَوَسًا مِنْ بَابِ تَعِبَ،

(١) مجاز القرآن: ٣٤٧، ، تح/ محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجى- القاهرة، ١٣٨١هـ، وينظر: التهذيب (س ل ك): ٣٨/١٠، ومفاتيح الغيب: ١٢٥/١٩، والتاج (س ل ك): ٢٠٥/٢٧.

(٢) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب: ٧٦٥/٢، تح/ د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط٢، ١٤٠٥.

(٣) الجمهرة: ٢٣٨/١.

(٤) مقاييس اللغة (س و س): ١١٩/٣.

وَأَسَاسَ بِالْأَلِفِ، وَسَوَّسَ بِالتَّشْدِيدِ: إِذَا وَقَعَ فِيهِ السُّوسُ، كُلُّهَا أَفْعَالٌ لَازِمَةٌ"(١).

وفي باب (فَعَلْتُ وأفْعَلْتُ باتفاق المعنى) قال ابنُ قتيبة: "ساسَ الطعام وَأَسَاسَ: إذا سوَّس(٢)، ووافقه المبرد، وكراع النمل، وأبو جعفر النحاس، وأبو هلال العسكري، والسرقسطي، وابنُ القطاع، والجواليقي(٣).

وأجاز الْكسَائي: ساسَ الطَّعَام يَساس، وأَساس يُسِيس، وسَوَّس يُسَوِّس: إِذا وَقَعَ فِيهِ السُّوس(٤)، وتبعه الجوهري(٥).

تعقيب:

إنكار الْأَصْمَعِيِّ للمزيد (أَسَاسَ) لا يعني عدم وجوده في اللغة، فقد أثبت الأزهري المجرد والمزيد لغتين عن العرب وزاد عليهما ثالثة فقال: "وقد ساس ويجوز أَسَاسَ فهو مُسِيسٌ، ولغةٌ ثالثةٌ: سَاسَ الطعامُ يَسَاسَ فهو

---

(١) المصباح (س و س): ٢٩٥.

(٢) أدب الكاتب: ٤٣٥.

(٣) الكامل في اللغة والأدب للمبرد: ٢٧٧/٣، والمنجد: ٨٢، وعمدة الكتاب للنحاس: ٤٠٥، تح/ بسام عبدالوهاب الجابي، دار ابن حزم- الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، والتَّلخيص في مَعرفَةِ أسمَاءِ الأشياء لأبي هلال العسكري: ٣٩٠، عني بتَحقيقِه: د. عزة حسن، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط٢، ١٩٩٦م.، والأفعال للسرقسطي: ٤٩٨/٣، والأفعال لابن القطاع: ١٦٢/٢، وما جاء على فعلْتُ وأفعلتُ بمعنًى واحد مؤلف على حروف المعجم: ٤٥.

(٤) التهذيب (س و س): ٩١/١٣، والمجمل (س و س): ٤٧٩/١، واللسان (س و س): ١٠٧/٦، والتاج (س و س): ١٥٥/١٦.

(٥) الصحاح (س و س): ٩٣٨/٣.

سَاسٍ وسائسٌ من السوس"[١]، بل زاد في المحكم وجوهًا فقال: وساسَ الطعامُ يَسَاسُ، ويَسُوس عن كُراعٍ سَوْسًا، وسَيسَ وأَساسَ وسَوَّسَ واسْتاسَ وتَسَوَّس[٢].

شَطَّ فِي حُكْمه، وأَشَطَّ:

جاء في الجمهرة: "الشَّطَطُ: مُجَاوزَة الحدِّ فِي الجَوْر، وَهُوَ الإشطاط أَيْضًا، شَطَّ فِي حُكمه وأشَطَّ، وأبى الْأَصْمَعِيُّ إِلَّا أشَطَّ"[٣].

<u>وللعلماء في الفرق بين (شَطَّ وأشَطَّ) مذهبان:</u>

الأول: يذهب إلى الفرق بين المجرد والمزيد، يقول الفراء: "﴿ وَلَا تُشْطِطْ ﴾ [ص: ٢٢]: ولا تَجُرْ: وقد يقولُ بعضُ العرب: شططتَ عليّ فِي السَّوم، وأكثر الكلام أشططتُ. فلو قرأ قارئٌ (وَلَا تَشْطِطْ) كأنه يذهب به إلى معنى التباعد"[٤]، فدلَّ كلامُ الفرَّاء على أنَّ شطَّ بمعنى (بَعُدَ)، وأشطَّ بمعنى ظلم وجار في القول أو الحكم، وممَّن قال بذلك الخليلُ، قال: "والشَّطَطُ: مجاوزة القدر في كلِّ شيء..... وأشطّ الرجل إشطاطًا، أي: جارَ في

(١) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي للأزهري: ١١٢، تح/ مسعد عبد الحميد السعدني، دار الطلائع.

(٢) المحكم (س و س): ٥٣٨/٨، واللسان (س و س): ١٠٧/٦، والقاموس (س و س): ٥٥١.

(٣) الجمهرة: ١٠٠٩/٢.

(٤) معاني القرآن للفراء: ٤٠٣/٢، تح/ محمد علي النجار وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة– مصر، ط١، وكتاب لغات القرآن للفراء: ٣٥٢، شرح وتعليق/ د. الموافي الرفاعي البيلي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م.

قضيَّته..... تقول: احتكمْ ولا تُشططْ، أي: لا تَجُرْ"[١]، وإلى ذلك مال أبوجعفر النحاس، والجوهري، وابنُ جني، ومكي بن أبي طالب[٢].

المذهب الثاني: يرى أنَّ الصيغتيْن بمعنى (جَارَ) ومنهم: الزجاج[٣]، وأبو عبيد[٤]، وأبو عبيدة والسرقسطي، وابنُ القطاع، وابنُ سيده، وابنُ مكي الصقلي، والقاضي عياض، والنووي، والفيروزآبادي[٥].

فيما أنكرَ أبو حاتم استعمال (شَطَّ) بمعنى (جار) وقال كما حكى عنه النحاس: "لا يُعرفُ هذا في اللغة"[٦]، بينما أكَّد الطبري على أن الصيغتين لغتان[٧]، وتبعه الصاحبُ بنُ عباد[٨]، وبهما قُرئ: (وَلَا تَشْطُطْ)، فقرأ بفتح

---

(١) العين (ش ط ط): ٢١٢/٦.

(٢) إعراب القرآن للنحاس: ٣٠٩/٣، تح/ عبدالمنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ، والصحاح (ش ط ط): ١١٣٧/٣، والمحتسب (ش ط ط): ٢٣١/٢، والهداية: ٦٢١٩/١٠.

(٣) معاني القرآن للزجاج: ٢٧٢/٣، وتفسير الفخر الرازي: ٤٤٢/٢١.

(٤) الصحاح (ش ط ط): ١١٣٧/٣، وتفسير القرطبي: ١٧٢/١٥، واللسان (ش ط ط): ٣٣٤/٧، والتاج (ش ط ط): ٤١٤/١٩.

(٥) الدر المصون: ٣٦٨/٩، والأفعال للسرقسطي: ٣٢٣/٢، والأفعال لابن القطاع: ٢٠٩/٢، والمحكم (ش ط ط): ٦٠٣/٧، وتثقيف اللسان وتنقيح الجنان لابن مكي الصقلي: ٢٦٧، تح/ مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، ومشارق الأنوار: ٢٥١/٢، وشرح النووي على صحيح مسلم: ١٣٨/١١، دار إحياء التراث العربي– بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ، القاموس المحيط (ش ط ط): ٦٧٤.

(٦) إعراب القرآن للنحاس: ٣٠٩/٣.

(٧) تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن): ١٧٦/٢١، تح/ أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

(٨) المحيط (ش ط ط): ١٥٠/٢ .

التاء وضم الطاء ابنُ أبي عبلة، وأبو حيوة، والحسن والْعُمَرِيّ في قول الجماعة غير أبي الحسين، وهو الاختيار، والباقون بضم التاء وكسر الطاء مِنْ (أَشَطَّ) رُبَاعِيًّا(١).

والفرق بين القراءتين: أن (تَشْطُط) من (شَطَطَ يَشْطُط) على اللازم، ويكون المعنى: لا يكن منك جَوْرٌ أو ظلمٌ أو تعدٍّ على أحدٍ، أما (تُشْطِط) وهي قراءة الجمهور فمن الرباعي (أَشَطَّ) ومعناه: مجاوزة القدر في كلِّ شيء.

وفي الفعل وجوهٌ أُخَرُ: فقرأ قتادةُ «تُشِطَّ» مُدْغَمًا مِنْ (أشطَّ) رباعيًّا، إلَّا أنَّه أدغم كقراءة مَنْ قرأ ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ﴾ [المائدة: ٥٤]، وعنه أيضًا «تُشَطِّطْ» بفتح الشين وكسرِ الطاءِ مُشَدَّدةً من (شَطَّطَ يُشَطِّطُ)، والتثقيلُ فيه للتكثيرِ، وقرأ زرُّ بنُ حبيش «تُشاطِطْ» بِضَمِّ التَّاءِ وَبِالْأَلِفِ عَلَى وَزْنِ تُفَاعِلْ مَفْكُوكًا، من المفاعلة(٢).

تعقيب:

الفعل المجرد (شَطَّ) ومعناه: جار فِي حُكمه مُجَاوزًا الحدِّ ثابتٌ عند أئمة اللغة، وهو مع المزيد (أشطَّ) لغتان، يقول أبو عبيد: "وَفِيه لُغَتَانِ: شَطَطْتُ وَأَشْطَطْتُ: إِذا جَار فِي الحكم"(٣)، وأكده الطبري(٤)، والقراءات القرآنية خير دليل على ثبوته.

---

(١) ينظر في تخريج القراءات: الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها لأبي القاسم الهُذَلي: ٦٢٨، تح/ جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، والمحرر الوجيز: ٤٩٩/٤، والبحر المحيط لأبي حيان: ١٤٨/٩، تح/ الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

(٢) البحر المحيط: ١٤٨/٩، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي: ٣٦٩/٩، تح/ د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، وعمدة الحفاظ: ٢٧٠/٢.

(٣) غريب الحديث لأبي عبيد: ٣٠٨/٤.

(٤) تفسير الطبري: ١٧٦/٢١.

شَارَ العَسَلَ، وأَشَارَهُ:

يقولُ ابنُ دريد: "والشَّوْر: مصدر شُرْتُ العسلَ أشوره شَوْرًا فَهُوَ مشُورٌ، وأشاره يُشيرهُ فَهُوَ مُشَارٌ، واشْتاره يشْتاره فَهُوَ مُشتارٌ، وأبى الْأَصْمَعِيُّ إِلَّا شُرْتُه فَهُوَ مَشورٌ، وَأنْشد فِي ذَلِك[١] [المتقارب]:

كأنَّ جَنِيًّا من الزَّنْجَبِيـ ـل بَاتَ بِفِيهَا وأرْيًا مَشورا

وَرَدَّ (أشرتُ العسلَ)، وَأنكر بَيت عديّ بن زيد[٢] [الرمل]:

فِي سَماعٍ يأذنُ الشَّيخُ لَهُ وَحَدِيث مثل ماذيٍّ مشارِ

فَأَما (اشتارَ يشتار) فَهُوَ افتعل يفتعل، وَلَا يُوضح أمِنْ (فَعَلَ) هُوَ أَوْ مِنْ (أَفْعَلَ)"[٣].

شارَ العسلَ يشُوره: اسْتَخْرَجَهُ مِنَ الوَقْبَة، واجتَناه مِنْ خَلَايَاه ومَواضِعه[٤].

ووجه إنكار الْأَصْمَعِيُّ المزيد بالهمزة أنه كان يروى هذا البيت مثل (ماذِيٍّ مَشارِ)، بالإضافة وفتح الميم، وعلل لذلك بقوله: والمَشَار الخَلِيَّة يُشْتار مِنْهَا، وليست من (أشرت العسل)[٥]، واقتصر على المجرد: الأزهري[٦].

---

(١) البيت من المتقارب للأعشى الكبير ميمون بن قيس، كما في ديوانه: ٩٣، بشرح د. محمد حسين، مكتبة الآداب، والزنجبيل: نبات طيبُ الرائحة معروف، والجَنِيُّ: فعيل من جَنَى الثَّمرَ يَجْنيه، والآرِيُّ: عسل النحل.
(٢) البيت لعدي بن زيد العبادي كما في ديوانه: ص ٩٥، والماذيُّ: العسلُ الأبيضُ.
(٣) الجمهرة: ٧٣٥/٢، والأفعال للسرقسطي: ٣٢٩/٢، والبيت من الرمل لعدي بن زيد العبادي كما في ديوانه: ص ٩٥، والماذيُّ: العسلُ الأبيضُ.
(٤) النهاية: ٥٠٨/٢، واللسان (ش و ر): ٤٣٤/٤.
(٥) الصحاح (ش و ر): ٧٠٤/٢، والمجمل (ش و ر): ٥١٦/١، واللسان (ش و ر): ٤٣٤/٤، والتاج (ش و ر): ٢٥٢/١٢.
(٦) التهذيب ٢٧٧/١١.

وما أنكره الْأَصْمَعِيُّ أثبته إمامُ اللغة الخليلُ، فبعد بيانه أن المشار: المجتنى للعسل، قال: شُرتُ العسل أشوره شورًا ومشارةً، وأَشرتْهُ أُشِيرهُ إشارة، واشترتْه أَشْتَارُهُ اشتيارًا، قال الأعشى [المتقارب]:

كأنّ جَنيًّا من الزنجبيل خالط فاها وأريًا مُشورًا

من (شُرت)، وقال عديُّ بنُ زيد [الرمل]:

فِي سَماعٍ يأذنُ الشَّيخُ لَهُ وَحَدِيث مثل ماذيٍّ مشارِ

من أشرت[١]، وتبعه أبو عبيد القاسم، والصاحب بن عباد، والسرقسطي، والراغب الأصفهاني[٢].

وأكد شمر على أن (أَشَرْتُه) لُغَةٌ[٣]، وتبعه الجوهري[٤].

صَدَّهُ وأَصَدَّه:

جاء في الجمهرة: "يُقَال: صَدَّهُ وأَصَدَّه، إِذا ردَّه، وأبى الْأَصْمَعِيُّ إِلَّا صَدَّهُ"[٥] .

أنكر الأصمعي الصيغة المزيدة (أَصَدَّه)، وهو موافقٌ في ذلك للخليل[٦]، وتبعهما الأزهري وابن فارس[٧].

---

(١) العين (ش و ر): ٢٨٠/٦.
(٢) غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام: ٣٢٢/٣، تح/ د. محمد عبدالمعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، ط١، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م، والمحيط (ش و ر): ١٧٩/٢، والأفعال للسرقسطي: ٣٢٩/٢، والمفردات للراغب: ٤٦٩/١، والأفعال لابن القطاع: ٢١٨/٢.
(٣) اللسان (ش و ر): ٤٣٤/٤، والتاج (ش و ر): ٢٥٢/١٢.
(٤) الصحاح (ش و ر): ٧٠٤/٢.
(٥) الجمهرة: ٧٩٤/٢.
(٦) العين (ص د د): ٨٠/٧.
(٧) التهذيب (ص د د): ٧٣/١٢، والمجمل (ص د د): ٥٣٢/١، والمقاييس (ص د د): ٢٨٢/٣.

فيما حكى الوجهين: الصاحبُ بنُ عبَّاد[١]، ووافقه الجوهري مؤكدًا على أن (أَصَدَّهُ) لغة في صَدَّهُ قال: "وصَدَّهُ عن الأمر صدًّا: مَنَعَهُ وصَرَفَه عنه، وأَصَدَّهُ لغة، قال الشاعر [الطويل]:

أُناسٌ أَصَدُّوا الناسَ بالسّيفِ عَنهُمُ صُدودَ السّواقي عن أُنوفِ الحَوَائمِ"[٢].

وأكد أبو عبيد الهروي على أن الوجهين محكيان عن العرب فيقال: صَدَّهُ يَصُدُّهُ صدًّا وأَصَدَّه يَصُدُّهُ إصدادًا، كلٌّ ذلك محكيٌّ عن العرب [٣]، وتبعه ابنُ سيده، وابنُ القطاع، وابنُ الأثير، وابنُ منظور، والفيروزآبادي[٤].

تعقيب:

وإثبات الفعل مزيدًا بالهمزة (أَصَدَّه) من خلال أقوال أئمة اللغة دليل وروده، ويزيد الأمر تأكيدًا إشارة الجوهري وغيره إلى أنه لغةٌ عن العرب.

غَلَقْتُ البابَ وأغلقتُه:

قال ابنُ دريد: "وغَلَقْتُ البابَ وأغلقتُه، وأبى الْأَصْمَعِيُّ إلَّا أغلقتُه، ولَم يُجيزوا: وغلقتُ البتّةَ"[٥].

---

(١) المحيط (ص د د): ٢٠٨/٢.

(٢) الصحاح (ص د د): ٤٩٥/٢، والبيت لذي الرمة كما في ديوانه: ص ٢٧٤، وبلا نسبة في ديوان الأدب: ١٥٥/٣، وفيه أنَّ المعنى: هُمْ أناسٌ صَدُّوا النّاسَ عَنْ أنفسِهم صَدَّ أصحابِ الإبلِ الغرائبَ عن إبلهم إذا زاحَمتها على الماءِ، والحوائم: الْإِبِل العِطَاشُ جِدًّا.

(٣) الغريبين لأبي عبيد الهروي: ١٠٦٦/٤.

(٤) المحكم (ص د د): ٢٦١/٨، والأفعال لابن القطاع: ٢٥٢/٢، والنهاية: ١٥/٣، واللسان (ص د د): ٢٤٥/٣، والقاموس (ص د د): ٢٩٢.

(٥) الجمهرة: ١٢٦٣/٣.

وما أنكره الْأَصْمَعِيُّ وافقه فيه أبو جعفر النحاس فقال: ولا يقال: غَلَقَ البابَ، وأغلق يقع للكثير والقليل، كما قال الفرزدق في أبي عمرو بن العلاء رحمه الله [البسيط]:

مَا زِلْتُ أُغْلِقُ أَبْوَابًا وَأَفْتَحُهَا حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرِو بْنَ عَمَّارِ[1]

ونصَّ ابنُ درستويه على أنَّ الفعل بالألف: أغلقت الباب، فهو مغلق، ومعناه: شددته بالغلق وأوثقته وأرتجته، وأما بغير ألف فهو من قول العامة وهو خطأ. وفي ذلك يقول الشاعر [البسيط]:

وَلَا أَقُولُ لِقَدْرِ الْقَوْمِ: قَدْ غَلِيَتْ وَلَا أَقُولُ لِبَابِ الدَّارِ: مَغْلُوقُ

قال: وإنما كان على أفعل؛ لأنه بمعنى: أوثقتُ وأحكمتُ وأوصدتُ وأرتجتُ، أي: جعلتُ عليه الغلق أو القفل[2]، وهو ما ذهب إليه ابنُ السكيت في (باب: ما يتكلم فيه بِأَفْعَلْت مما يتكلم فيه العامة بفَعَلت): فلا يقال: مَغْلُوق[3].

(١) إعراب القرآن للنحاس: ١٩٨/٢، وتفسير القرطبي: ١٦٣/٩، واللسان (غ ل ق): ٢٩١/١٠، والبيت للفرزدق في ديوانه: ص ٣٨٢، بشرح أ/ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، وأبو عمرو بن عمَّار: هو أبو عمرو بن العلاء، وقد مدحه الفرزدقُ وافتخر بصحبته.

(٢) تصحيح الفصيح: ١٦٠، ١٦١، والبيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه: ص ١١٩، صنعة: أبي سعيد الحسن السكري، تح/ محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، ط٢، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

(٣) إصلاح المنطق: ١٦٦.

بينما اقتصر الأزهري على المزيدة[١]، وتبعه السرقسطي[٢]، ووصف الجوهري المجردة بأنها لغة رديئة متروكة[٣]، وقال ابنُ سيده: هِي نادرة[٤]، وهي عند الفيومي قَلِيلَةٌ[٥]، وذهب صاحبُ القاموس إلى أنها لُثْغَةٌ أو لُغَيَّةٌ رَديئةٌ[٦].

تعقيب:

تكاد كلمة اللغويين تتفق على أنه ليس في الفعل إلا (أغلق) مزيدًا بالهمزة، وأن الثلاثي (غلق) من قول العامة وهو خطأ، ومن ذهبوا إلى أنه لغة وسموها بأبشع الصفات: فهي رديئة متروكة، ولُثْغَةٌ أو لُغَيَّةٌ، مما يؤكد مذهب الْأَصْمَعِي في ولَعه بِالْجَيِّدِ الْمَشْهُورِ، وَتضييقه فِيمَا سِوَاهُ.

فَحَشَ وأَفْحشَ:

يقولُ ابنُ دريد: "فَحَشَ وأَفْحشَ، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: لَا يُقَالُ إِلَّا أفْحشَ. وَيُقَال أَمرٌ فَاحشٌ"[٧].

---

(١) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي للأزهري: ١٤٩.

(٢) الأفعال للسرقسطي: ١٩/٢.

(٣) الصحاح (غ ل ق): ١٥٣٨/٤، واللسان (غ ل ق): ٢٩١/١٠، وسهم الألحاظ في وهم الألفاظ لابن الحنبلي: ٣٣، تح/ د. حاتم صالح الضامن، عالم الكتب– بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، والتاج (غ ل ق): ٢٥٨/٢٦.

(٤) المحكم (غ ل ق): ٣٨٥/٥.

(٥) المصباح (غ ل ق): ٤٥١/٢.

(٦) القاموس (غ ل ق): ٩١٥، والتاج (غ ل ق): ٢٥٨/٢٦.

(٧) الجمهرة: ١٢٦٠/٣، والمخصص: ٣٥١/٤.

"الْفَاءُ وَالْحَاءُ وَالشِّينُ كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى قُبْحٍ فِي شَيْءٍ وَشَنَاعَةٍ، مِنْ ذَلِكَ: الْفُحْشُ وَالْفَحْشَاءُ وَالْفَاحِشَةُ، يَقُولُونَ: كُلُّ شَيْءٍ جَاوَزَ قَدْرَهُ فَهُوَ فَاحِشٌ"(١).

أنكر الْأَصْمَعِيُّ (فَحَشَ)، وتبعه النحَّاسُ مُفرقًا بين الفعل مجردًا ومزيدًا فقال: "وأفْحش الرجلُ في منطقه، فإن كان ذلك عادتـــه، قلـــت: فحـــش"(٢)، واقتصر الخليلُ على الصيغة المزيدة(٣)، وتبعه الأزهري، والصاحب بنُ عبَّاد، والجوهري، (٤).

بينما قال باتحاد المعنى: ابنُ القوطية، وابنُ فـــارس، والسرقســـطي، وابنُ سيده، وابنُ القطَّاع، والجُواليقي، وابنُ منظور(٥).

وأكد ابنُ دريد على أنَّ فحش وأفحش لُغَتَـــانِ، أَعلَاهُمـــا وأفصـــحُهما أفحش، وَإِنْ كَانَت الْعَامَّة قد أُولِعَتْ بقولِهَا: أَمر فَاحش(٦)، وتبعه الفيومي(٧).

---

(١) المقاييس (ف ح ش): ٤/٤٧٨.
(٢) عمدة الكتاب للنحاس: ٣٩٩.
(٣) العين (ف ح ش): ٣/٩٦.
(٤) التهذيب (ف ح ش): ٤/١١١، والمحـــيط (ف ح ش): ١/١٨٥، والصـــحاح (ف ح ش): ٣/١٠١٤.
(٥) الأفعال لابن القوطية: ١٤٠، والمقاييس (ف ح ش): ٤/٤٧٨، والأفعال للسرقسطي: ٤/٤، والمحكم (ف ح ش): ٣/١١٤، والمخصص (ف ح ش): ٣/٣٨٥، والأفعال لابن القطـــاع: ٢/٤٥٢، وما جاء على فعلْتُ وأفعلتُ بمعنى واحد مؤلـــف علـــى حـــروف المعجـــم: ٥٩، واللسان (ف ح ش): ٦/٣٢٥.
(٦) الجمهرة: ١/٥٣٧.
(٧) المصباح (ف ح ش): ٢/٤٦٣.

تعقيب:

تأكيدُ ابن دريد على أن المجرد والمزيد (فحش) و(أفحش) لُغَتَانِ دليلُ ثبوتهما في اللغة، وليس كما ذهب الْأَصْمَعِيُّ من إنكاره (فحش) المجرد، ويدعم ذلك جمهرة اللغويين الذين قالوا باتحاد المعنى بين الفعلين.

قَذَّ السَّهْمَ وأقذَّه:

جاء في الجمْهرة: "قَذَّ السَّهْمَ وأقذَّه قذًّا: إذا جعل لَهُ قِذَاذًا وَهُوَ الريشُ، والواحدة قُذَّةٌ، وَأَجَازَ أَبُو زيد: قَذَّ السَّهْمَ وأقذَّه إِذا جَعَلَ لَهُ قُذَذًا، وَأبي ذَلِك الْأَصْمَعِيُّ"(١).

السِّهْمُ الأَقَذُّ: هُوَ الْمُسْتَوِي البَرْي الَّذِي لَا زَيْغَ فِيهِ ولَا مَيْلَ(٢)، فالْقَافُ وَالذَّالُ تَدُلُّ عَلَى قَطْعٍ وتَسْوِيَةٍ طُولًا وَغَيْرَ طُولٍ، مِنْ ذَلِكَ الْقُذَذُ: رِيشُ السَّهْمِ، الْوَاحِدَةُ قُذَّةٌ(٣).

وأنكر الأصمعيُّ المزيد بالهمزة فلا يقال: أَقذذتُ السَّهمَ، وما أنكره هو أثبته ابنُ منظور بقوله: "وقَذَذْتُ السَّهْمَ أَقُذُّه قَذًّا وأَقذذته: جَعَلْتُ عَلَيْهِ القُذَذ؛ وَلِلسَّهْمِ ثَلَاثُ قُذَذ وَهِيَ آذَانُهُ"(٤)، كما جعلهما ابن سيده بمعنًى في باب فعلت وأفعلت(٥)،

بينما تبع الأصمعيَّ بعضُ اللغويين مُقتصرين على المجرد: كالجوهري(١)، والسرقسطي(٢)، وابن القطاع(٣).

---

(١) الجمهرة: ١١٨/١، والتلخيص لأبي هلال العسكري: ٣٣٠.
(٢) اللسان (ق ذ ذ): ٥٠٣/٣.
(٣) المقاييس (ق ذ): ٦/٥.
(٤) اللسان (ق ذ ذ): ٥٠٣/٣.
(٥) المخصص: ٣٥١/٤.
(١) الصحاح (ق ذ ذ): ٥٦٨/٢.
(٢) الأفعال للسرقسطي: ٩٧/٢.
(٣) الأفعال لابن القطاع: ٥١/٣.

لَمَّ بِهِ، وأَلَمَّ بِهِ:

يقولُ ابنُ دريد: "وَقَالُوا: لَمَّ بِهِ وأَلَمَّ بِهِ بِمَعْنًى، وَدفعَ ذَلِك الْأَصْمَعِيُّ وَلم يُجِزْ إِلَّا أَلَمَّ بِهِ إلمامًا فَهُوَ مُلِمٌّ"(١).

وما لم يُجِزْهُ الأصمعيُّ أثبته ابنُ بَرِّي لغتين عن العرب قال: "لَمَّ به إذا زاره، لغةٌ في ألمَّ به"(٢)، وتبعه ابن القطاع بقوله: "وألم من اللمم وهي صغار الذنوب والصبي قارَب البلوغ، و"لَمَّ" بالرجل زاره أيضًا لغة"(٣)، والفعلان بمعنًى عند ابن سيده، وزاد عليهما: ولَمَّ به وَأَلَمَّ والتَمَّ نَزَلَ وَأَلَمَّ به زَارَهُ غِبّا(٤).

وفرَّق ابنُ القوطية في المعنى بينهما: ففي (باب المضاعف على فَعَلَ وأفْعَلَ باختلاف معنًى) قال: "لَمَّ الرجلُ: أصابه اللممُ، وهو الجنون، وعين لامَّة: ذات لمم، منه؛ وألمَّ بالذنب: أصابه، وبالرجل: زاره، والنازلة من حوادث الدهر: حدثت، والشيء: قرب(٥)، وتبعه أبو سهل الهروي بقوله: وقد لممتُ شعثَهُ أَلُمُّه بالضم لمًّا: أي جمعتُ ما تفرَّق من أموره المنتشرة، وأصلحتُ فاسدها..... وألممتُ به بالألف، أُلُمُّ إلمامًا: إذا أتيته وزرته، وأنا مُلِمٌّ بكسر اللام، وهو مُلَمٌّ به بفتحها(١).

---

(١) الجمهرة: ١٦٨/١.

(٢) الحواشي على درة الغواص لابن بري وابن ظفر: ٧٥٧/١، تح/ عبدالحفيظ فرغلي، دار الجيل، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

(٣) الأفعال لابن القطاع: ١٤١/٣.

(٤) المحكم (ل م م): ٣٧٦/١٠.

(٥) الأفعال لابن القوطية: ٩١.

(١) إسفار الفصيح لأبي سهل الهروي: ٤٤٩/١.

مَهَرْتُ الْمَرْأَةَ وأَمْهَرْتُهَا:

قال صاحبُ الجمهرة: "والمَهْر: مَهْرُ الْمَرْأَة، مَهَرْتُهَا أَمْهَرُها مَهْرًا فَهِيَ مَمْهُورةٌ، وَقد قَالُوا أَيْضًا: وأَمْهَرْتُهَا إِمْهَارًا فَهِيَ مُمْهَرَةٌ، وأبى ذَلِك الْأَصْمَعِيُّ"(١).

وفرَّقَ الخليلُ بين الصيغتين: مَهَرْتُ المرأة: قطعتُ لها مهرًا فهي مَمْهورة. قال [الرجز]:

أُمُّكُمُ نَاكحةٌ ضُرَيسا مَهَرَها عُنَيِّزًا وتَيْسا

فإذا زوّجْتَها رجلًا على مَهْرٍ قلت: أَمْهَرْتُها(٢)، وتبعه في ذلك: الصاحبُ بنُ عباد، وابنُ فارس، والفيومي(٣).

وأثبته بالوجهين: أبو زيد الأنصاري، وابن قتيبة، والفارابي، وابن القوطية، والأزهري، والقاضي عياض، وابن الأثير، وأبو حيان التوحيدي، وابن منظور(١).

---

(١) الجمهرة: ٨٠٤/٢.

(٢) العين (م هـ ر): ٥٠/٤، والبيت في المقاييس (م هـ ر): ٢٨١/٥، بلا نسبة، ولفظه فيه:
أُمُّكُمُ نَاكِحَةٌ ضُرَيْسَا قَدْ أَمْهَرُوهَا أَعْنُزًا وَتَيْسَا

(٣) المحيط (م هـ ر): ٣٠٨/١، والمجمل (م هـ ر): ٨٠٨/١، والمقاييس (م هـ ر): ٢٨١/٥،

(١) المعاني الكبير في أبيات المعاني لابن قتيبة: ١٠٩٥/٢، تح/ المستشرق د. سالم الكرنكوي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م، وديوان الأدب: ٢٠٤/٢، والأفعال لابن القوطية: ١٤٨/١، والتهذيب (م هـ ر): ١٥٩/٦، ومشارق الأنوار: ٣٨٩/١، والنهاية: ٣٤٧/٤، والبصائر والذخائر: ١٤٢/٥، واللسان الأنوار: ١٨٤/٥.

ونصَّ قطرب على أنهما لغتان[١]، وتبعه النووي[٢]، وقال ابنُ درستويه: وأكثرهما استعمالًا بغير ألف[٣].

وبعد حكايته تفرقة بعض اللغويين بين الصيغتين، نقل أبو جعفر الفهري عن القزاز قوله: ويدل على أنهما لغتان قول الشاعر[٤] [الطويل]:

أُخِذْنَ اغتِصابًا خِطبَةً عَجرَفِيةً وأُمْهِرْنَ أرْماحًا من الخَطِّ ذُبَّلا

وأنشد هذا البيتَ أيضًا أبو عبيد في المصنف عن أبي زيد، وأنشد الزمخشري[٥] [الرجز]:

وَيْحَكَ يا حُرقُوصُ مَهلًا مَهلا أإبِلًا أَمْهَرتَنِي أمْ نَخْلا

أمْ أنتَ شيءٌ لا تُبَالِي جَهْلا[٦].

وأكده ابنُ خالويه والعوتبي: ولغة بني عامر أمهرتها: أصدقتها صداقًا[١]، ووصفها أبو حاتم بأنَّها لغةٌ ضعيفةٌ[٢]، وَأمَّا الثُّلَاثِيُّ فلُغَةُ تَمِيمٍ،

---

(١) تحفة المجد الصريح: ٢٥٠.
(٢) تحرير ألفاظ التنبيه للنووي: ٢٥٧، تح/ عبدالغني الدقر، دار القلم– دمشق، ط١، ١٤٠٨ه.
(٣) تصحيح الفصيح: ٧٨، ٧٩.
(٤) البيت لقُحَيْفِ العقيلي كما في المعاني الكبير لابن قتيبة:١٠٩٥/٢، وفي الصحاح: ٨٢١/٢، وبلا نسبة في الكامل للمبرد: ٩٧/٢، والعَجْرَفِيَّة: جَفْوَةٌ في الكلام، وخُرْق في العقل.
(٥) الرجز بلا نسبة في الجمهرة: ١١٩٦/٢، وحُرقوص: دُويبَّةٌ كالبُرْغوثِ مثل القُراد تَلْصَقُ بِالنَّاسِ، وَرُبَّمَا نَبَتَ لَهُ جناحانِ فَطَارَ.
(٦) تحفة المجد الصريح: ٢٥١.
(١) السابق نفسه، وينظر: الإبانة للعوتبي: ٣٤٠/٤.
(٢) مشارق الأنوار: ٣٨٩/١، والتوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن: ٤٧/٨، تح/ دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق– سوريا، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م، وعمدة القاري: ٢٦٦/٦.

وَهِيَ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا، كما نصَّ الفيومي، والأفْصحُ والأعربُ، كما ذكر أبو زيد الأنصاري[١].

تعقيب:

قولُ ابن درستويه إنَّ أكثرَهُمَا استعمالًا بغيرِ ألفٍ (مَهَرَ) لا يمنعُ من ثبوت المزيدة بالهمزة فيقال: أمهرت المرأة يعني: أصدقتها صداقًا، لا سيما وقد أكد بعض اللغويين على نسبتها لبني عامر، فإنكار الْأَصْمَعِيُّ لها غيرُ مُسلَّمٍ به.

نَهَجَ الثَّوْبُ، وأَنْهَجَ:

جاء في الجمهرة: "وأنهجَ الثَّوْبُ يَنْهَجُ إِنْهاجًا إِذا أَخْلَقَ، قَالَ أَبُو زيد: نَهَجَ وأَنْهَجَ، وأبى الْأَصْمَعِيُّ إِلَّا أنهج"[٢].

وما أنكره الأصمعيُّ أثبته إمامُ اللغةِ الخليلُ بقوله: "ويُقال للثَّوب إذا بَلِيَ ولمّا يتشقّقْ: قد نَهَج ونَهِجَ وأَنْهَجَ، وأَنْهَجَهُ البِلَى،

قال[١] [الطويل]:

وكيفَ رَجَائي جِدّةَ النَّاهِجِ البالي

وقال[٢] [الرجز]:

مِنْ طَلَلٍ كَالْأَتْحَمِيِّ أَنْهَجَا

---

(١) مشارق الأنوار: ٣٨٩/١، والمصباح (م هـ ر): ٥٨٢/٢، والتوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن: ٤٧/٨، وعمدة القاري: ٢٦٦/٦.

(٢) الجمهرة: ٤٩٨/١.

(١) الشطر من الطويل ولم أهتد إلى قائله.

(٢) الرجز للعجَّاج كما في ديوانه: ص ٣٤٨، وصدره: مَا هَاجَ أَحْزَانًا وَشَجْوًا قَدْ شَجَا.

وقال[١] [الطويل]:

إذا ما أديمُ القومِ أنْهَجُه البِلَى قديمًا فلوْ كَتَّبتهُ لَتَخَرَّمَا"[٢].

وقصر الكسائيُّ المزيد بالهمزة على تعب النفس وإعيائها قال: "أنهج: هو النَّفَسُ والبَهَرُ الذي يقع على الإنسان من الإعياء عند العَدْوِ، أو معالجة الشيء حتى ينبهر، يقال منه: قد أنهجت أنهج إنهاجًا، ونهجت أنهج نهجًا"[٣].

وخالفه أبو عبيدٍ بأن النهج في غير هذا أيضًا فيقال: قد نهج الثوب وأنهج: إذا خلق[٤].

وأثبت الفعل بالوجهين: ابنُ قتيبة[٥]، وتبعه: أبو مسحل، وإبراهيم الحربي، وابنُ القوطية، والصاحبُ بنُ عباد، وابنُ فارس، والسرقسطي، وابنُ سيده، والراغبُ، والجُواليقي[٦].

ونقل الأزهري عن شمر أنهما لغتان في الفعل[١]، وعلل السرقسطي لثبوت الفعل عند أبي عُبَيْدَةَ وَأَبي زَيْدٍ فيَقُولَانِ: خَلُقَ الثَّوبُ ونَهَجَ، بينما

(١) الجمهرة: ٤٩٨/١.
(٢) العين (ن هـ ج): ٣٩٣/٣، والبيت بلا نسبة في الأفعال للسرقسطي: ١٢٣/٣.
(٣) غريب الحديث لأبي عبيد: ١٧٤/٤.
(٤) السابق نفسه.
(٥) أدب الكاتب: ٤٣٤.
(٦) عمدة الكتاب للنحاس: ٤٠٥، ونوادر أبي مسحل: ٩، وغريب الحديث لإبراهيم الحربي: ٥٠٢/٢، والأفعال لابن القوطية: ١٠٧/١، والمحيط (ن ه ج): ٢٨٥/١، والمجمل (ن هـ ج): ٨٤٥/١، والمقاييس (ن هـ ج): ٣٦١/٥، والأفعال للسرقسطي: ١٢٣/٣، والمحكم (ن هـ ج): ١٧١/٤، والمخصص: ٣٥٤/٤، والمفردات في غريب القرآن: ٨٢٥/١، وما جاء على فعلْتُ وأفعلتُ بمعنًى واحد مؤلف على حروف المعجم: ٧٢.
(١) التهذيب (ن هـ ج): ٤١/٦.

ينكره الْأَصْمَعِيُّ فيَقُولُ: لَا يَكُونُ إِلَّا أَخْلَقَ الثَّوْبُ وَأَنْهَجَ، والسبب أن أَبا زَيْدٍ كان يَتَّسِعُ فِي اللُّغَاتِ، حَتَّى كَانَ رُبَّمَا جَاءَ بِالشَّيْءِ الضَّعِيفِ، فَيُجْرِيهِ مَجْرَى الْقَوِيِّ، أَمَّا الْأَصْمَعِيُّ فكَانَ مُولَعًا بِالْجَيِّدِ الْمَشْهُورِ، وَيُضَيِّقُ فِيمَا سِوَاهُ[١].

وسار على درب الأصمعي مقتصرًا على المزيد كلٌّ من: الفارابي[٢]، وأبي علي القالي[٣]، والجوهري[٤]، وأبي هلال العسكري[٥].

هَلَّ الْهِلَالُ وَأَهلَّ:

جاء في الجمهرة: "هَلَّ الْهِلَالُ وَأهلَّ هَلًّا وإهْلَالًا، وَدفع الْأَصْمَعِيُّ هَلَّ وَقَالَ: لَا يُقَال إِلَّا أهلَّ، وأهللنا نَحن إِذا رَأينَا الْهِلَال، وَأَجَازَ أَبُو زيد: هَلَّ الْهِلَالُ وَأهلَّ"[٦].

والْأَصْمَعِيُّ –في ذلك– موافقٌ للخليل[١]، وأبي عمرو وابن الأعرابي وشمر[٢]، والصاحبِ بن عباد[٣]، وابنِ الملقن[٤]، وجعله ابنُ درستويه (هلَّ الهلالُ) من قول العامة قال: يقولون فيه: هلَّ الهلالُ؛ فيجعلون الفعل للهلال،

---

(١) الدلائل في غريب الحديث للسرقسطي: ٢/٥٠٠، ٥٠١.
(٢) ديوان الأدب (ن هـ ج): ٢/٢٧٨.
(٣) الأمالي لأبي علي القالي: ١/٣٨.
(٤) الصحاح (ن هـ ج): ١/٣٦٤.
(٥) التلخيص لأبي هلال: ١٤٩، والفروق اللغوية: ٢٢.
(٦) الجمهرة (هـ ل ل): ١/١٦٩.
(١) العين (هـ ل): ٣/٣٥٣.
(٢) التهذيب (هـ ل ل): ٥/٢٣٩، والتاج (هـ ل ل): ٣١/١٤٧.
(٣) المحيط (هـ ل ل): ١/٢٧٣.
(٤) التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن: ١١/٢١٥.

ويعنون به: طلع، قال: وأما العربُ فإنما يقولون: أهلَّ؛ لأنهم يَعنون به: أُطلع، أو رُئي[١]، ونسبه أبو حاتم إلى أهل البصرة[٢].

واقتصر على الصيغة الرباعية: المبردُ[٣]، والجوهري، وابنُ فارس، والزمخشري، والحميري، والمديني، وابنُ الأثير[٤].

بينما أثبت الوجهين ابنُ سيده[٥]، وابن القطاع[٦]، والسمين الحلبي[٧]، وزاد عليهما الزبيدي وجهين آخرين فقال: وهَلَّ الهِلَالُ هَلاًّ: ظَهَرَ، كَأَهَلَّ إِهْلالًا، وَأُهِلَّ وَاسْتُهِلَّ، بِضَمِّهِما[٨].

وَضَحَ الأَمرُ وأَوضحَ:

يقول ابن دريد: "ووَضَحَ لي الأمرُ وأَوْضَحَ، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: لَا يُقَالُ إِلَّا وَضَحَ"[١].

---

(١) تصحيح الفصيح: ٩٤، ٩٥، وتحفة المجد الصريح: ٣٤٢.
(٢) الأزمنة والأمكنة للأصفهاني: ٢٩٤.
(٣) الغريبين: ١٩٣٧/٦.
(٤) الصحاح (هـ ل ل): ١٨٥٢/٥، والمجمل (هـ ل ل): ٨٩٢/١، والمقاييس (هـ ل ل): ١١/٦، وأساس البلاغة (هـ ل ل): ٣٧٩/٢، وشمس العلوم: ٦٨٣٤/١٠، والمجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث للمديني: ٥٠٧/٣، تح/ عبدالكريم العزباوي، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جدة- ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، والنهاية: ٢٧١/٦.
(٥) المحكم (هـ ل ل): ١٠١/٤، واللسان (هـ ل ل): ٧٠٣/١١.
(٦) الأفعال لابن القطاع: ٣٥٦/٣.
(٧) عمدة الحفاظ للسمين الحلبي: ٢٥٦/٤، ٢٥٧.
(٨) التاج (هـ ل ل): ١٤٧/٣١.
(١) الجمهرة: ١٢٦٠/٣، والمخصص: ٣٥٤/٤.

أنكر الْأَصْمَعِيُّ (أَوْضَحَ) مزيدًا بالهمزة، بينما أثبته الفيومي بقوله: "وَضَحَ يَضِحُ مِنْ بَابِ وَعَدَ وُضُوحًا: انْكَشَفَ وَانْجَلَى وَاتَّضَحَ كَذَلِكَ، وَيَتَعَدَّى بِالْأَلِفِ فَيُقَالُ: أَوْضَحْتُهُ"(١)، وفي (باب فعلت وأفعلت) أكَّد ابنُ سيده على أن الفعل بالوجهين فقال: "ووضَح الشيءُ وأَوْضَح"(٢)، وتبعه السرقسطي، وابنُ القوطية(٣).

بينما أكَّد الفارابي على أن المزيدَ مطاوعٌ للمجرد فقال: وأَوْضَحَ الأمرَ فوضَحَ، أي: أبانه فَبانَ(٤)، واقتصر على المجرد: الجوهري، وابن فارس(٥).

(١) الصحاح (هـ ل ل): ١٨٥٢/٥، والمجمل (هـ ل ل): ٨٩٢/١، والمقاييس (هـ ل ل): ١١/٦، وأساس البلاغة (هـ ل ل): ٣٧٩/٢، وشمس العلوم: ٦٨٣٤/١٠، والمجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث للمديني: ٥٠٧/٣، تح/ عبدالكريم العزباوي، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جدة- ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، والنهاية: ٢٧١/٦.

(٢) المخصص: ٣٥٤/٤.

(٣) الأفعال للسرقسطي: ٢٢٠/٤، والأفعال لابن القوطية: ١٥٥.

(٤) ديوان الأدب: ٢٦٥/٣.

(٥) الصحاح (و ض ح): ٤١٥/١، والمقاييس (و ض ح): ١١٩/٦.

المطلبُ الثاني

جموعٌ أنكرَ الأصمعيُّ مفردها:

١- الخَلَابِيسُ:

جاء في الجمهرة: "وخِلْبيس: وَاحِدُ الخَلَابِيسِ، وَأنكرَ ذَلِكَ الْأَصْمَعِيُّ وَقَالَ: لَا أعرف لَهُ وَاحِدًا، وكَانَ يُنكر جمع الشماطيط والعبابيد. وَقَالَ قوم: الخلابيس لَهُ وَاحِد من لَفظه، والخلابيس: الْأَمرُ الَّذِي لَا نظام لَهُ" (١).

الخَلَابِيسُ: مَا لَا نظامَ لَهُ ولَا يجْرِي على اسْتِوَاء، وهو على غير استقامة(٢)، وأكد البكري على أنَّه جمعٌ لا واحد له(٣)، ونص ابنُ دريد على أنه لم يعرف البصريون لَهُ وَاحِدًا، فيما قَالَ البغداديون: واحده خِلْبيس(٤)، قال السيوطي: وليس بِثَبَت(٥).

وذكر ابن سيده أن مفرد الخلابيس: خِلْبيس، وخِلْباس، وَقيل: لَا واحدَ لَهُ(٦)، وتبعه ابن منظور(٧).

وعده بعضُ الباحثين من الجموع الّتي أُميتتْ مفرداتُها وزالتْ من الاستعمال(٨).

---

(١) الجمهرة: ١١٩١/٢.
(٢) الجمهرة: ١٢٠٢/٢، والمحكم (خ ل ب س): ٣٣٤/٥.
(٣) معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع لأبي عبيد البكري: ٤٥٥/٢، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.
(٤) الجمهرة: ١٢٧١/٣.
(٥) المزهر: ١٧٧/٢.
(٦) المحكم (خ ل ب س): ٣٣٤/٥.
(٧) اللسان (خ ل ب س): ٦٦/٦.
(٨) موت الألفاظ في العربية لعبدالرزاق بن فراج الصاعدي: ٣٧٩، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة (٢٩)، العدد (١٠٧) ١٤١٨/ ١٤١٩هـ.

ويرى الدكتور كحيل أن الثلاثي المزيد إذا كانت زيادته حرفًا واحدًا أو حرفين أحدُهما حرفُ لين قبل الآخر فإنه لا يُحذفُ منه في الجمع شيءٌ، نحو: أفضل، ومسجد، وصيرف، وإعصار، ومفتاح، وسِنَّوْر، تقولُ في جمعها: أفاضل، ومساجد، وصيارف، وأعاصير، ومفاتيح، وسَنَانير(١)، وقياسًا على ذلك فإن (الخَلَابِيسِ) مفردها (خِلْبيس) بحرف لين قبل الآخر.

تعقيب:

وفي العامية المصرية: ولدٌ خلبوص، وتقال: للكذَّاب اللئيم النَّذْل الذي لا اتِّزان له، وتظهر منه المراوغةُ والالتفافُ حول الأشياء، وهي قريبةٌ من المعنى اللغوي للكلمة، ففي العين: والخَلابيسُ: الكذب(٢)، ويُقَال: أَمر خَلابيس: إِذا كَانَ على غير الاسْتقَامَة والقَصْد على المكْر والخَديعة(٣)، والخَلابِيْسُ اللِّئامُ، والأَنْذَالُ(٤)، وفي التاج: والخَلَبُوصُ، مُحَرَّكَةً: طائِرٌ أَصْغَرُ مِنَ العُصْفُورِ، بلَوْنِه، سُمِّيَ بِهِ لِكَثْرَةِ هَرَبه، وعَدَمِ اسْتِقْرَارِه فِي مَوْضِعٍ، ومِنْهُ سُمِّيَ الرَّجُلُ الطَّرّارُ خَلَبُوصًا(٥).

ولعلها قريبة من الكلمة التي نحن بصددها (الخَلَابِيسُ)، ففي كليهما التفرق والمرواغة وعدم الاستقرار، ولعل فيها إبدالًا بين السين والصاد.

---

(١) التبيان في تصريف الأسماء د. كحيل: ١٤٣، ط٦.

(٢) العين (خ ل ب س): ٣٣٢/٤، والتهذيب (خ ل ب س): ٢٦٩/٧.

(٣) الألفاظ لابن السكيت: ٦٦، والمخصص: ٣٦٤/٣، ومختارات شعراء العرب لابن الشجري: ٣١/١، تح/ محمود حسن زناتي، مطبعة الاعتماد، مصر، ط١، ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٥م.

(٤) القاموس (خ ل ب س): ٥٤١.

(٥) التاج (خ ل ب س): ١٧/ ٥٥٧، وينظر: القاموس المحيط (خ ل ب س): ٦١٧/١.

٣- الشَّمَاطِيط:

يقولُ ابنُ دريد: "وَكَانَ يُنكرُ -أي: الْأَصْمَعِيُّ- جمعَ الشَّمَاطِيط والعبابيد"(١).

الشِّينُ وَالْمِيمُ وَالطَّاءُ قِيَاسٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى الْخُلْطَةِ، مِنْ ذَلِكَ الشَّمَطُ، وَهُوَ اخْتِلَاطُ الشَّيْبِ بِسَوَادِ الشَّبَابِ، وَمِنَ الْبَابِ: الشَّمَاطِيطُ: الْفِرَقُ(٢)، فالشّمَاطِيطُ: الْخَيْلُ الْمُتَفَرّقَةُ، وَيُقَالُ لِلْأَخْلَاطِ مِنْ النّاسِ أَيْضًا: شَمَاطِيطُ، وَأَصْلُهُ مِنْ الشَّمِيطِ وَهُوَ اخْتِلَاطُ الظّلَامِ بِالضّوْءِ(٣).

نصُّ ابن دريد يظهر بجلاء أن الْأَصْمَعِيَّ ينكر جمعَ الشَّمَاطِيط، فهو عنده من الجُموع التي لا مفرد لها، وللعلماء في ذلك مذاهب:

الأول: يترأسُّه إمامُ العربية سِيبَوَيْهِ، وهو ينصُّ على أنه لَا وَاحِدَ للشَّماطِيطِ، وَلِذَلِكَ إِذا نُسِبَ إليه يُقَالُ: شَماطيطِيٌّ، فيُنسبُ إِلَيْهِ على لَفْظه، ولَوْ كَانَ له مفردٌ لنُسبَ إلى وَاحِدِه فَيُقَالُ: شِمْطاطِيٌّ أَو شُمْطُوطِيٌّ أَو شِمْطِيطِيٌّ(٤)، وأكد أبو حيان على أنَّ هَذَا لَا تُسَمِّيهِ النُّحَاةُ اسْمَ جَمْعٍ؛ لِأَنَّهُ عَلَى وَزْنِ الْجُمُوعِ، بَلْ يُسَمُّونَهُ جَمْعًا وَإِنْ لَمْ يُلْفَظْ لَهُ بِوَاحِدٍ(٥).

---

(١) الجمهرة: ١١٩١/٢.

(٢) المقاييس (ش م ط): ٢١٤/٣.

(٣) الروض الأنف للسهيلي: ٢٧٣/٥، تح/ عمر عبدالسلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

(٤) اللسان (ش م ط): ٣٣٦/٧، والتاج (ش م ط): ٤٢٤/١٩.

(٥) البحر المحيط: ٤٥١/٤.

ومال إلى ذلك: الطبري[١]، والفراء[٢]، والزمخشري[٣]، وعده الثعالبي "في سِيَاقَةِ جُمُوع لا وَاحِدَ لَهَا مِنْ بِنَاءِ جَمْعِهَا"[٤].

المذهب الثاني: يرى أن الشَّماطِيط من الجموع التي لها واحد إلا أنه ليس يستعمل، ولم يُتَكَلَّمْ به لأن هذا المثال لا يكون إلا جمعًا، وهو ما مال إليه الأخفش[٥].

المذهب الثالث: وهو الذي أثبت للفظ مفردًا أو أكثر، فقال أَبُو عُبيدة: وَاحِد الشماطيط شِمطاط[٦]، وعند الفارابي: واحده الشِّمْطيطُ[٧]، وتبعه الحميري[٨].

وأثبت الأزهري للكلمة مفردين فقال: جَاءَت الْخَيْل شماطِيطَ أَيْ: مُتَفَرقين، وَاحِده: شُمْطُوط وشِمْطاط[٩]، وتبعه ابن الأثير[١٠].

---

(١) تفسير الطبري: ٦٠٥/٢٤، وينظر: تفسير الثعلبي: ٢٩٧/١٠.

(٢) معاني القرآن للفراء: ٢٩٢/٣، والتهذيب (ش م ط): ٢٦٩/١، واللسان (ش م ط): ٣٣٦/٧، والتاج (ش م ط): ٤٢٤/١٩.

(٣) الكشاف: ٧٩٩/٤.

(٤) فقه اللغة وسر العربية للثعالبي: ١٥٧، تح/ عبدالرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

(٥) معاني القرآن للأخفش: ٢٩٦/١، تح/ د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي القاهرة، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

(٦) الجمهرة: ١٢٧١/٣.

(٧) ديوان الأدب: ٧٧/٢.

(٨) شمس العلوم: ٣٥٤٣/٦.

(٩) التهذيب (ش م ط): ٢١٩/١١.

(١٠) النهاية (ش م ط): ٥٠١/٢.

تعقيب:

ويميلُ البحثُ إلى أنَّ (الشَّمَاطِيط) من الجموع التي لها واحدٌ إلا أنه غيرُ مستعمل ولم يُتَكَلَّمْ به؛ لأن هذا المثالَ لا يكون إلا جمعًا، فاللفظة دالَّةً على أكثرَ من اثنيْن وهي على وزن (فعاليل) وهو وزنٌ من الأوزان الخاصة بجمع التكسير، ويؤكد ذلك أنه لو كان مفرده مستعملًا لوصل إلى إمامي العربية الخليل وسيبويه.

٣- العَباديدُ والعَبابيدُ:

يقول ابن دريد: "وَكَانَ الْأَصْمَعِيُّ يَقُول: لمْ تتكلَّمِ الْعَرَبُ أَو لمْ تعرفِ الْعَرَبُ وَاحِدًا لقَولهم: تفرّق القومُ عَباديدَ وعَبابيدَ"(١).

العبادِيدُ والعبابيدُ لغتان، كما حكاه الأزهري عن الليث(٢)، وأنكر الْأَصْمَعِيُّ مفرده، وبالاطلاع على أقوال أهل اللغة نرى لهم عدة مذاهب في ذلك:

الأول: موافقٌ رأيَ الْأَصْمَعِيِّ، ويترأسه شيخُ العربية الخليلُ بقوله: "والعباديدُ: الخيلُ إذا تَفَرَّقَتْ في ذهابها ومجيئها، ولا تقعُ إلا على جماعة، لا يُقالُ للواحد: عِبْدِيد..... تقول: ذهبت الخيل عباديدَ، وفي بعض الكلام عبابيد"(٣)، وتبعه سيبويه مؤكدًا على أنه ليس له واحدٌ(٤)، كما ذهب الأخفش

(١) الجمهرة: ١٢٧١/٣، و ١١٩١/٢.
(٢) التهذيب (ع ب د): ١٤٠/٢.
(٣) العين (ع ب د): ٥٠/٢، والتهذيب (ع ب د): ١٤٠/٢.
(٤) الكتاب: ٣٧٩/٣، والصحاح (ع ب د): ٥٠٤/٢، والمحكم (ع ب د): ٢٨/٢، والمخصص: ١٦٥/٤.

إلى أنه من الجمع الذي ليس له واحدٌ، في معنى التكثير[١]، وإلى ذلك مال أبو زيد الأنصاري[٢]، والطبري[٣]، والجوهري[٤]، وابن سيده[٥]، وأبو حيان[٦].

المذهب الثاني: يرى أنه مما مات مفرده، وإلى ذلك مال بعضُ المُحْدَثين[٧].

المذهب الثالث: أثبت للفظ مفردًا، فعند الفارابي: والعِبْديدُ: واحدُ العَباديدِ، يُقال: صَاروا عباديدَ: إذا تَفَرَّقُوا[٨]، وتبعه الخارْزَنْجِي[٩]، وذهب ابن ابن جني إلى أنه يجوز أن يكون واحدُ العَباديدِ (فُعلولا) كأنه (عُبدود) وإن لم تنطق العرب بواحد ذلك، ثم عاد ليقول: فأما الواحدُ منها فلا اعتداد به؛ لأنه أصلٌ مرفوضٌ لا يُنطَق به، فجرى لذلك مجرى ما ليس مقدرا[١٠].

تعقيب:

بالرجوع إلى ما ذكره النحاة في تعريف الجمع نجد أن (عباديدَ) تعد جمعًا وإن لم يكن لها مفردٌ من لفظها، يقولُ السَّيوطيُّ: "كلُّ اسْمٍ دَالٍّ على

---

(١) معاني القرآن للأخفش: ٢٩٦/١ ، و٥٨٢/٢.
(٢) تفسير الرازي: ٥٠٦/١٢.
(٣) تفسير الطبري: ٣١٠/١١.
(٤) الصحاح (ع ب د): ٥٠٤/٢.
(٥) المحكم (ع ب د): ٢٨/٢.
(٦) البحر المحيط: ٤٥١/٤ ، والدر المصون: ٤٤٠/٦.
(٧) موت الألفاظ في العربية لعبدالرزاق الصاعدي: ٣٨٠.
(٨) ديوان الأدب: ٧٧/٢.
(٩) المحيط (ع ب د).
(١٠) سر الصناعة: ٣٨١/٢.

أَكثر من اثْنَيْنِ ولَا وَاحِد لَهُ من لَفظه فَهُوَ جمع وَاحِد مُقَدّر، إِن كَانَ على وزنٍ خَاصٍّ بِالْجمعِ أَو غَالب فِيهِ، مِثَال الْخَاص: عبابيد وشماطيط، فَهَذَا جمع وَإِن لم ينْطق لَهُ بمفرد؛ لِأَنَّهُ جَاءَ على وزن يخْتَص بِالْجمعِ إِذْ لم يَجِئْ لنا من لسانهم اسْم مُفْرد على هَذَا الْوَزْن"(١).

و(العَباديدُ) دالَّةٌ على أكثرَ من اثنيْن وهي على وزن (فعاليل) وهو وزنٌ من الأوزان الخاصة بجمع التكسير، وهو ما أكده بعضُ المحدثين، يقول الدكتور عباس حسن: "وهناك جمعُ تكسيرٍ ليس بالأصيلِ، ولكنَّه يلحقُ بجموعِ التكسيرِ الأصيلةِ اعتبارًا، ويجري عليه أحكامُها، وهذا النوعُ هو ما كان على صيغةٍ من الصيغِ الخاصَّةِ بالتكسيرِ، أو الغالبةِ فيه، ولكن ليس له مفردٌ، فمن أمثلة الموضوع على صيغة خاصة بالتكسير، أو الغالبة فيه، ولكن ليس له مفرد: شماطيط، وعباديد، وعبابيد"(٢)، وزاده تأكيدًا الدكتور كحيل في باب (جموعٌ لا واحد لها من لفظها) بقوله: "ورد في كلام العرب ألفاظٌ دالةٌ على الجمع وعلى أوزان الجموع، ولم يستعمل لها مفردٌ من لفظها، أو استعمل مفردٌ من لفظها ومادتها لكنها ليست قياسًا فيه، فقال العلماء: إن هذه الألفاظ جموعُ تكسير لا أسماء جموع، لأنها على الأوزان الخاصة بالجمع أو المشهورة فيه، فمن الألفاظ التي لم يستعمل لها واحدٌ من مادتها: عباديد، وعبابيد، وأبابيل"(٣).

(١) همع الهوامع للسيوطي: ٣/٣٧٥، تح/ عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية- مصر.
(٢) النحو الوافي د. عباس حسن: ٤/٦٧٩، دار المعارف، ط ١٥.
(٣) التبيان في تصريف الأسماء د. كحيل: ١٤٦، ١٤٧.

٤- الأَكَارِسُ:

يقول ابن دريد: "والأَكَارِسُ: الْجَمَاعَاتُ من النَّاس، لَا وَاحِدَ لَهَا من لَفظهَا، هَكَذَا يَقُول الْأَصْمَعِيُّ"(١).

الْكَافُ وَالرَّاءُ وَالسِّينُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى تَلَبُّدِ شَيْءٍ فَوْقَ شَيْءٍ وَتَجَمُّعِهِ(٢)، والكِرْسُ: الْجَمَاعَة من النَّاس، وَقيل: الْجَمَاعَةُ مِنْ أَي شَيْء كَانَ(٣)، وقَالَ أَبُو عَليٍّ، وأُراه من التَّكَرُّس، وَهُوَ الانْضِمامُ والتجَمُّعُ(٤).

يرى الْأَصْمَعِيُّ أنَّ (الأَكَارِس) لَا وَاحِدَ لَهَا من لَفظهَا، ووافقه ثعلب(٥)، بينما خالفهما أبو عمرو، فنقل عنه أبو عبيد في باب (أسماءِ الجماعاتِ من النَّاسِ) أنَّ الأَكَارِيس هي الأصْرام، وهي جمع الجمع، واحدُها: أكرَاس، وواحد الأكراس: كِرْسٌ(٦)، ووافقه ابنُ قتيبة(٧)، وهو ما يميل إليه البحث فقد عقد سيبويه في كتابه بابًا سماه (باب جمع الجمع) قال فيه: أما أبنية أدنى العدد فتكسّر منها (أفْعِلة) و(أفْعُل) على (أفاعل)؛ لأنَّ أفعلًا بزنة أفعل، وأفعلةً بزنة أفعلة، كما أنَّ أفعالًا بزنة إفعال، وذلك نحو: أيدٍ وأيادٍ، وأوطبٍ وأواطب، ثم قال: وأمَّا ما كان أفعالًا فإنه يكسَّر على أفاعيل؛ لأنَّ أفعالًا

---

(١) الجمهرة: ٢/٧١٩.
(٢) المقاييس (ك ر س): ٥/١٦٩.
(٣) المحكم (ك ر س): ٦/٧١٠.
(٤) المخصص: ١/٣١٥.
(٥) المخصص: ١/٣١٥.
(٦) الغريب المصنف: ١/٣٨١، والألفاظ لابن السكيت: ٢٧، والتهذيب (ك ر س): ١٠/٣٢، والعباب: ١/١٨٠.
(٧) الجراثيم لابن قتيبة: ١/٢٥٧، تح/ محمد جاسم الحميدي، وزارة الثقافة، دمشق.

بمنزلة إفعالٍ، وذلك نحو: أنعامٍ وأناعيم، وأقوالٍ وأقاويل[١]، وهو ما أكده الزمخشري بقوله: "ويجمع الجمع، فيقال في كل أفعل وأفعلة أفاعل، وفي كل أفعال أفاعيل، نحو أكالب وأساور وأناعم"[٢]، وعليه فيكون (الأكَارِيس) أو (الأَكَارِس) جمع الجمع لأنه على وزن (أفاعيل) أو (أفاعل)، واحدُها: أكرَاس، وواحد الأكراس: كِرْسٌ.

٥- الأَوْبَاشُ:

يقول ابن دريد: "وأوْبَاشُ النَّاس: أخلاطُهُمْ، وَاخْتلفُوا فِي الْوَاحِد فَقَالُوا: وَبْشٌ ووَبَشٌ، ولَمْ يعرفِ الْأَصْمَعِيُّ لَهَا وَاحِدًا"[٣].

الْوَاوُ وَالْبَاءُ وَالشِّينُ كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى اخْتِلَاطٍ، يُقَالُ: جَاءَ أَوْبَاشٌ مِنَ النَّاسِ، أَيْ أَخْلَاطٌ، وَأَوْبَشَتِ الْأَرْضُ: اخْتَلَطَ نَبَاتُهَا[٤]، قَالَ أَبُو عبيد: الأوباشُ: الأخلاطُ من النَّاس[٥]، ولا يطلق اللفظ إلا في موضع الذَّم والاحتقار، فهم الأخلاط من النَّاس السفلة، كما ذهب إليه القاضي عياض وغيره[١]، وَقد غُلِّطَ

(١) الكتاب: ٦١٨/٣، وينظر: الأصول في النحو لابن السراج: ٣٢/٣، وشرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي: ٤٨٣/١، تح/ د. عبدالمقصود محمد عبدالمقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري: ص ٢٤٣، تح/ د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال- بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

(٣) الجمهرة: ١٠٢٣/٣، والمخصص: ٣١٦/١.

(٤) المقاييس (و ب ش): ٨١/٦.

(٥) غريب الحديث لأبي عبيد: ١٨٩/٣.

(١) مشارق الأنوار: ٢٧٨/٢، والقاموس المحيط (و ب ش): ٦٠٨، والتاج (و ب ش): ٤٣٧/١٧.

مَنْ ذهب إلى أَنه يَقعُ على الْجماعَات من قبائل شَتَّى وان كَانَ فيهم رؤساء وأفاضل(١).

واللفظ عند الْأَصْمَعِيّ من الجموع التي لا مفرد لها، وافقه ابن سيده(٢)، بينما أورد ابن منظور له مفردين: وَبْشٌ ووَبَشٌ(٣)، ووافقه الزبيدي(٤)، بينما اقتصر الحميري والفيروزآبادي على المتحرك (وَبَشٌ)(٥).

وذهب الجوهري إلى أنَّ اللفظَ حدث فيها قلبٌ مكانيٌّ، فهو جمعٌ مقلوبٌ من البوش(٦)، وألمح إليه الأصمعي بقوله: يُقَال: بهَا أوباشٌ من النَّاس، وأوشابٌ من النَّاس(٧).

ومما يؤكدُ حدوثَ القلب المكاني في الكلمة دورانُ المادة حول المعنى: فالأشَايبُ: الأخْلاطُ، والواحد: أُشَابَةٌ، وهم الطَّارئةُ من النَّاس، قال النَّابغةُ:

وَثِقْت له بالنَّصرِ إذْ قيلَ قد غزَتْ قبائلُ من غسَّانَ غيرُ أشايب(١)

(١) المقاييس (و ب ش): ٨١/٦، ومشارق الأنوار: ٢٧٨/٢.
(٢) المحكم: ١١٥/٥.
(٣) اللسان (و ب ش): ٣٦٧/٦.
(٤) اللسان (و ب ش): ٣٦٧/٦، والتاج (و ب ش): ٤٣٧/١٧.
(٥) شمس العلوم: ٧٠٤١/١١، والقاموس المحيط (و ب ش): ٦٠٨.
(٦) الصحاح (و ب ش): ١٠٢٤/٣، واللسان (و ب ش): ٣٦٧/٦، والتاج (و ب ش): ٤٣٧/١٧.
(٧) التهذيب (و ب ش): ٢٩٤/١١، واللسان (و ب ش): ٣٦٧/٦، والتاج (و ب ش): ٤٣٧/١٧.
(١) الغريب المصنف: ٣٨٤/١، والجراثيم: ٢٥٩/١، والبيت من الطويل، ولم أهتد له في ديوان النابغة.

والأُشابةُ: الأخلاطُ منَ النّاسِ، والجمعُ أُشاباتٌ وأشائبُ، ويقالُ: أوشابٌ منَ النّاسِ، أي: أخلاطٌ[١].

قال الأخفش: والأشابة -وجمعها أشائب- الأخلاط، ويقال: أَشْبَهُمْ يَأْشِبُهُمْ أَشْبًا، إذا خلط بهم، ومنه سمي المشوب مشوبًا لاختلاف ألوانه، والمأشوب والمشوب واحد. ويقال: بها أشاباتٌ، من الناس، وأوباشٌ، أي: أخلاط[٢].

وذهب الفراءُ إلى أنَّ اللفظَ بالفاء: يقالُ: بها أوفاشٌ منَ النّاسِ، واحدُهم وَفْشٌ، وهمُ السُّقَّاطُ والعبيدُ وأشباهُ ذلكَ، نقله عنه ابنُ السكيت[٣]، وأكَّد أبو العباسِ المبردُ على أنَّ اللفظَ بالفاءِ والشّينِ معجمةً، وربَّما حملَهُ هذا على أنَّ الباءَ والفاءَ يَعتقبانِ، فجُعِلَ أوفاشٌ وأوباشٌ سواءً[٤]، وفي المحكم: "بها أَوْفَاشٌ من الناسِ وهُمُ السُّقَاطُ، واحِدُهم وَفْشٌ"[٥].

تعقيب:

جاء اللفظُ (أَوْبَاشٌ) على وزن (أفْعال) وهو من جموع القلة التي نصَّ العلماء عليها، ويطرد في مفردات كثيرة منها: كل اسم ثلاثي مفتوح الأول مع فتح ثانيه نحو: جَمَل وأَجْمَال، كما ينقاس في الاسم الثلاثي الذي على وزن: "فَعْل" بفتح فسكون صحيح العين مثل: بَحْث وأبْحَاث، وسهم وأسهام[١]، وهذا يؤكد الرأي القائل بوجود مفردين لـ (أَوْبَاشٌ) هما: وَبْشٌ ووَبَشٌ.

---

(١) الألفاظ لابن السكيت: ٢٩.
(٢) الاختيارين المفضليات والأصمعيات للأخفش: ١٣، تح/ فخر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، دار الفكر، دمشق- سورية، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
(٣) الألفاظ لابن السكيت: ٢٩.
(٤) السابق نفسه.
(٥) المحكم (و ف ش): ١٢٨/٨، واللسان (و ف ش): ٣٧٢/٦، والتاج (و ف ش): ٤٥٣/١٧.
(١) النحو الوافي د. عباس حسن: ٦٣٧/٤، ٦٣٨.

المبحثُ الثالثُ

ما أنكره الْأَصْمَعِيُّ على المستوى الدلالي

ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلبُ الأولُ: ما اختلفتْ دلالتُه بين الْأَصْمَعِيِّ واللغويين.

المطلبُ الثاني: ما خفي عن الْأَصْمَعِيِّ من الألفاظِ وهي ثابتةٌ في اللغة.

المطلبُ الثالثُ: ما قيَّد الْأَصْمَعِيُّ دلالته وهو مطلق.

المطلبُ الرابعُ: بين الترادف وعدمه عند الْأَصْمَعِيِّ واللغويين.

المطلب الأول

ما اختلفتْ دلالتُه بين الأصمعيِّ واللغويين:

١- التُّفَّةُ:

يقولُ ابنُ دريد: "والتُّفَّةُ: دويبَّةٌ شَبيهَةٌ بالفأرة، وَمثلٌ من أمثالهم[١]: استغْنتِ التُّفَّةُ عَن الرُّفَّةِ، والرُّفَّةُ: دقاقُ التِّبْن وَقد قَالُوا: التُّفَة عَن الرُّفَة بِالتَّخْفِيفِ. قَالَ الْأَصْمَعِي: التُّفَّةُ دويبةٌ مثلُ جرو الْكَلْب وَقد رَأَيْتهَا. وَأنكر أَن تكون فَأْرَةً"[٢].

والتُّفَّةُ تكتب بالتاء المربوطة وبالْهَاءِ[٣]، والفاء بِالتَّشْدِيدِ وَالتَّخْفِيفِ، ولعلها لغاتٌ في الكلمة، والأصلُ فيها تُفهَة وجمعها تُفَاتٌ[٤].

وقد وافق الجاحظُ الأصمعيَّ فذهب إلى أنَّ التُّفَّةَ دابّةٌ نحو الكلب الصّغير، تصيد صيدًا حسنًا، وربّما واثبت الإنسان فعقرته، وهي أحسن صيدًا من الكلب.

وفي أمثالهم[١]: «لأنت أغنى من التُّفَّةِ عن الرُّفَّة»، وهو التِّبنُ الذي تأكله الدوابُّ والماشيةُ من جميع البهائم، وإنما قال العرب: استغنت التُّفَّةُ

---

(١) يُضْرَبُ مثلًا للرجلِ يَسْتَغْنِي عَنِ الشَّيْء فَلَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ أصلًا، ينظر: جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري: ١٩٠، الناشر: دار الفكر- بيروت.

(٢) الجمهرة (ت ف ف): ٧٩/١، والمحكم (ت ف ف): ٤٦٦/٩، واللسان (ت ف ف): ١٨/٩.

(٣) تهذيب اللغة (ر ف ت): ١٩٣/١٤، واللسان (ر ف ت): ٣٤/٢، والتاج (ر ف ت): ٣٥٥/٣٦.

(٤) ينظر: المحكم (ت ف ف): ٤٦٦/٩، ومجمع الأمثال للميداني: ٦٣/٢، تح/ محمد محيى الدين عبدالحميد، دار المعرفة- بيروت لبنان، ونظم الدرر: ٤٨٣/١١، والتاج (ت ف ف): ٣٥٥/٣٦.

(١) القاموس (ت ف ف): ٧٩٤.

عن الرُّفَّةِ والرُّفَّةُ: التبنُ؛ لأن التُّفَّةَ سبعٌ خالصٌ لا يأكلُ إلا اللحم(١)، يقول الميداني: "وذلك أن التفة سبعٌ لا يَقْتَاتُ الرُّفَةَ، وإنما يغتذي باللحم؛ فهو يستغني عن التبن"(٢).

وذهب كراع النمل إلى أن اللفظة من المشترك فقال: والتُّفَةُ: المرأة المَحْقُورَةُ، وهي أيضًا الدابة التي تُدْعَى عَنَاقُ الأرض(٣)، ووافقه الصاحب بن عباد(٤)، وابن سيده(٥).

وأكَّد ابنُ الأنباري على أنها عناقُ الأرض، وهي دويبةٌ كالثعلب أو نحوه خبيثةٌ تصيد كل شيءٍ حتى الطير، وذاك أنها لا تأكل إلا اللحم(٦)، ووافقه الأزهري(٧).

ونقل ابن فارس الوجهين: ففي الإتباع والمزاوجة قال: والتفة: عناق الأرض(١).

وفي المجمل قال: والتفةُ: دويبَّة كالفأرة(٢).

---

(١) الحيوان للجاحظ: ٥٠٠/٦، دار الكتب العلمية- بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ.

(٢) مجمع الأمثال: ٦٣/٢، وحياة الحيوان الكبرى للدميري: ٢٣٦/١، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ.

(٣) المنتخب من غريب كلام العرب لكراع النمل: ٥٨٢/١.

(٤) المحيط (ت ف ف): ٣٨٢/٢.

(٥) المحكم (ت ف ف): ٢٨١/٤.

(٦) المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٥٣٠، تح/ محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- لجنة إحياء التراث، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، والمصباح (ت ف ف): ٧٦/١.

(٧) تهذيب اللغة (ر ف ت): ١٩٣/١٤.

(١) الإتباع والمزاوجة لابن فارس: ٥٩، تح/ كمال مصطفى، مكتبة الخانجي- القاهرة.

(٢) المجمل: ١٤٤/١.

تعقيب:

جديرٌ بالذكر أنَّ ابن دريد لم يقل إنها الفأرة وإنما قال: شَبيهَة بالفأرة، وهو ما أكَّده صاحبُ القاموس: والتُفَّةُ، كقُفَّةٍ: المرأةُ المَحْقُورةُ، ودُوَيبَّةٌ كجِرْوِ الكَلْبِ، أو كالفَأْرَةِ[١]، مما يمكننا من الجمع بين الأقوال بأنها دويبَّة شَبيهَة بالفأرة في شكلها، ومثلُ جرو الْكَلْب في حجمها، وهي من السباع حيث إنها تتغذى على اللحم.

٢- الجَوَى:

يقولُ ابنُ دريد: "والجَوَى مَقْصُورٌ، وَهُوَ ألمٌ يجدُهُ الْإِنْسَانُ فِي قلبه من مرض أَو غم، جوي يجوى جوى شَدِيدًا. قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: بل الجوى طول الضَّنى"[٢].

وخالف الخليل الشيخين -الْأَصْمَعِيَّ وابن دريد- فذهب باللفظ إلى تفسير آخر قال: "الجَوَى-مقصور-: كلُّ داءٍ يأخذُ في الباطن لا يُستَمْرأُ معه الطعامُ، يُقالُ: رجلٌ جوٍ، وامرأة جَوِيَةٌ، مخفّفة"[٣]، وتبعه الصاحبُ بنُ عباد[٤]، والحميري[٥].

وفي بابُ ذكرِ عِشْقِ النِّساءِ وافق أبو عبيد الْأَصْمَعِيَّ فذهب إلى أن الجَوى: الهوى الباطن[١]، وأكد كلامه وشرحه في غريب الحديث قال:

---

(١) القاموس (ت ف ف): ٧٩٤.
(٢) الجمهرة (ج و ا): ١/٢٣٠، و ٢/١٠٤٦.
(٣) العين (ج و ى): ٦/١٩٦.
(٤) المحيط (ج و ى): ٢/١٤٥.
(٥) شمس العلوم: ٢/١٢٢٢.
(١) الغريب المصنف لأبي عبيد: ٢/٤١١، تح/ صفوان عدنان داوودي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤١٤/ ١٤١٥هـ.

"والجوى: هو الحرقة وشدة الوجد من عشق أو حزن[١]، وتبعه: ابن قتيبة، والقالي، وابن منظور[٢].

وذهب ابن السكيت إلى أنَّ الجَوى داءٌ في الجوف[٣]، وتبعه البندنيجي[٤]، والخطابي[٥].

يقول ابن فارس: "الْجِيمُ وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى كَرَاهَةِ الشَّيْءِ. يُقَالُ اجْتَوَيْتُ الْبَلَادَ، إِذَا كَرِهْتَهَا وَإِنْ كُنْتَ فِي نَعْمَةٍ، وَجَوِيتُ"[٦]، وجاء في الصحاح: "ويقال أيضًا: جَوِيَتْ نفسي، إذا لم يوافقْك البلد، واجْتَوَيْتُ البلد، إذا كرهتَ المُقام به وإن كنت في نعمة"[٧].

وجعله ابن سيده من المشترك: فالجَوَى: الْهوى الْبَاطِنُ، والجَوَى: السُّلُّ وتطاوُلُ الْمَرَض، والجَوَى: دَاءٌ يَأْخُذ فِي الصَّدْر[٨]، وزاد صاحب القاموس: الجَوَى: الحُزْنُ، والماءُ المُنْتِنُ، والحُرْقَةُ، وشِدَّةُ الوَجْدِ[٩].

تعقيب:

اللفظ واردٌ في حديث أَنَس بن مَالِكٍ (ﷺ) قَالَ: "قَدِمَ أُنَاسٌ مِنْ عُكْلٍ أَوْ عُرَيْنَةَ، فَاجْتَوَوا المَدِينَةَ فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ (ﷺ) بِلِقَاحٍ، وَأَنْ يَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا

(١) غريب الحديث لأبي عبيد: ٢٧٦/٥.
(٢) الجراثيم لابن قتيبة: ٢٨٧، والأمالي لأبي علي القالي ٣١٧/٢، واللسان (ج و ى): ١٥٧/١٤.
(٣) أدب الكاتب: ٢٩٧.
(٤) التقفية: ١٠٩/١.
(٥) أعلام الحديث للخطابي: ٨٢٢/٢.
(٦) المقاييس (ج و ى): ٤٩١/١.
(٧) الصحاح (ج و ى): ٢٣٠٦/٦.
(٨) المحكم (ج و ى): ٥٧٧/٧، المخصص ٤٦٣/٤، واللسان (ج و ى): ١٥٨/١٤.
(٩) القاموس (ج و ى): ١٢٧١.

وَأَلْبَانِهَا فَانْطَلَقُوا... الحديث"[١]، وقد فسَّرهُ شراحُ الحديث فقال ابنُ بطَّال: والجوى أصلُهُ فسادٌ يكونُ في الجوف يقال منه: قد جوى الرجل يجوى جوى شديدًا، فلذلك كَرِهَ العُرنيُّون المدينة لما أصابهمْ من الداء فى أجوافهم. وقال ابنُ قتيبة: اجتويتَ البلاد، إذا كرهتَها وإن كانتْ موافقةً لك في بدنك، واستوبأْتَهَا إذا لم توافقك في بدنك، وإنْ أحببتها[٢]، يقول الخطابي: "اجتووا المدينة أي لم يوافقهم المقام بها قد جويت بطونهم والجوى الداء الباطن"[٣]، مما يؤكد كلام الخليل وما ذهب إليه من أن الجوى: كلُّ داءٍ يأخذُ في الباطن، لا يُسْتَمْرأُ معه الطعامُ

٣- الغَزالَةُ:

يقولُ ابنُ دريد: "والغَزالَةُ: الشَّمْس عِنْد طُلُوعهَا، يُقَال: طلعت الغَزالةُ، ولَا يُقَال: غَابَت الغَزالةُ، قَالَ الْأَصْمَعِي: لَيْسَ الغَزالة الشَّمْس بِعَينهَا، ولَكِن الغَزالة: وَقتُ طُلُوع الشَّمْس، واحتجَّ بقول ذِي الرمَة [الوافر]:

وأشرفَتِ الغَزالةُ رأسَ حُزْوَى ... أراعيهم وَمَا أُغني قِبالا"[١].

(١) الحديث في صحيح البخاري: ٥٦/١، تح/ محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط١، ١٤٢٢هـ.
(٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال: ٥٥٨/٣، تح/ أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد- الرياض السعودية، ط٢، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م، واللسان (ج و ى): ١٥٧/١٤.
(٣) أعلام الحديث للخطابي: ٨٢٢/٢.
(١) الجمهرة: ٨١٩/٢، ولم أهتد إلى البيت في ديوان ذي الرمة.

وفيما أنكر الأصمعي أن تكون الغَزالةُ الشَّمْسَ بِعَينهَا، أكَّد الخليلُ على أنَّ اللفظَ من المترادف، فالغَزالةُ: عينُ الشمس، وهي الضحى وقت طلوع الشمس(١)، وتبعه الصاحب بن عباد(٢)، وابن فارس(٣).

وخصه أَبُو عبيد: الغزالة: الشمسُ إِذا ارْتَفع النهارُ، وَيُقَال: طلعتِ الغزالة وَلَا يُقَال: غابتِ الغزالة(٤)، وأكده ابن سيده: فالغَزالة: الشَّمْس، وَقيل: هِيَ الشَّمْس عِنْد طُلُوعهَا، وَقيل الغزالة: الشَّمْس إِذا ارْتَفع النَّهَار، وَقيل: الغزالة: عين الشَّمْس، وَقيل: هُوَ أول الضُّحَى إِلَى مَدّ النَّهَار الْأَكْبَر، حَتَّى يمْضِي من النَّهَار نحوٌ من خمسه، يُقَال: أتيتُه غَزالات الضُّحَى(٥).

وأكد كراع النمل على أن الغَزَالة: الشَّمس، مستشهدًا بقول بعضِ الأعراب [الكامل]:

وإذا الغَزَالةُ في السَّمَاء تعَرَّضتْ ... وبَدا النَّهارُ لِوَقْتِه يترجَّلُ

أبْدَتْ لِعَيْنِ الشَّمْسِ شَمْسًا مِثلَها ... تَلْقَى السَّماءَ بمثلِ ما تَسْتقبِلُ(٦).

وتبعه أبو العباس التيفاشي(١).

---

(١) العين (غ ز ل): ٣٨٣/٤.
(٢) المحيط (غ ز ل): ٤٠١/١.
(٣) المجمل: ٥٩٥/١.
(٤) التهذيب (غ ز ل): ٧٧/٨.
(٥) المحكم (غ ز ل): ٤٤٥/٥، ٤٤٦، واللسان (غ ز ل): ٤٩٣/١١.
(٦) المنجد في اللغة: ٧٥، والبيت بلا نسبة في أسرار البلاغة: ٣١٥، وليوسف الْجَوْهَرِيِّ الْبَغْدَادِيِّ كما في المجموع اللفيف لأبي جعفر الطرابلسي: ٤٧٧، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ، وفي درة الغواص للحريري: ١٩، تح/ عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية– بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
(١) سرور النفس بمدارك الحواس الخمس: ١٢٣، وينظر: نثار الأزهار لابن منظور: ١٠٢، مطبعة الجوائب، قسطنطينية، ط١، ١٢٩٨هـ.

تعقيب:

ولا مانع أن يكون هذا من المجاز المرسل[١]، وعلاقته هنا اللزومية وهي كون الشيء يجب وجوده عند وجود شيء آخر، نحو: طلع الضوء، أي: الشمس، فالضوء مجاز مرسل علاقته (اللزومية)؛ لأنه يوجد عند وجود الشمس، والمعتبر هنا اللزوم الخاص، وهو عدم الانفكاك[٢].

وقد يكون قد حدث للفظ تطور دلالي، حيث كان يطلق على وَقت طُلُوع الشَّمْس -كما ذهب الأصمعي- ثم انتقل إلى الشمس نفسها، ويؤيده ما قاله أبو العلاء: والغزالة: ارتفاع الضحى، ثم كثر حتى سموا الشمس غزالة[٣].

٤- الغَيْطَلَةُ:

يقول ابن دريد: "والغَيْطَلَ: الشَّجَرُ الملتفُّ، وَجمعه غَياطِل، وَقَالَ قومٌ: الغَيْطَلَةُ: الْبَقَرَةُ الوحشيةُ، وفسّروا بَيت زُهَيْر [البسيط]:

كَمَا استغاثَ بسَيْءٍ فَزُّ غَيْطَلَةٍ ... خافَ العيونَ فَلم يُنظرْ بِهِ الحَشَكُ

فَقَالُوا: الغَيْطَلَة -هَا هُنَا- الْبَقَرَة الوحشية، وأبى الْأَصْمَعِي إِلَّا أَنَّ الغَيْطَلَةَ الشجرُ الملتفُّ، وَقَالَ قوم: الغَيطلةُ: اخْتِلَاطُ الصَّوْت"[١].

---

(١) المجاز المرسل: هو الكلمة المستعملة قصدًا في غير معناها الأصلي، لعلاقة غير المشابهة، مع قرينة دالّة على عدم إرادة المعنى الوضعي، ينظر: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع لأحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي: ٢٥٢، ضبط: د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت.

(٢) ينظر: جواهر البلاغة لأحمد الهاشمي: ٢٥٢.

(٣) اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي لأبي العلاء المعري: ١١٩، تح/ محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

(١) الجمهرة: ٩١٨/٢، والبيت لزهير كما في ديوانه: ص ٨١، والسَّيْءُ: اللبنُ الذي يكونُ في الضرع، والفَزُّ: ولد البقرة، والغَيْطلةُ: شجرٌ كثيفٌ ملتفٌ، والحَشَكُ: الاجتهادُ والدفعُ باللبن.

وبينما اقتصر الأصمعي على معنى واحد للغَيْطَلَة هوالشجرُ الملتفُّ،ذهب الخليل إلى أنَّ اللفظَ من المشترك: فالغَيْطَلُ والغَيْطَلَةُ: شجرٌ ملتفٌ أو عشبٌ، والغَيْطَلَةُ: اسمٌ البقرةِ، والغَيْطَلَةُ: جَلَبَةُ القَوْمِ، وأصواتهم غيطلاتهم(١)، ونَقَلَ الأزهريُّ كلامَ الخليل وزاد عليه: والغَيْطَلَةُ: ازدحام النَّاس، والغَيْطَلَةُ: التباس الظلام وتراكمه(٢)، وقال الفراء: غَلَبَةُ النُّعاسِ(٣)، ونقل الصاغاني عنه الغَيْطَلَةُ: الأَكْلُ والشُّرْبُ، والفَرَحُ بالأَمْنِ(٤).

وزاد عليهما الصاحب بن عباد: وجَماعَةُ الوَحْش(٥)، وقال الجوهري: وهي ذوات اللبن من الظباء والبقر(٦).

وبعد بيانه أن الغَيْطَلَةَ جَمَاعَةُ الشَّجَرِ وَالْعُشْبِ، قَالَ أَبو حَنِيفَةَ الدينوري: وَكُلُّ مُلْتَفٍّ مُخْتلِطٍ غَيْطلةٌ، وَخَصَّ مَرَّةً بالغَيْطلة جماعةَ الطَّرْفَاءِ(٧).

وزاد ابن منظور: والغَيْطَلَةُ: المالُ المُطْغي، والغَيْطَلَةُ: الصوتُ والجلَبةُ، تَقُولُ: سَمِعْتُ غَيْطَلَتهم وغَيْطَلاتِهم، وغَيْطَلَة الْحَرْب: كثرةُ أَصواتها وغُبارِها، وغَيْطَلوا فِي الْحَدِيثِ: أَفاضوا فِيهِ وَارْتَفَعَتْ أَصواتهم بِهِ، والغَيْطَلَةُ: اجتماعُ النَّاسِ وَالْتِفَافُهُمْ، والغَيْطَلَةُ: الْجَمَاعَةُ(١).

---

(١) العين (غ ط ل): ٣٨٦/٤.
(٢) التهذيب (غ ط ل): ٨٢/٨.
(٣) التاج (غ ط ل): ١٠٦/٣٠، وينظر: المحيط (غ ط ل): ٤٠٢/١.
(٤) التكملة: ٤٦٢/٥، واللسان (غ ط ل): ٤٩٧/١١.
(٥) المحيط (غ ط ل): ٤٠٢/١.
(٦) الصحاح (غ ط ل): ١٧٨٢/٥، واللسان (غ ط ل): ٤٩٧/١١.
(٧) اللسان (غ ط ل): ٤٩٧/١١.
(١) اللسان (غ ط ل): ٤٩٧/١١، والقاموس (غ ط ل): ١٠٣٩، والتاج (غ ط ل): ١٠٦/٣٠.

تعقيب:

يبدو أنَّ أصل المادة (غ ط ل) هو الاختلاط، وكل ما ذكره اللغويون من معانٍ لها يرجع إلى هذا الأصل الذي تدور حوله كلها، ويؤيده قولُ المرزوقي: "والغيطلُ: اختلاطُ ظلمة اللَّيل، واختلاطُ أصوات النّاس، واشتقاقُهُ من الغطل: وهو تغطيةُ الشيء، يقال: غطلت السَّماءُ يومنا وأغطلت: إذا أطبقَ دجنها[١].

(١) الأزمنة والأمكنة للمرزوقي: ٤٣٢.

المطلبُ الثاني

ما لمْ يعرفْه الأصمعيُّ من الألفاظ مع ثبوتها في اللغة:

١- الحِرْدَوْنُ:

يقولُ ابنُ دريد: "وَالدَّابَّة الَّتِي تُسمَّى الحِرْدَوْنُ قَالَ الْأَصْمَعِي: مَا أَدْرِي مَا صِحَّتُهَا فِي الْعَرَبِيَّة"(١).

وفي اللسان: "الحِرْدَوْنُ: دُوَيْبَّة تُشبه الحِرْباءَ تَكُونُ بِنَاحِيَةِ مصرَ، حَمَاهَا اللَّهُ تَعَالَى، وَهِيَ مليحةٌ مُوشَّاة بِأَلوانٍ ونُقَط"(٢)، وزاد صاحبُ القاموس أنَّ الحِرْدَوْنَ بالمهملةِ: لُغَةٌ في الحِرْذَوْنِ بالمعجمةِ: لِذَكَرِ الضَّبِّ، أو دُوَيبَّةٌ أُخْرَى(٣).

وأكد ابن الحنبلي على أنَّ (الحِرْدَوْنُ) إنّما هي بكَسْرِ الحاء، إمّا مع إهمالِ الدالِ، أَو مع إعجامِها، وليس بفتح الحاءِ المهملة(٤).

٢- حِمارٌ أَخْدَرِيٌّ:

جاء في الجمهرة: "وحِمارٌ أَخْدَرِيٌّ: اسْمٌ تُنْسبُ إِلَيْهِ حَميرُ الْوَحْش، قَالَ الْأَصْمَعِي: لَا أَدْرِي مَا هُوَ، وَقَالَ غَيره: الأخدر: فرسٌ فِي الْجَاهِلِيَّة فِي الْوَحْش تُنْسبُ إِلَيْهِ الْحميرُ الأخدريةُ"(٥).

---

(١) الجمهرة: ٥٠١/١.
(٢) اللسان (ح ر د ن): ١١١/١٣، والتاج (ح ر د ن): ٤٠٩/٣٤.
(٣) القاموس (ح ر د ن): ١١٨٩.
(٤) سهم الألحاظ لابن الحنبلي: ٥٥.
(٥) الجمهرة: ٥٧٧/١.

وما غاب عن الْأَصْمَعِي أثبته جمعٌ من اللغويين، ففي باب عَنْوَنَهُ بـ (أطول الحمير أعمارًا) نصَّ الجاحظُ على أن الحمر الوحشيّة -وبخاصّة الأخدريّة- أطولُ الحمير أعمارًا، وإنما هي من نتاج الأخدر، وهو فرسٌ كان لأردشير بن بابك صار وحشيّا فحمى عدّة غاباتٍ فضرب فيها، فجاء أولاده منها أعظم من سائر الحمر وأحسن، وخرجتْ أعمارُها عن أعمار الخيل وسائر الحمر- أعني حمر الوحش- فإنّ أعمارها تزيد على الأهليّة مرارًا عدّةً[١].

وفي باب تأثير البيئة في الحيوانات زعم ناس من العلماء أنّ الحمير الأخدريّة، وهي أعظم حمير الوحش وأتمّها، زعموا أنّ أصل ذلك النّتاج أن خيلًا لكسرى توحّشتْ، وضربت في الغابات، فكان نتاجها هذه الحمير التي لها هذا التمام[٢].

وزاد ابنُ الشجري أن الأخدري: فرسٌ من خيل تبع ملكٍ من ملوكِ اليمن؛ وإنه شردَ فدخل البرَّ وضرب في حمر الوحش[٣].

وفرَّق ابن منظور بين أَخْدَرِيَّة الْخَيْلِ وأَخْدَرِيَّة الحُمُرِ: فالأَخْدَرِيَّةُ مِنَ الْخَيْلِ: مَنْسُوبَةٌ إِلى فَحْلٍ مِنَ الْخَيْلِ أُفْلِتَ فَتَوَحَّشَ وحَمَى عدَّةَ غاباتٍ وضَرَبَ فِيهَا، قِيلَ إِنه كَانَ لِسُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدُ، عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ وأما الأَخْدَرِيَّةُ مِنَ الحُمُرِ: فمَنْسُوبَةٌ إِلى فَحْلٍ يُقَالُ لَهُ الأَخْدَرُ: قِيلَ: هُوَ فَرَسٌ، وَقِيلَ: هُوَ حِمَارٌ، وَقِيلَ: الأَخْدَرِيَّةُ مَنْسُوبَةٌ إِلى الْعِرَاقِ[٤].

---

(١) الحيوان: ٩٢/١، وينظر: والعقد الفريد: ٢٦١/٧.

(٢) الرسائل للجاحظ: ٣١٣/٢، تح/ عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

(٣) مختارات شعراء العرب لابن الشجري: ٢٣/٣.

(٤) اللسان (خ د ر): ٢٣٣/٤.

وفي مقدمة البغال للجاحظ يقول المحقق: والأقرب إلى العقل هو القول أن الحمير الوحشية اكتسبت خصائصها المميزة من العظم والتمام بتأثير البيئة التي تعيش فيها. لقد كان الأكاسرة إذا اصطادوا عيرا وسموه بأسمائهم وأطلقوه في الصحارى «فعسى أن تكون هذه الحمير أو بعضها صار في ذلك الصقع الذي هذا صفته، فإن للماء والتربة والهواء في هذا عملا ليس يخفى على أهل التجربة»(١).

وقال الدميري: إن الحمار يعيش أكثر من ثمانمائة سنة وألوان حمر الوحش مختلفة، والأخدرية أطولها عمرًا وأحسنها شكلًا. وهي منسوبة إلى أخدر، فحل كان لكسرى أزدشير فتوحش، واجتمع بعانات فضرب فيها فالمتولد منها يقال له أخدري(٢).

٣- النَّحْرِيرُ:

يقولُ ابنُ دريد: "وَرجلٌ بليدٌ بَيِّنُ البلادة، ضد النِّحْرِير، وكَانَ الْأَصْمَعِي يَقُول: النِّحْرِيرُ لَيْسَ من كَلَام الْعَرَب وَهِي كلمة مولدة"(٣).

عرف الأزهري الكلمة دون الإشارة إلى أصلها فقال: "والنِّحْرِيرُ: الرجُل الطّبِنُ الفَطِنُ فِي كل شَيْء، وَجمعه: النَّحَارِيرُ"(٤)، وفي اللسان: "ويقال له: النِّحْرُ والنِّحْرِيرُ: الْحَاذِقُ الْمَاهِرُ الْعَاقِلُ المجرِّب، وَقِيلَ: النِّحريرُ الرَّجُلُ الطَّبِنُ الفطِنِ المُتْقِنِ البصِير فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَجَمْعُهُ النَّحارِير(٥).

---

(١) مقدمة البغال للجاحظ: ٩، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ.

(٢) حياة الحيوان الكبرى: ٣٥٩/١.

(٣) الجمهرة (ب ل د): ٣٠١/١، وينظر: (ش ي ع): ٧٨٣/٢.

(٤) التهذيب (ن ح ر): ١٠/٥.

(٥) اللسان (ن ح ر): ١٩٧/٥.

وفي كلام السمين الحلبي ما يدلُّ على عربية الكلمة واشتقاقها فالنِّحْرِيرُ: الفَطِنُ الحاذقُ بالشيء العالمُ به، كأنه ينحرُ نفسَهُ اجتهادًا فيما يُعانيه"(١)، كما صرَّح الزبيديُّ بهذا الاشتقاق فقال: "النِّحْرِير: الرجلُ الطَّبِن المُتقِن الفَطِنُ البَصيرُ بكلِّ شيءٍ، مأخوذٌ من قَوْلهم: نَحَرَ الأمورَ عِلمًا؛ أَي لأنّه يَنْحَرُ العلمَ نَحْرًا"(٢).

وفِي حَدِيثِ حُذَيْفَةَ (ﷺ)(٣): «وكُلِّتِ الفِتْنَة بثلاثةٍ: بالحادِّ النِّحْرِيرِ ....» قال أبو عبيد: والنَّحْرِيرُ الطِّبنُ الفَطِنُ البصير بالأمور، يقال: النَّحْرِيرُ بَيِّنُ النَّحْرَرَة"(٤).

تعقيب:

وجودُ اللفظة في كلام الصحابي الجليل حذيفة بن اليمان (ﷺ) يُؤكدُ على عربيتها؛ لورودها في عصور الاحتجاج، وهو ما أكده أئمة اللغة وأصحاب المعاجم، ولا التفات لما قاله الأصمعي من أنها ليست من كلام العرب أو وصفها بأنها مولدة.

---

(١) عمدة الحفاظ: ١٥٠/٤.

(٢) التاج (ن ح ر): ١٨٧/١٤.

(٣) والحديث في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني: ٢٧٤/١، دار السعادة- القاهرة، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م، وغريب الحديث لابن الجوزي: ٣٩٦/٢، والنهاية لابن الأثير: ٢٨/٥.

(٤) الغريبين لأبي عبيد: ١٨١٦/٦، والنهاية لابن الأثير: ٢٨/٥.

المطلب الثالث

ما قيَّد الأصمعيُّ دلالته وهو مطلق:

١- جلدتٌ الْبَعِيرَ وسلختُ الشَّاةَ:

قال صاحبُ الجمهرة: "وسَلَخْتُ الشَّاةَ وَغَيرَهَا أسلُخُها سَلْخًا: إذا كشطتُ عَنْهَا جلدهَا، وَالشَّاة سليخٌ ومسلوخٌ. قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: تَقولُ الْعَرَبُ: جلدتُ الْبَعِيرَ وسلختُ الشَّاةَ، وَلَا يكادون يَقُولُونَ: سلختُ الْبَعِيرَ"(١).

وأكَّد ابنُ دريد على ذلك مُبينًا أنَّ العرب لَا تَقول: سلختُ الْبَعِير، إِنَّمَا يَقُولُونَ: كشَطتُه أَو جلدتُه، وَيَقُولُونَ: كشطتُ عَنهُ وَلَا يَقُولُونَ: جلدتُ عَنهُ(٢).

قيد الْأَصْمَعِيُّ دلالة السلخ فلا يطلق إلا على الشاة، فلا يقال: سلختُ الْبَعِير، ووافقه ابنُ دريد كما ورد في نصيه، وتبعهما الجوهري(٣)، وخصَّه ابنُ بطَّال بالذكر في ذكر نوادر الأفعال فيما يُقالُ وما لا يُقالُ: كشط جلده، أى: نزعه، يُقالُ: كشطتُ البعير كشطًا: نزعتُ جلده، ولا يُقالُ: سلختُ(٤).

وخالفهم أبو عبيد فأقرَّ التعبيرَ بقوله: الجَلَدُ: أنْ يُسلخَ جِلدُ البعير أو غيرُهُ، فَيلبَسه غيره من الدَّواب(٥)، وخطَّأه ابنُ سيده فقال: وَقد أَخطَأَ أَبُو عبيد فِي قَوْله أَن يُسْلخَ جِلْدُ الْبَعِير لِأَنَّهُ لَا يُقَال سلَخت البَعِير إِنَّمَا يُقال نَجَوته وجَلَّدته(٦).

---

(١) الجمهرة: ٥٩٨/١.
(٢) الجمهرة: ٨٨٦/٢.
(٣) الصحاح (ك ش ط): ١١٥٥/٣.
(٤) النظم المستعذب لبطال الركبي: ٣١/١.
(٥) الغريب المصنف: ٤٤٢/٢.
(٦) المخصص: ٤٠٥/١.

وبين التبريزي أن الكشط يقارب الكشف. فيقال: كشط الجلد عن الجزور، ثم أكَّد على أنه يُستعملُ في الجزور خاصة[١]، ووافقه العوتبي، والصاغاني، وابنُ منظور[٢].

٢- جَمَدَ المَاءُ وجَمَسَ:

يقولُ ابنُ دريد: "وجَمَدَ المَاءُ وَالدَّمُ وَغَيره جمودًا إِذا يبس فَهُوَ جامدٌ، وكَانَ الْأَصْمَعِي يَقُول: أَكثرُ مَا تسْتَعْملُ الْعَرَبُ فِي المَاء جَمَدَ، وَفِي السَّمْن وَغَيره جَمَسَ. وكَانَ يعيب على ذِي الرمة قَوْله [الطويل]:

نغارُ إِذا مَا الرَّوْعُ أبْدَى عَن البُرَى ... ونَقْرِي سَدِيفَ الشَّحْمِ والماءُ جَامسٌ

وَلَا يُقَال للْمَاء إِلَّا جامد"[٣].

والنصُّ يُشير إلى أنَّ الأصمعيَّ يُخصص دلالة الجمود بالماء، بينما يستعمل (جمس) للسَّمْنِ، وللعلماءِ في ذلك مذاهبُ:

الأول: تعميم دلالة الفعل (جمس) فيطلق على الماء والسمن، وهو ما تزعَّمهُ الخليلُ بقوله: جَمَسَ الماءُ وجمد، وجمست الإهالة[٤]، وتبعه الخطابي[٥]، وأبو سهل الهروي[٦]، وأكده ابنُ مكي الصقلي بقوله: ومثل

---

(١) شرح ديوان الحماسة: ١١٠٦/١.

(٢) الإبانة: ١٣٧/٤، والتكملة: ١٧٠/٤، والعباب (ك ش ط): ٣٠٨/١، واللسان (ك ش ط): ٣٨٧/٧.

(٣) الجمهرة: ٤٥٠/١، و٤٧٥/١، والأفعال للسرقسطي: ٢٥٨/٢، والعباب: ٧٨/١، والبيت لذي الرمة كما في ديوانه: ص ١٤٧، والبُرَى: جمع بُرة وهو الخلخال، والسديف: شحم السنام.

(٤) العين (ج م س): ٦٠/٦.

(٥) غريب الحديث للخطابي: ١٦٥/٣.

(٦) الغريبين: ٣٦٤/١.

جَمَدَ يَجْمُدُ: جَمَسَ يَجْمُسُ، في الوزن والمعنى[١]، وتبعه ابنُ الأثير[٢]، وابنُ منظور[٣].

وانتصر القاضي الجرجاني لبيت ذي الرمة فقال: وبيت ذي الرمّة صحيح عنه، وهو حجة تُلزم الأصمعي وغيرَه، وهل ينكرُ الأصمعيُّ ذلك إلا برواية عن العرب؟ ومتى ثبتت الرواية عن موثوق بفصاحته فقد وجب التسليم له[٤].

المذهب الثاني: يذهب إلى أنهما لغتان في السمن ففي غريب الحديث لأبي عبيد: فِي حَدِيث عبدالله بن عمر (رضي الله عنهما) أَنه سُئِلَ عَن فَأْرَةٍ وَقعتْ فِي سَمْنٍ فَقَالَ: إِن كَانَ مَائعا فألقه كُلَّه، وَإِن كَانَ جامسًا فألق الْفَأْرَة وَمَا حولهَا وكل مَا بَقِي، فالْمَائِع: الذائب، وَقَوله: وَإِن كَانَ جامسًا يَعْنِي الجامد، وهما لُغَتَانِ: جامس وجامد[٥]، وتبعه ابن سيده[٦]، وصاحب القاموس[٧].

المذهب الثالث: يستبعد الإبدال بين السين والدال في الكلمة، يقول الدكتور صبحي الصالح: ولكي يتصاقب المعنيان في الاشتقاق الأكبر، لابد أنْ

---

(١) تثقيف اللسان: ١١٢.

(٢) النهاية: ٢٩٤/١.

(٣) اللسان: ٤٢/٦.

(٤) الوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي الجرجاني: ٤٦٧، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

(٥) غريب الحديث لأبي عبيد: ٢٦٩/٤، ٢٧٠، وينظر: التهذيب (ج م س): ٣١٧/١٠، والمخصص: ٤٦٢/١.

(٦) المحكم: ٢٨٢/٧.

(٧) القاموس المحيط: ٥٣٦.

يتصاقبَ اللفظان تصاقبًا حقيقيًّا لا تَجَوُّزَ فيه. ولا يظهر التصاقب اللفظي على حقيقته إلا حين استعمالِهِ فيما وُضع له، فإن استعمل في غير ما وضعته العرب عُدَّ خطأ ولم يكن من الإبدال في شيء.

واستعمال بعض العرب: جَمَسَ الوَدَك وجمد الماء، لا يعني أن ثمت إبدالًا بين السين والدال فليس بين الحرفين تصاقب ولا تقارب، بل بينهما تباعد في المخرج لا يسمح لمعنييهما أن يتصاقبا إلا بضرب من التجوز والاتساع في التعبير(١).

المذهب الرابع: ينتصر للأصمعي، يقول أبو هلال: ومن عيوب اللّفظ استعماله فى غير موضعه المستعمل فيه، وحمله على غير وجهه المعروف به؛ كقول ذي الرمة [الطويل]:

نغارُ إذا مَا الرَّوْعُ أبْدى عَن البُرَى ونَقْرِي عبيط اللحْمِ والماءُ جَامسٌ

لا يقال: ماء جامس، وإنما يقال: ودك جامس(٢).

تعقيب:

والقولُ بأنهما لغتان هو الأقربُ إلى القبول، فالعلاقةُ الصوتيةُ بين الدال والسين تُجيزُ التبادل بينهما، فبينهما تقاربٌ في المخرج وفي بعض الصفات، فمخرج الدال مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا(٣)، وهو حرف

(١) دراسات في فقه اللغة: ٢٣٦.

(٢) الصناعتين لأبي هلال العسكري: ١١٠، تح/ علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العنصرية- بيروت، ١٤١٩هـ.

(٣) الكتاب: ٤/ ٤٣٣، وينظر: سر صناعة الإعراب لابن جني: ١/٦٠، ٦١.

فيه الجهر والشدة والاستفال والانفتاح والإصمات[١]، والسينُ ممَّا بين طرف اللسان وفويق الثنايا[٢]، وهي صوتٌ مهموسٌ رخوٌ مستفلٌ منفتحٌ مصمتٌ صفيريٌّ[٣]، فبين الحرفيْن -إذنْ- تقاربٌ في المخرج واتحادٌ في معظم الصفات؛ مما يؤكد حدوث التبادل بينهما، كما ذهب إليه بعض اللغويين.

٣- الحَوَرُ:

يقولُ ابنُ دُريد: "والحَوَرُ: نقاءُ بَيَاض الْعين وصفاءُ سوادها، وَأَكْثرُ مَا يكونُ ذَلك فِي الصّبيان، وكَانَ الْأَصْمَعِيُّ يَقُول: لَا يكون فِي النَّاس حورٌ، وَإِنَّمَا ذَلك فِي الظباء"[٤].

واضحٌ تخصيصُ الدلالة عند الأصمعي، فهو يقصر دلالة الحور على الظباء فقط، ووافقه أبو عمرو الشيباني[٥]، بينما خالفهما الخليلُ مؤكدًا على أن الحَوَرُ: شِدّةُ بياضِ العَيْن وشِدّةُ سَوادِها، وأنه موجودٌ في المرأة ولكن لا يُقالُ: امرأةٌ حَوْراء حَتَّى تكونَ مَعَ حَوَرِ عينيها بيضاءَ لَوْنِ الجَسَدِ[٦].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٤٣٤/٤ وما بعدها، تح/ عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، وسر الصناعة: ٧٥/١- ٧٧، وعلم الصوتيات، د. عبدالله ربيع، ود. عبدالعزيز علام: ٢٧٠، والأصوات اللغوية د. أنيس: ٤٩.

(٢) السابقان نفسهما.

(٣) سر الصناعة: ٧٥/١، وما بعدها.

(٤) الجمهرة: ٥٢٥/١.

(٥) الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري: ٢٦/١، وشرح القصائد السبع: ١٤١، والصحاح (ح و ر): ٦٣٩/٢، والمجمل: ٢٥٦/١، والمقاييس (ح و ر): ١١٥/٢، ١١٦.

(٦) العين (ح و ر): ٢٨٨/٣، والتهذيب (ح و ر): ١٤٨/٥، واللسان (ح و ر): ٢١٩/٤، والتاج (ح و ر): ١٠٠/١١.

وذهب الطبريُّ إلى معنى آخر للحور وهو نقاء البياض، كما قيل للنقيّ البياض من الطعام الحُوَّارِيُّ[١]، وقال أبو عبيد: الحوراء الشديدة بياض بياض العين في شدة سواد سواد العين[٢]، وزاد السيرافي: مع نقاء الجلد وصفاء اللون[٣].

ولعلَّ في كلام أبي عمرو الشيباني ما يُوضحُ هذا التخصيص الدلالي عند الأصمعي، ببيان أنَّ الحَوَرَ سوادُ العين كلِّها، وليس موجودًا بالطبع في بني آدم، قال: الحوراء: السوداء العين التي ليس فيها بياض، يعني: سواد المقلة كلها، مثل أعين الظباء والبقر، قال: وَلَيْسَ فِي بَنِي آدَمَ حَوَرٌ، ولا يكون هذا في الإنس، إنما يكون في الوحش، وَإِنَّمَا قِيلَ لِلنِّسَاءِ حُورُ الْعُيُونِ، لِأَنَّهُنَّ شُبِّهْنَ بِالظِّبَاءِ وَالْبَقَرِ[٤].

وهو ما أكده كُرَاعٌ بقوله: الحَوَرُ أَن يَكُونَ الْبَيَاضُ مُحْدِقًا بِالسَّوَادِ كُلِّهِ وإِنما يَكُونُ هَذَا فِي الْبَقَرِ وَالظِّبَاءِ ثُمَّ يُسْتَعَارُ لِلنَّاسِ[٥].

---

(١) تفسير الطبري: ٥٢/٢٢.
(٢) الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري: ٢٦/١، والإبانة: ٤٢١/٢.
(٣) شرح أبيات سيبويه للسيرافي: ٢٢٦/٢، تح/ محمد علي هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
(٤) الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري: ٢٦/١، وشرح القصائد السبع: ١٤١، والصحاح (ح و ر): ٦٣٩/٢، والمجمل: ٢٥٦/١، والمقاييس (ح و ر): ١١٥/٢، ١١٦.
(٥) المحكم (ح و ر): ٥٠٣/٣، واللسان (ح و ر): ٢١٩/٤، وعمدة القاري: ٩٣/١٤، والتاج (ح و ر): ١٠٠/١١.

تعقيب:

ظهر من خلال ذلك أن الحور بمعنى سوادِ العين كلِّها ليس موجـــودًا في بني آدم، وإنما يُذكرُ على سبيل التشبيه بالظباء والبقـــر فـــي حســـنهن وجمالهن، مما يُرجِّحُ كلام الْأَصْمَعِيُّ فيما مال إليه من تخصيص دلالة الحور بكونه لَا يكون فِي النَّاس، وَإِنَّمَا ذَلِك مقصورٌ على الظباء.

٤- التَّدْوِيمُ:

يقولُ ابنُ دُريد: "ودوّمتِ الشَّمْس فِي كبد السَّمَاء. ودوّم الطائرُ ودام، إِذا حلّق فِي السَّمَاء..... وَكَانَ الْأَصْمَعِيُّ يُنكر بَيت ذِي الرُّمَّة [البسيط]:

حَتَّى إِذا دوَّمتْ فِي الأَرْضِ راجَعَه كِبْرٌ وَلَو شَاءَ نجَّى نفسَه الهَرَبُ

وَيَقُول: لَا يكونُ التَّدْوِيمُ إِلَّا فِي السَّمَاءِ، وَأنكر ذَلِك عَلَيْهِ قومٌ من أهل الْعلم وَقَالُوا: لِمَ سُمِّيتِ الدُّوّامةُ"(١).

والنصُّ يُظهُر -بجلاء- إنكارَ الْأَصْمَعِيِّ استعمالَ التَّدْوِيمِ فـــي الأرض، مؤكدًا على أنه لَا يكونُ التَّدْوِيمُ إِلَّا فِي السَّمَاءِ، ووافقه ابنُ عبدربه بقولـــه: دوَّم الطائرُ في السماء، إذا حلَّق واستدار، ودوَّى فـــي الأرض، إذا اســـتدارَ فيها(٢).

(١) الجمهرة: ٦٨٤/٢، وينظر : الأضداد لابن الأنباري: ٨٣، والبيت لذي الرمـــة كمـــا فـــي ديوانه: ص ١٨، ودَوَّمت الكلابُ: إذا أمعنتْ في السير.

(٢) العقد الفريد: ٢١٠/٦.

بينما خالفهما ابنُ قُتيبةَ ذاهبًا إلى أنَّ التَّدْوِيمَ يكونُ في النظر وهو: أنْ تدورُ الحدقةُ كأنها في فلكةٍ، يقال: دوّمتْ عينه تُدوِّمُ تدويمًا، ومن ثمّ سمي الدوّام والدّوامة[١]، وتبعه السرقسطي ذاهبًا إلى أن الدُّوَّامَةُ -الَّتِي يَلْعَبُ بِهَا الصِّبْيَانُ- سُمِّيَتِ بذلك لِدَوَرَانِهَا، وَيُقَالُ لِلْكِلَابِ إِذَا أَمْعَنَتْ فِي الْأَرْضِ: دَوَّمَتْ[٢].

وبعدَ بيانِهِ كلامَ الأصمعيِّ أنه: لا يكون التدويمُ في الأرض، ولا التدوية في السماء، حكى الجوهري عن بعضهم قوله: هما لغتان بمعنى يجول، ومنه اشتقت دوامة الصبى، وذلك لا يكون إلا في الأرض[٣]، ثم قال: وَكَانَ بَعْضُهُمْ يُصَوِّبُ التَّدْوِيم فِي الأَرض وَيَقُولُ: مِنْهُ اشْتُقَّتِ الدُّوَّامَةُ، بِالضَّمِّ وَالتَّشْدِيدِ، وَهِيَ فَلْكَةٌ يَرْمِيهَا الصَّبِيُّ بِخَيْطٍ فتُدَوِّمُ عَلَى الأَرض أَي تَدُورُ[٤]، وَقَالَ الكسائي: لَوْ كَانَ التَّدْوِيمُ لَا يَكُونُ إِلا فِي السَّمَاءِ لَمْ يَجُزْ أَن يُقَالَ: بِهِ دُوامٌ كَمَا يُقَالُ بِهِ دُوارٌ، وَمَا قَالُوا دُومَةُ الجَنْدَلِ وَهِيَ مُجْتَمِعَةٌ مُسْتَدِيرَةٌ[٥].

وصوَّب الفارسيُّ قول ذي الرمة فقال: إِنَّمَا التَّدْوِيَة فِي السَّمَاء والتَّدويم فِي الأَرْض، فقولُ ذِي الرمَّة لَيْسَ بمستَكْره[٦]، وتبعه البطليوسي[٧].

---

(١) الجراثيم لابن قتيبة: ١/١٧١.
(٢) الدلائل في غريب الحديث للسرقسطي: ٣/١٠٩٩، ١٢٠٠ بتصرف، وينظر: المحيط (د و م): ٢/٣٦٤، والمقاييس (د و م): ٢/٣١٥.
(٣) الصحاح (د و م): ٦/٢٣٤٣، واللسان (د و ي): ١٤/٢٨١.
(٤) الصحاح (د و م): ٦/٢٣٤٣، وينظر: اللسان (د و م): ١٢/٢١٦.
(٥) اللسان (د و م): ١٢/٢١٥.
(٦) المخصص: ٢/٣٢٩، والمحكم (د و م): ٩/٤٤٦.
(٧) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: ٢/١١٣ بتصرف.

تعقيب:

ظهر من خلال هذا العرض لأقوال أئمة اللغة بأن ما ذهب إليه الْأَصْمَعِيُّ من تخصيص دلالة التَّدْوِيم بأنَّه لا يكون إِلَّا فِي السَّمَاءِ، مخالفٌ للصواب، والحق ما ذهب إليه كثير من اللغويين من اتساع دلالة اللفظ.

٥- الدِّيمَةُ:

يقول ابن دريد: "الدِّيمَةُ: الْمَطَرُ يَدُوم أَيَّامًا، وَالْجمع دِيَمٌ، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: الدِّيمة: الْمَطَرُ يَدُومُ يَوْمًا وَلَيْلَة"(١).

نصَّ ابنُ دريد على أنَّ الدِّيمَةَ لا تُطلقُ على المطر إلا إذا دام أيامًا، ووافقه ابن فارس(٢)، والزمخشري(٣)، بينما خصَّصَ الْأَصْمَعِيُّ دلالةَ اللفظ فإذا دام يومًا وليلة صحَّ، ووافقه الفراء(٤)، بينما حكى الخليلُ الوجهيْن فقال: والدِّيمةُ: المطرُ الذي يدومُ دومًا يومًا وليلةً أو أكثر(٥).

وذهب به أبو عبيدة إلى معنًى آخر: هو أنَّ الدِّيمةَ المطرُ الضعيفُ الدائمُ(٦)، وقال أَبُو عبيد: الدِّيمَةُ مَطَرٌ يَدُومُ مَعَ سُكُون(٧).

---

(١) الجمهرة: ٦٨٥/٢، وغريب الحديث للحربي: ١١٣٦/٣.
(٢) المجمل: ٣٤١/١، التوضيح لشرح الجامع الصحيح: ٤٨٦/٢٩.
(٣) الفائق: ٤٤٥/١.
(٤) المخصص: ٤٣٢/٢.
(٥) العين (د ي م): ٦٦/٨.
(٦) مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى: ٣٣٢.
(٧) غريب الحديث لأبي عبيد: ٣٤٠/٥، وفقه اللغة للثعالبي: ١٩١، والمخصص: ٤٣٢/٢.

ونحا أبو عمرو الشيباني منحًى آخرَ فرأى أن الدِّيمَةَ التي لا رعد فيها ولا برق[١]، ووافقه خَالِد بن جَنْبَة[٢]، وأضاف عليهما أبو زيد الْأَنْصَارِيُّ أَنَّ أَقَلَّه ثلث النهار أو ثلث الليل، وأكثره ما بلغ من العِدّة[٣]، ووافقه أبو هلال العسكري[٤]، والمرزوقي[٥]، وأبو يوسف التيفاشي[٦]، وقال ابن سيده: يَكُونُ خَمْسَةَ أَيَّامٍ أَو سِتَّةً وَقِيلَ: يَوْمًا وَلَيْلَةً أَو أَكثر[٧].

تعقيب:

ولا وجه لتخصيص دلالة الدِّيمَة بأنها الْمَطَرُ يَدُومُ يَوْمًا وَلَيْلَة فقط كما ذهب الْأَصْمَعِيُّ، فهي بالنظر إلى مدتها قد تكون قصيرة فتدوم يَوْمًا وَلَيْلَة فقط، وقد تطول أيامًا خَمْسَةَ أَيَّامٍ أَو سِتَّةً، أما بالنظر إلى هيئتها وطبيعتها فقد تكون مطرًا ضعيفًا دائمًا، وقد يكون هذا المَطَرُ مَعَ سُكُون، فلا رعد فيها ولا برق.

---

(١) الجيم: ٣٨/٢.

(٢) التهذيب (د ي م): ١٤٧/١٤، واللسان (د ي م): ٢١٣/١٢.

(٣) الصحاح (د ي م): ١٩٢٤/٥، وشرح ديوان المتنبي للعكبري: ٨٦/٢.

(٤) التلخيص لأبي هلال العسكري: ٢٧٦.

(٥) الأزمنة والأمكنة للمرزوقي: ٣٢٤.

(٦) سرور النفس بمدارك الحواس الخمس لأبي العباس التيفاشي: ٢٧٠، هذَّبهُ: محمد بن جلال الدين المكرم (ابن منظور)، تح/ إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت لبنان، ط١، ١٩٨٠م.

(٧) المحكم (د ي م): ٤٤٤/٩، واللسان (د ي م): ٢١٣/١٢، والقاموس (د ي م): ١١٠٨.

٦- النَّجِيعُ:

يقول ابن دريد: "والنَّجِيعُ: دمُ الْجوفِ خَاصَّةً، هَكَذَا كَانَ يَقُول الْأَصْمَعِيُّ، وَقَالَ قوم: كل دم نجيع، وَأنْشد [الوافر]:

وَتُخْضِبُ لِحْيَةٌ غَدَرَتْ وَخَانَتْ ... بِأَحْمَرَ مِنْ نَجِيعِ الْجَوْفِ آنِ"[(١)].

قيَّد الْأَصْمَعِيُّ دلالة اللفظة، فالنجيع -عنده- دمُ الْجوفِ خَاصَّةً ، وللغويين آراءٌ عدةٌ في ذلك:

الرأي الأول: موافق لرأي الْأَصْمَعِيِّ فيُخَصِّصُ دلالة النَّجِيع على دم الجوف خاصةً، وترأَّس هذا الرأيَ الخليلُ بنُ أحمد[(٢)]، وتبعه إبراهيمُ الحربي، والأزهريُّ، والصاحبُ بنُ عباد[(٣)].

الرأي الثاني: خَصَّص دلالة اللفظ أيضًا ولكن بالنظر إلى طبيعته، فالنجيع هو الدم الطري[(٤)]، وهو رأي أبي عبيد والسيرافي[(٥)].

---

(١) الجمهرة: ٤٨٥/١، وشرح ديوان المتنبي للعكبري: ١٠١/٣، والبيت للنابغة الذبياني كما في ديوانه: ص ٢٥٨، بشرح الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، نشر المكتبة التونسية للتوزيع، ١٩٧٦م، وأَسْنَدَ الغدرَ والخيانةَ إلى اللحيةِ والمرادُ صاحبُها على سبيل المجاز العقلي، والنجيعُ: الدمُ المحضُ، والآنِ: شديدُ الحرارة، والمعنى: أنَّ النُّعْمانَ يقطعُ رقبتَه، فتخضب لحيته بالدم الخارج من قلبه؛ لأنَّ القلبَ في الجوف.

(٢) العين (ن ج ع): ٢٣٣/١.

(٣) غريب الحديث لإبراهيم الحربي: ٥٣٠/٢، والتهذيب (ن ج ع): ٢٤٤/١، والمحيط (ن ج ع): ٣٩/١.

(٤) شرح نقائض جرير والفرزدق لأبي عبيدة معمر بن المثنى: ٤٤٣/٢، تح/ محمد إبراهيم حور، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات، ط٢، ١٩٩٨م.

(٥) شرح أبيات سيبويه: ٣٠٥/١.

الرأي الثالث: تخصيص دلالة اللفظ بالنظر إلى لونه، ففي (باب الدم) ذهب كراع النمل إلى أنَّ النَّجِيع: ما كان إلى السَّوَادِ[١]، وتبعه الفارابي[٢]، والجوهري[٣]، والمديني[٤].

تعقيب:

ويرى البحث أن توسيع دلالة اللفظ ليشمل كلَّ الآراء السابقة أولى، وهو ما رآه ابن سيده حينما جعل اللفظ من المشترك بقوله: النَّجيع هو الدَّمُ، وَقيل: هُوَ دم الْجوف، وَقيل هُوَ الطري مِنْهُ، وَقيل هُوَ مَا كَانَ إِلَى السوَاد، وَقَالَ يَعْقُوب: هُوَ الدَّم المصبوب[٥]، وهو أشملُ الآراء وأقربُها إلى الصواب.

---

(١) المنتخب من كلام العرب: ١/ ٧٨.
(٢) معجم ديوان الأدب: ٤١٥/١.
(٣) الصحاح (ن ج ع): ١٢٨٨/٣.
(٤) المجموع المغيث: ٤٩١/٢.
(٥) المحكم (ن ج ع): ٣٣٥/١، والتاج (ن ج ع): ٢٣٣/٢٢.

المطلب الرابع

بين الترادف وعدمه عند الأصمعي واللغويين:

١- الحَزْمُ والْحَزْنُ:

جاء في الجمهرة: "والحَزْمُ: الغليظُ من الأَرْض وَالْجمعُ حُزومٌ، وَهُوَ نَحْو الْحزن، هَكَذَا يَقُول الْأَصْمَعِيُّ، وَقَالَ غَيره: الْحَزْنُ أغْلظُ منَ الحَزْمِ"(١).

ذهب الْأَصْمَعِيُّ إلى الترادف بين الْحَزْنِ والحَزْمِ، وَلِلغويين في هذا عدة مذاهب:

الأول: يذهب إلى الترادف بينهما، ومن هؤلاء أَبُو عَمْرو الشيباني يقول: الْحَزنُ والحَزْمُ: الغَليظُ من الأَرْض(٢)، وإلى ذلك مال الصاحبُ بنُ عباد(٣)، وابن السكيت(٤).

الثاني: يرى التفرقة بين اللفظين في الدلالة، فالحزم أرفع والحزن أغلظ، وهو ما نقله ابن السكيت عن بعض الأعراب(٥)، وتبعه ابن قتيبة(٦)، وأكده أبو جعفر النحاس بأن الحزم ما ارتفع من الأرض وامتد ولم يبلغ أن يكون جبلًا وفيه لينٌ؛ وأما الحزن فإنه أصلب من الحزم وكله حجارة صلبة،

---

(١) الجمهرة: ٥٢٨/١، وينظر في كلامه: شرح القصائد السبع لابن الأنباري: ٢٤٥، والأمالي لأبي علي القالي: ٩١/٢.

(٢) التهذيب (ح ز ن): ٢١٢/٤، والتاج (ح ز ن): ٤١٤/٣٤.

(٣) المحيط (ح ز ن): ٢٠٦/١.

(٤) الكنز اللغوي لابن السكيت: ٢٠.

(٥) السابق نفسه.

(٦) غريب الحديث لابن قتيبة: ٤١٢/١، تح/ د. عبدالله الجبوري، مطبعة العاني- بغداد، ط١، ١٣٩٧هـ.

ويكون متطامنا ويكون مرتفعا[١]، وتبعه الفارابي[٢]، والجوهري[٣]، وابن سيده[٤].

الثالث: يرى الإبدال بين اللفظين، فهما جَمِيعًا وَاحِد؛ لِأَن الْمِيم تبدل من النُّون وتبدل النُّون مِنْهَا لقرب مخرجها، وهو ما نصَّ عليه ابنُ قتيبة[٥]، وإلى ذلك مال ابنُ فارس[٦]، والسيوطي[٧].

تعقيب:

وبالتأمُّل في الآراء الثلاثة نرى التقاربَ بينها، فالْحَزنُ والحَزْمُ يشتركان في الدلالة على الغَليظ من الأَرْض، ثم يأتي الاختلاف من جهة أنَّ الحَزْم أَرْفَعُ من الحَزْنِ وأغْلظ، وغيرُ مستبعد حدوثُ التبادل بين اللفظين إذ الميمُ والنونُ أختان، فمخرجُ النون من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا[٨]، أما الميمُ فمخرجُها من بين الشفتين[٩]، ومع هذا التقارب في المخرج فبينهما اتفاقٌ في الجهر والتوسط بين الشدة والرخاوة والانفتاح والاستفال والذلاقة[١]، والغنة الأنفية[٢]، أي أنَّ الهواء الخارج من الرئتين،

(١) شرح القصائد السبع لابن الأنباري: ٢٤٥.
(٢) معجم ديوان الأدب للفارابي: ١٢٩/١.
(٣) الصحاح (ح ز م): ١٨٩٨/٥، والتاج (ح ز م): ٤١٤/٣٤.
(٤) المحكم (ح ز م): ٢٣٣/٣، واللسان (ح ز م): ١٣٢/١٢.
(٥) غريب الحديث لابن قتيبة: ٤١٢/١.
(٦) المقاييس (ح ز م): ٥٤/٢.
(٧) المزهر: ٣٦١/١.
(٨) سر الصناعة: ٦٠/١.
(٩) الكتاب: ٤٣٣/٤، وسر الصناعة: ٦١/١.
(١) الكتاب: ٤٣٤/٤، وسر الصناعة: ٧٥/١ وما بعدها.
(٢) سر الصناعة: ٩٦/٢.

يمر في التجويف الأنفي، محدثًا مروره نوعًا من الحفيف، وهي بهذا الوصف كالميم تمامًا، غير أن الفرق بينهما أن طرف اللسان مع النون يلتقي باللثة، فيمتنع مرور الهواء عن طريق الفم، بعكس الميم، فإن الذي يمنع مرور الهواء من الفم معهما، هما الشفتان(١)، ولأجل هذا التقارب لا نستبعد حدوث الإبدال بينهما، لا سيما ونظائره متعددة في اللغة: فيقالُ للعطشِ: غَيْمٌ وغَيْنٌ، ويقال: ماءٌ آجنٌ وآجمٌ أي: متغيرٌ، ويُقَال لريح الشَّمال: نِسْع ومِسْع، وامْتُقع لونه وانْتُقع إذا تغير، والنَّدى والمَدى: الغاية(٢).

٢- الطَّعْنُ والطَّعَنانُ:

يقولُ ابنُ دريد: "طَعَنَ بالرُّمح يطعَن ويطعُن طَعْنًا، وطعنتُ فِي الرجل أطعَنه طَعَنانًا، إِذا ذكرته بقبيح، قَالَ أَبُو زُبيد [الخفيف]:

وأبَى ظاهرُ الشّناءةِ إلَّا طَعَنانًا وقولَ مَا لَا يقالُ

قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: الطَّعْنُ بالرُّمح، والطَّعَنانُ بِاللِّسَانِ، هَكَذَا كَلَامُ الْعَرَب"(٣).

يذهب الْأَصْمَعِيُّ إلى اختلاف الدلالة بين الطَّعْنِ والطَّعَنانِ، فالطَّعْنُ بالرُّمح، والطَّعَنانُ بِاللِّسَانِ، وهو -في ذلك- موافق للخليل القائل: "طَعَنَ فلانٌ على فلان طعنانًا في أمره وقوله، إذا أدْخَلَ عليه العيبَ، وطعن فيه وقع فيه عند غيره. قال [الخفيف]:

---

(١) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي د. رمضان عبدالتواب: ٤٩، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

(٢) الجمهرة: ٥٧٧/١.

(٣) الجمهرة: ٩١٧/٢، والبيت لأبي زبيد الطائي كما في الصحاح: ٢١٥٧/٦، وبلا نسبة في المجمل: ٥٨٣/١، والمقاييس: ٤١٢/٣، والشناءةُ: البُغْضُ.

وأبى الكاشحونَ يا هندُ إلَّا طَعَنانًا وقولَ ما لا يُقالُ(١).

وتبعه الجوهري(٢)، والصغاني(٣)، وابن القطاع(٤)، والأزهري(٥)، وابن فارس(٦)، والسرقسطي(٧)، والزمخشري(٨).

ونقل ابن سيده القولين: فالطعن يكون بالحَرْبة والسِّكين والعُود والإصْبَع وَنَحْو ذَلِك، والطَعَان: الثلب والذكر بالقبيح، وَقيل: الطَّعْنُ بِالرُّمْحِ، والطَّعَان بالْقَوْلِ(٩).

تعقيب:

ومع كثرة القائلين بالفرق بين الطَّعْنِ والطَّعَانِ أرى أنَّ التفرقة بينهما أولى، فالطَّعَانُ بالمد والزيادة يناسب ثلب المحامد عن الفرد وذكره بالقبيح، و(فَعَلانٌ) يَجِيءُ فِي مَصَادِرِ مَا يُتَطَاوَلُ فِيهِ ويُتَمادَى، وَيَكُونُ مُنَاسِبًا للمَيْل والجَوْرِ(١)، وهو أمرٌ معنويٌّ، والوقعُ فيه أشدُّ، فزيادةُ المبنى دالةٌ على زيادة المعنى، وعليه قولُ الشاعر [الطويل]:

وأذْرَبُ من حدِّ السِّنانِ لسانُهُ وأمضَى من السَّيفِ اليمانِي المُشَطَّبِ(٢)

(١) العين (ط ع ن): ١٥/٢، والمخصص: ٣٨٢/٣.
(٢) الصحاح (ط ع ن): ٢١٥٧/٦.
(٣) نقعة الصديان فيما جاء على الفعلان للصغاني: ٦٩، تح/ د. علي حسين البواب، مكتبة المعارف– الرياض، ط١، ١٩٨٢.
(٤) الأفعال لابن القوطية: ٢٦٩.
(٥) التهذيب (ط ع ن): ١٠٥/٢.
(٦) المجمل: ٥٨٣/١، والمقاييس (ط ع ن): ٤١٢/٣.
(٧) الأفعال للسرقسطي: ٢٧٢/٣.
(٨) أساس البلاغة (ط ع ن): ٦٠٥/١.
(٩) المحكم (ط ع ن): ٥٤٩/١، والمخصص: ٥٣/٢.
(١) التهذيب (ط ع ن): ١٠٥/٢، واللسان (ط ع ن): ٢٦٦/١٣، والتاج (ط ع ن): ٣٥٢/٣٥.
(٢) البيت من الطويل لأبي دؤاد الإياديّ كما في البيان والتبيين للجاحظ: ٥٨/١، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ.

٣- الغَلَتُ والغَلَطُ:

يقولُ صاحبُ الجمهرة: "وَغَلَتَ فِي الْحِسَابِ: مثل غَلَطَ سَوَاء، هَكَذَا يَقُولُ الْأَصْمَعِي، وَقَالَ بعضُ أهل اللُّغَة: لَا يُقَال غَلَتَ إِلَّا فِي الْحساب وَحده، والغَلَطُ فِي غَيره أَيْضًا، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَة: غَلَطَ فِي كَلَامه وغَلَتَ فِي حسابه، وَرجلٌ غَلُوتٌ من الْغَلَط"(١).

لِلُّغويين في تحديد دلالة (الغلط والغلت) مذهبان:

الأول: يرى أنَّ اللفظين بمعنًى، وقد حدث إبدال بين التاء والطاء(٢)، وأكد بعض هؤلاء على أن اللفظين لغتان عن العرب، بمعنى المغالطة، ونص أبو مسحل في نوادره على كونهما لغتين: فطيء يقولون: قد غلت في حسابه، يغلت غلتًا، وغيرهم: غَلَطَ يغْلَطُ غلطًا(١)، وتبعه الفارابي، وابن سيده، وابن الأثير، وابن منظور، والزبيدي(٢).

أما المذهب الثاني: ففرق بين اللفظين، فالغلط -بالتاء- تقتصر دلالته على الحساب فقط، بينما تتسع دلالة الغلط -بالطاء- لتشمل الحساب وسائر الأشياء، يقول أبو عمرو: غَلطَ في كلامه، وقد غَلِت في حسابه، الغَلَط في

---

(١) الجمهرة: ٤٠٤/١، الصحاح (غ ل ت): ٢٥٩/١.

(٢) يقول العوتبي: "والتاءُ أختُ الطاء حتى إن في كلام (شبط) يجعلون الطاء تاء، يقولون: علي بن أبي تالب، يريدون علي بن أبي طالب، ويقولون: تَبيب تَيِّب في طبيب طَيِّب، ويقال: لا أستتيعُ أي لا أستطيعُ، ولا استيعُ أي لا أسطيعُ، ومن ذلك غلطٌ وغلتٌ"، ينظر: الإبانة للعوتبي: ٣٠٥/٢.

(١) نوادر أبي مسحل: ٣١.

(٢) ينظر: معجم ديوان الأدب: ٢٢٦/٢، والمحكم (غ ل ت): ٤٧٥/٥، والنهاية: ٣٧٧/٣، واللسان (غ ل ت): ٦٤/٢، والتاج (غ ل ت): ١٨/٥.

الكلام، والغَلَتُ في الحساب[١]، ووافقه ابن السكيت، والصاحب بن عباد، وابن فارس، والسرقسطي، وابن القطاع، والزمخشري [٢].

تعقيب:

وأرى أن الغلت ليس خلاف الغلط في المعنى، فمعناهما واحد هو: الخطأُ ومُجانبةُ الصواب، ولكن بينهما عمومٌ وخصوصٌ، فبالتاء للحساب خاصة، وبالطاء له ولما سواه من الأقوال والأفعال.

واستعمالُ العرب للَّفظين يؤيدُ ذلك، ففي حديث ابن مسعود (ﷺ): "لَا غَلَتَ فِي الْإِسْلَام"، يقول أبو عبيد: قَوْله: لَا غلت مَعْنَاهُ: لَا غلط، وَالْعرب تَقول: قد غَلِتَ الرجل فِي حسابه وغلط فِي منْطِقه، فالغَلَط فِي الْمنطق، والغَلَت فِي الْحساب، وَبَعض النَّاس يجعلهما لغتَين وَالتَّفْسِير الأول أَجود عِنْدِي[٣].

وهو ما أكَّده الزمخشري بقوله: يُقَالُ: غلط فِي كل شَيْء وغلت فِي الْحساب خَاصَّة. وَمَعْنَاهُ: أَنَّ الرجلَ إِذَا قَالَ: اشْتريتُ مِنْكَ هَذَا الثَّوْبَ بِمِائَة دِرْهَمٍ، ثمَّ تَجدُهُ قد اشْتَرَاهُ بِأَقَلّ ردّ إِلَى الْحق وَترك الغلت. وَمِنْه حَدِيث شُرَيْح رَحمَه الله تَعَالَى: أَنه كَانَ لَا يُجيز الغلت. وَعَن النَّخعِيِّ رَحمَه الله تَعَالَى أَنه قَالَ: "لَا يجوزُ التَّغَلُّت"، تفعُّلٌ مِنَ الغَلَتِ، تَقول: تَغَلَّتَهُ أَي: طَلَبَ غَلَتَه نَحو: تعنَّته، وَيُقَال: تغلَّتني فلانٌ واغْتَلَتَنِي، إِذا أَخذه على غِرَّة"[١].

---

(١) الصحاح (غ ل ت): ٢٥٩/١.

(٢) إصلاح المنطق: ٢٣٥، والمحيط (غ ل ت): ٤٠٥/١، والمجمل: ٦٨٤/١، والمقاييس (غ ل ت): ٣٨٩/٤، والأفعال للسرقسطي: ٣٧/٢، والأفعال لابن القطاع: ٤٢٨/٢، والفائق: ٧٥/٣.

(٣) غريب الحديث لأبي عبيد: ١٢٢/٤، ١٢٣، وينظر: التهذيب (غ ل ت): ٩٧/٨، والغريبين: ١٣٨٢/٤.

(١) الفائق: ٧٥/٣، والنهاية: ٣٧٧/٣.

وممَّا وردَ من الشعر فصيحًا مؤكدًا على ذلك [الكامل]:

غَلِتَ الَّذي حَسَبَ العُشُورَ بآيَةٍ تَرْتِيلُكَ السُّوَرَاتِ من آياتِها[1]

ويؤيد تخصيصَ دلالة (غلت) بالحساب قولُ المتنبي بعده: حَسَبَ العُشُورَ، وَحسب –هنا كما يقول العكبري–: من الْحساب[2]، "وقال أبو العلاء: ذهب إلى أن الغلت في الحساب خاصة والغلط واحد كأن أحد الحرفين مبدل من الآخر، وذهب أبو عبيدة إلى أن الغلت في الحساب خاصة والغلط في غير ذلك. والعشور جمع عشر، والمعنى أن الذي حسب العشور غلط في العدد؛ لأنَّ ترتيلَ هذا الممدوح إذا قرأ السور يجب أن يحسب آية فتكون الآيات العشر بترتيله إحدى عشرة آية، وهذا من الغلو الذي يقصده الشعراء، وهو كذب صراح"[1].

(١) البيت من الكامل للمتنبي في ديوانه: ١٨٧، ينظر: ديوان المتنبي، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، وفي المنصف للسارق والمسروق منه لابن وكيع: ٧١١، تح/ عمر خليفة بن إدريس، جامعة قات يونس، بنغازي، ط١، ١٩٩٤م، وفي اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي لأبي العلاء المعري: ٢٤٩.

(٢) شرح ديوان المتنبي للعكبري: ٢٣٢/١.

(١) تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي لأبي المرشد سليمان بن علي المَعَرِّي: ٦٧/١، تح/ مجاهد محمد الصواف، دار المأمون، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، ويُنظر: ألفاظُ اللغة بين الإطلاق والتقييد في معجم لسان العرب لابن منظور دراسة دلالية، للباحث/ سعد أحمد سعيد حسانين: ص ١٢٢، ١٢٣، أطروحة لنيل درجة الماجستير في كلية اللغة العربية بأسيوط.

٤- النَّهْسُ والنَّهْشُ:

يقولُ ابنُ دريد: "النَّهْشُ: أخذُ اللَّحْمِ بالفم، والنَّهْسُ والنَّهْشُ عِنْدَ الْأَصْمَعِي سَوَاء، وَخَالفهُ أَبُو زيد وَغَيره فَقَالُوا: النَّهْش بمقدَّم الْفَم كنَهْش الحيّة"(١).

يرى الْأَصْمَعِيُّ الترادف بين النّهْسِ والنّهْشِ، وللعلماء في ذلك مذهبان:

الأول: يتبعُ الْأَصْمَعِيَّ في القول بالترادف، ومن هؤلاء الجوهري بقوله: "والنَهْشُ: النَهْسُ، وهو أخذ اللحم بمقدَّم الأسنان"(٢)، وابنُ فارس(٣).

أما المذهب الثاني –وهو الغالب– فيرى اختلاف الدلالة بين اللفظين، فينقل ابن السكيت عن بعض اللغويين أن النهس بمقدم الفم، والنهش بالأنياب وما يليها من الأضراس(١)، وتبعه أَبُو الْعَبَّاس المبرد(٢)، والحريري(٣)، والزمخشري(٤)، وابنُ الأثير(٥)، وابنُ منظور(٦).

---

(١) الجمهرة: ٨٨٢/٢، وشرح صحيح البخاري لابن بطال: ٤٧٧/٩.
(٢) الصحاح (ن هـ ش): ١٠٢٢/٣.
(٣) المقاييس (ن هـ ش): ٣٦٣/٥.
(١) الألفاظ لابن السكيت: ٣٨٦.
(٢) التهذيب (ن هـ ش): ٥٤/٦، والغريبين: ١٩٠٠/٦.
(٣) درة الغواص: ١٥٧.
(٤) الفائق: ٣٣/٤، والنظم المستعذب لابن بطال: ٢٣٥/٢.
(٥) النهاية: ١٣٦/٥.
(٦) اللسان (ن هـ ش): ٢٤٤/٦.

تعقيب:

ويميلُ البحثُ إلى القول الثاني خلافَ ما ذهب إليه الأصمعي، حيث اختلافُ الدلالة بين النّهْسِ والنّهْشِ، فالنهسُ بمقدم الفم، والنهشُ بالأنياب وما يليها من الأضراس، وفيه مناسبةُ الألفاظ للمعاني: فالسينُ لما فيها من الهمس والترقيق يناسبها الأخذُ بمقدم الأسنان، أما الشينُ فلما فيها من التفشِّي فالأنسب لها التناول بالأنياب وما يليها من الأضراس، يقول التبريزي: وأصل النهس بِمقدم الْفَم، والنهش بِجَمِيعِهِ[١]، ويقول الحريري: والنهش -بإعجام الشين- مَا كَانَ بالأضراس، والنهسُ- بإهمالها- مَا كَانَ بأطراف الْأَسْنَان[٢].

(١) شرح ديوان الحماسة للتبريزي: ٣٩٣.

(٢) درة الغواص: ١٥٧.

نتائج البحث

الحمدُ للهِ الذي بنعمته تتمُّ الصالحات، وبفضله وكرمه تُرفعُ الدَّرجات، والصلاةُ والسلامُ على مَنْ خَتَمَ اللهُ به الرسالات، وارضَ اللهمَّ عن آلِهِ وصحبِهِ أُولى الفضْلِ والكرامات، وعنَّا معهم ما دامتِ الأرضُ والسموات، **أما بعد** ...

فهذه بعضُ النتائجِ التي أذِنَ اللهُ (ﷻ) لي باستخلاصها، من تلك المُعايشةِ الثريةِ مع الإمام الأصمعي، وما أنكره في الجمهرة:

أولًا: عَلَّل السرقسطي لثبوت اللفظ عند أبي عُبَيْدَةَ وَأَبي زَيْدٍ بينما ينكره الْأَصْمَعِيُّ بأن السبب أنَّ أَبا زَيْدٍ كان يَتَّسِعُ فِي اللُّغَاتِ، حَتَّى كَانَ رُبَّمَا جَاءَ بِالشَّيْءِ الضَّعِيفِ، فَيُجْرِيهِ مَجْرَى الْقَوِيِّ، بعكس الْأَصْمَعِيُّ الذي كَانَ مُولَعًا بِالْجَيِّدِ الْمَشْهُورِ، وَيُضَيِّقُ فِيمَا سِوَاهُ.

ثانيًا: الأخذ بعين الاعتبار أنَّ الْأَصْمَعِيَّ أحدُ الأعلامِ الأخباريين، والأئمةِ الصدوقين، مما يؤكد أن إنكاره لم يكن عن هوى، ولو حملنا ذلك على الظن الجميل –وهو جديرٌ بذلك– لكان إنكاره له لا عليه، فهو من الغيرة المحمودة على لغته التي أحبَّها وعشِقها، فلم يرض بدخول ما لم يسمعْه فيها، وتبقى القاعدة: مَنْ سمعَ حجةٌ على مَنْ لمْ يسْمَعْ.

ثالثًا: ويؤكد ذلك موافقة كثير من اللغويين له فيما ذهب إليه، فقد وافقه جمعٌ من اللغويين في اقتصاره على: صَحا السكرانُ، وأَصَدَّه بمعنى: مَنَعَهُ وصرَفَه، وأفْحَشَ، وغيرها.

رابعًا: أثبت البحثُ أنَّ أغلب ما أنكره الْأَصْمَعِيُّ من الأفعال من باب (فَعَلَ وأَفْعَلَ)، حيث قارب العشرين صيغة، منها ما أنكر مجرده، ومنها ما أنكر مزيده.

خامسًا: قد ينكر الأصمعي صيغة من الأفعال بينما يثبتها اللغويون لغة ثابتة عن العرب، ويضيفون إليها لغات أخر:

- فقد أبى الْأَصْمَعِي (حكم) المجردة، فيما أكَّد الأزهريُّ على اللغتين (حَكَمْتُ وأَحْكَمتُ) وزاد عليهما ثالثة: (حكَّمتُ)، وأضاف الفخر الرازي رابعة: (حَاكَمْتُ).
- ومثل: دَفَّ وأدفَّ، فَلم يعرفِ الْأَصْمَعِيُّ إِلَّا دَفَّ المجردة، بينما أثبتهما جمع من اللغويين لغتين، وزاد صاحب القاموس عليهما: دَفْدَفَ واسْتَدَفَّ.
- واقتصر الْأَصْمَعِيُّ على (سَاسَ الطَّعَامُ) بمعنى: فسد، وعدهما الأزهري لغتين: سَاسَ وأَسَاسَ، وزاد في المحكم وجوهًا فقال: وساسَ الطعامُ يَسَاسُ، ويَسُوسُ عن كُراعٍ سَوْسًا، وسَيسَ، وأَساسَ، وسَوَّسَ، واسْتاسَ، وتَسَوَّس.

سادسًا: أثبت البحثُ الصلة بين بعض العاميات والفصحى، ففي العامية المصرية: ولدٌ خلبوص، وتقال: للكذَّاب اللئيم النذل الذي لا اتزان له، وتظهر منه المراوغةُ والالتفافُ حول الأشياء، وهي قريبةٌ من المعنى اللغوي لـ: أَمرٌ خَلابيس: إِذا كَانَ على غير الاسْتِقَامَة والقَصْد على المكْر والخَديعة، والخَلابِيْسُ هم اللِّئامُ، والأَنْذَالُ، والخَلَبُوصُ، مُحَرَّكَةً: طائرٌ أَصْغَرُ مِنَ العُصْفُور، بلَوْنِه، سُمِّيَ بِهِ لِكَثْرَةِ هَرَبه، وعَدَمِ اسْتِقْرَارِه فِي مَوْضِعٍ، ومِنْهُ سُمِّيَ الرَّجُلُ الطَّرّارُ خَلَبُوصًا، ولعل فيها إبدالًا بين السين والصاد.

سابعًا: تَضيقُ دلالةُ الكلمة أحيانًا عند الْأَصْمَعِيِّ بينما تتسع عند غيره، ففي الوقت الذي نص فيه على أن الدِّيمة: الْمَطَرُ يَدُومُ يَوْمًا وَلَيْلَةً، أثبت البحث اتساع دلالة اللفظ، فهي بالنظر إلى مدتها قد تكون قصيرة فتدوم يَوْمًا وَلَيْلَة فقط، وقد تطول أيامًا خَمْسَةَ أَيَّامٍ أَو سِتَّةً، أما بالنظر إلى هيئتها وطبيعتها فقد تكون مطرًا ضعيفًا دائمًا، وقد يكون هذا المَطَرُ مَعَ سُكُون، فلا رعد فيها ولا برق.

ثامنًا: ما ظهر تعارضه أحيانا بين الْأَصْمَعِي واللغويين أمكن التوفيق فيه: فالغَزالَةُ –عند ابن دريد– الشَّمْس عِنْد طُلُوعهَا، بينما هي عند الْأَصْمَعِي: وَقتُ طُلُوع الشَّمْس، وثبت بالبحث أَلَّا مانع أن يكون هذا من المجاز المرسل، وعلاقته هنا اللازمية وهي كون الشيء يجب وجوده، عند وجود شيء آخر، نحو: طلع الضوء، أي: الشمس، فالضوء مجاز مرسل علاقته (اللازمية)؛ لأنه يوجد عند وجود الشمس، والمعتبر هنا اللزوم الخاص، وهو عدم الانفكاك.

وقد يكون قد حدث للفظ تطورٌ دلاليٌّ، حيث كان يُطلَقُ على وَقت طُلُوع الشَّمْس –كما ذهب الأصمعي– ثم انتقل إلى الشمس نفسها، ويؤيده ما قاله أبو العلاء: والغزالة: ارتفاع الضحى، ثم كثر حتى سموا الشمس غزالة.

تاسعًا: مناسبةُ الألفاظ للمعاني تساعدنا –أحيانًا– في ترجيحِ رأيٍ على الآخر: فقد ذهب الأصمعي إلى الترادف بين (النَّهْس والنَّهْش) بينما مال البحثُ إلى اختلافُ الدلالة بين اللفظين، فالنهسُ بمقدم الفم، والنهشُ بالأنياب وما يليها من الأضراس، حيث مناسبةُ الألفاظ للمعاني: فالسينُ لما

فيها من الهمس والترقيق يناسبها الأخذُ بمقدم الأسنان، أما الشينُ فلما فيها من التفشِّي فالأنسب لها التناول بالأنياب وما يليها من الأضراس.

عاشرًا: حريٌّ بالباحثين في اللغةِ أن يُشمِّروا عنْ ساعدِ الجدِّ، بأن يُولُّوا وجوههم شطر هذه الدراسات التي تُعنَى بالألفاظِ التي أنكرها بعضِ اللغويين، فلو سلَّمْنا لكلِّ لُغويٍّ إنكارَ ألفاظٍ من اللغةِ، وتركْنا له المجالَ لذهبَ معظمُ اللغةِ بالإنكار.

أهم المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الإبانة في اللغة العربية لأبي المنذر العوتبي، تح/ د. عبدالكريم خليفة، وآخرين، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، سلطنة عمان، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- الإتباع والمزاوجة لابن فارس، تح/ كمال مصطفى، مكتبة الخانجي- القاهرة.
- أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي، تح/ طه محمد الزيني، ومحمد عبدالمنعم خفاجي، مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٣هـ/ ١٩٦٦م.
- الاختيارين المفضليات والأصمعيات للأخفش، تح/ فخر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، دار الفكر، دمشق- سورية، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- أدب الكاتب لابن قتيبة، تح/ محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.
- الأزمنة والأمكنة للمرزوقي الأصفهاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
- أساس البلاغة للزمخشري، تح/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- إسفار الفصيح لأبي عبيد الهروي، تح/ أحمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ.

- إصلاح المنطق لابن السكيت، تح/ محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- الأصمعيُّ اللغويُّ، صورة عراقية في القرن الثاني الهجري د. عبدالحميد الشلقاني، دار المعارف، ١٩٨٢م.
- الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس، الأنجلو المصرية، ط٦، ١٩٨٤م.
- الأصول في النحو لابن السراج، تح/ عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان– بيروت.
- الأضداد لابن الأنباري، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت– لبنان، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- إعراب القرآن للنحاس، تح/ عبدالمنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه، مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٠هـ/ ١٩٤١م.
- الأفعال لابن القطاع، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- الأفعال لابن القوطية، تح/ علي فوده، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ١٩٩٣م.
- الأفعال للسرقسطي، تح/ د. حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب للبَطَلْيَوْسِي، تح/ مصطفى السقا، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٩٦م.

- إكمال الأعلام بتثليث الكلام لابن مالك، تح/ سعد بن حمدان الغامدي، جامعة أم القرى- مكة المكرمة- المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض، تح/ د. يحْيَى إِسْمَاعِيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م
- ألفاظُ اللغة بين الإطلاق والتقييد في معجم لسان العرب لابن منظور دراسة دلالية، للباحث/ سعد أحمد سعيد حسانين، أطروحة لنيل درجة الماجستير، كلية اللغة العربية بأسيوط.
- الأمالي لأبي علي القالي، تح/ محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٦م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، المكتبة العنصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.
- الأنساب للإمام السمعاني، تح/ عبدالله عمر البارودي، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، دار الجنان، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- البحر المحيط لأبي حيان، تح/ الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- البغال للجاحظ، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ.
- البيان والتبيين للجاحظ، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ.

- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، تح/ عبدالكريم العزباوي وآخرين، سلسلة التراث العربي من إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- التاريخ الكبير للإمام البخاري، طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبدالمعيد خان.
- التبيان في تصريف الأسماء د. كحيل، ط٦.
- تثقيف اللسان وتنقيح الجنان لابن مكي الصقلي، تح/ مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- تحرير ألفاظ التنبيه للنووي، تح/ عبدالغني الدقر، دار القلم- دمشق، ط١، ١٤٠٨ه.
- تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح للفهرى المالكى، تح/ د. عبدالملك الثبيتي، جامعة أم القرى- مكة المكرمة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- تصحيفات المحدثين لأبي هلال العسكري، تح/ محمود أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة- القاهرة، ط١، ١٤٠٢هـ.
- تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي لأبي المرشد سليمان بن علي المَعَرِّي، تح/ مجاهد محمد الصواف، دار المأمون، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- تفسير الثعلبي، تح/ الشيخ الطاهر بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

- تفسير الطبري ، تح/ أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- تفسير الفخر الرازي، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.
- تفسير القرطبي، تح/ د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- تفسير الكشاف للزمخشري، تح/ الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- التقفية في اللغة للبندنيجي، تح/ د. خليل إبراهيم العطية، الجمهورية العراقية- وزارة الأوقاف- إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني- بغداد، ١٩٧٦م.
- التكملة والذيل والصلة للصاغاني، تح/ مجموعة من العلماء، مطبعة دار الكتب، القاهرة ١٩٧٤م.
- التلخيص في مَعرفَةِ أسمَاءِ الأشياء لأبي هلال العسكري، تح/ د. عزة حسن، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط٢، ١٩٩٦م.
- تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ المزِّى، تح/ د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة.
- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، تح/ عبدالسلام هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، تح/ دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق– سوريا، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- الجراثيم لابن قتيبة، تح/ محمد جاسم الحميدي، وزارة الثقافة، دمشق.
- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، الناشر: دار الفكر– بيروت.
- جمهرة اللغة لابن دريد، مطبعة مجلس دائرة المعارف حيدر آباد ط١، ١٣٤٤هـ.
- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع لأحمد الهاشمي، ضبط: د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت.
- الجيم لأبي عمرو الشيباني، تح/ إبراهيم الإبياري، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، تح/ بدر الدين قهوجي- بشير جويجابي، دار المأمون للتراث/ بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- حياة الحيوان الكبرى للدَّميري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ.
- الحيوان للجاحظ، دار الكتب العلمية- بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ.
- الخصائص لابن جني، تح/ د. محمد علي النجار، الدار العلمية (د ت).
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تح/ د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- دراسات في فقه اللغة د. صبحي الصالح، دار العلم للملايين، ط١، ١٣٧٩هـ/ ١٩٦٠م.

- درة الغواص للحريري، تح/ عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية– بيروت، ط١، ١٤١٨/١٩٩٨هـ.
- الدلائل في غريب الحديث للسرقسطي، تح/ د. محمد بن عبدالله القناص، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة: أبي سعيد الحسن السكري، تح/ محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، ط٢، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- ديوان الأدب للفارابي، تح/ د. أحمد مختار عمر، طبعة مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، بشرح د. محمد حسين، مكتبة الآداب.
- ديوان حسان بن ثابت، بشرح أ/ عبدأ مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- ديوان ذي الرمة، بشرح أحمد حسن بسبح، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، بشرح أ/ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- ديوان الفرزدق، بشرح أ/ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- ديوان المتنبي، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

- ديوان النابغة الذبياني بشرح الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، نشر المكتبة التونسية للتوزيع، ١٩٧٦م.
- الرسائل للجاحظ، تح/ عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.
- الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي للأزهري، تح/ مسعد عبدالحميد السعدني، دار الطلائع.
- سر صناعة الإعراب لابن جني، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- سرور النفس بمدارك الحواس الخمس لأبي العباس التيفاشي، هذَّبهُ: محمد بن جلال الدين المُكَرَّم (ابن منظور)، تح/ إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت لبنان، ط١، ١٩٨٠م.
- سهم الألحاظ في وهم الألفاظ لابن الحنبلي، تح/ د. حاتم صالح الضامن، عالم الكتب– بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي، تح/ شعيب الارناؤوط، وحسين الأسد، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٩، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح الحنبلي، تح/ محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق– بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- شرح أبيات سيبويه للسيرافي، تح/ محمد علي هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

- شرح القصائد السبع لابن الأنباري، تح/ عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف، سلسلة ذخائر العرب (٣٥)، ط٥.
- شرح المفصل لابن يعيش، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١ م.
- شرح النووي على صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي– بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ.
- شرح ديوان الحماسة للأصفهاني، تح/ غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- شرح ديوان المتنبي للعكبري، تح/ مصطفى السقا وآخرين، دار المعرفة – بيروت.
- شرح صحيح البخاري لابن بطال، تح/ أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد– الرياض السعودية، ط٢، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
- شرح غريب ألفاظ المدونة لأبي بكر الجبي، تح/ محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت– لبنان، ط٢، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.
- شرح الفصيح لابن هشام اللخمي، تح/ د. مهدي عبيد جاسم، ط١، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تح/ أحمد حسن مهدلي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.
- الشعر والشعراء لابن قتيبة، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ.

- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان الحميـــرى، تـــح/ د. حسين بن عبدالله العمري وآخرين، دار الفكر المعاصر (بيروت- لبنان)، ط١، ١٤٢٠هـــ/ ١٩٩٩م.
- الشوارد للصغاني، تح/ مصطفى حجازي، الهيئة العامة لشئون المطـــابع الأميرية- القاهرة، ط١، ١٤٠٣هـــ/ ١٩٨٣م.
- الصحاح للجوهري، تح/ أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايـــين ط٤، ١٩٩٠م.
- الصناعتين لأبي هلال العسكري، تح/ علي محمد البجاوي ومحمـــد أبـــو الفضل إبراهيم، المكتبة العنصرية- بيروت، ١٤١٩هـــ.
- العقد الفريد لابن عبدربه، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٤٠٤هـــ.
- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ للسمين الحلبي، تح/ محمد باســـل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـــ/ ١٩٩٦م.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني، تح/ عبدالله محمود عمر، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط١، ١٤٢١هـــ/ ٢٠٠١م.
- عمدة الكتاب للنحاس، تح/ بسام عبدالوهاب الجـــابي، دار ابـــن حـــزم- الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٥هـــ/ ٢٠٠٤م.
- العين للخليل بن أحمد، تح/ د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس.
- غريب الحديث لإبراهيم الحربي، تح د/ سليمان العايد، دار المـــدني، ط١، ١٤٠٥هـــ/ ١٩٨٥م.

- غريب الحديث لابن قتيبة، تح/ د. عبدالله الجبوري، مطبعة العاني- بغداد، ط١، ١٣٩٧هـ.
- غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام، تح/ د. محمد عبدالمعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، ط١، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.
- الغريب المصنف لأبي عبيد، تح/ صفوان عدنان داوودي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤١٤/ ١٤١٥هـ.
- الغريبين في القرآن والحديث لأبي عبيد الهروي، تح/ أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز- المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري، تح/ محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.
- فقه اللغة وسر العربية للثعالبي، تح/ عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
- الفهرست لابن النديم، تح/ إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت- لبنان، ط٢، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- القاموس المحيط للفيروزآبادي، تح/ مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- الكامل في التاريخ لابن الأثير، تح/ عمر عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

- الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها لأبي القاسم الهُـذَلي، تـح/ جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشـر، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- الكامل في اللغة والأدب للمبرد، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي- القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- كتاب الألفاظ لابن السكيت، تح/ د. فخر الـدين قبـاوة، مكتبـة لبنـان ناشرون، ط١، ١٩٩٨م.
- الكتاب لسيبويه، تح/ عبدالسلام هارون، مكتبة الخـانجي القـاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- كتاب لغات القرآن للفراء، شرح وتعليق/ د. الموافي الرفـاعي البيلـي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، مكتبة المثنـى- بغداد ١٩٤١م.
- الكنز اللغوي لابن السكيت، نشره د. أوغست، مكتبة القاهرة.
- اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي لأبي العلاء المعري، تح/ محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصـل للبحـوث والدراسـات الإسـلامية، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- لسان العرب لابن منظور، دار صادر بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
- لغة تميم د. ضاحي عبدالباقي، الهيئة العامة لشئون المطـابع الأميريـة، القاهرة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- ما جاء على فعلْتُ وأفعلتُ بمعنى واحد مؤلف على حروف المعجم للجواليقي، تح/ ماجد الذهبي، دار الفكر- دمشق.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تح/ محمد فؤاد سزگين، مكتبة الخانجى- القاهرة، ١٣٨١هـ.
- مجمع الأمثال للميداني، تح/ محمد محيى الدين عبدالحميد، دار المعرفة- بيروت لبنان.
- المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث للمديني، تح/ عبدالكريم العزباوي، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جدة- ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- المحتسب لابن جني، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية، تح/ عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
- المحكم لابن سيده، تح/ د. عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- المخصص لابن سيده، تح/ خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي- بيروت ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي د. رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

- المزهر للسيوطي، تح/ فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض، المكتبة العتيقة ودار التراث.
- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، تح/ د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة– بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.
- المصباح المنير للفيومي، المكتبة العلمية، بيروت.
- معاني القرآن للأخفش، تح/ د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي القاهرة، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- معاني القرآن للفراء، تح/ محمد علي النجار وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة– مصر، ط١.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تح/ عبدالجليل شلبي، عالم الكتب– بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- المعاني الكبير في أبيات المعاني لابن قتيبة، تح/ المستشرق د سالم الكرنكوي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.
- معجم البلدان لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.
- معجم اللغة العربية المعاصرة د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة.

- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع لأبي عبيد البكري، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.
- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، تح/ صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية- دمشق بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.
- مقاييس الأصالة والفرعية في الإبدال لابن السكيت د. أحمد طه سلطان، دار البشرى للطباعة والنشر القاهرة ، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- مقاييس اللغة لابن فارس، تح/ عبدالسلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- المقصور والممدود لابن ولاد، تح/ بولس برونله، مطبعة ليدن، ١٩٠٠م.
- المقصور والممدود لأبي علي القالي، تح/ د. أحمد عبدالمجيد هريدي، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- المنتخب من غريب كلام العرب لكراع النمل، تح/ د. محمد بن أحمد العمري، جامعة أم القرى (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، ط١، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- المُنَجَّد في اللغة لكراع النمل، تح/ د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط٢، ١٩٨٨م.
- المنصف للسارق والمسروق منه لابن وكيع، تح/ عمر خليفة بن إدريس، جامعة قات يونس، بنغازي، ط١، ١٩٩٤م

- موت الألفاظ في العربية لعبدالرزاق بن فراج الصاعدي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة (٢٩)، العدد (١٠٧) ١٤١٨/ ١٤١٩هـ.
- نثار الأزهار لابن منظور، مطبعة الجوائب، قسطنطينية، ط١، ١٢٩٨هـ.
- الندرة عند ابن دريد معناها وصورها د. عبدالتواب الأكرت، دار السعاة للطباعة، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
- النظم المستعذب فِي تفْسِير غريبِ أَلْفَاظِ المهَذّبِ لابن بطال، تح/ د. مصطفى عبدالحفيظ سَالِم، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ١٩٨٨م.
- نقعة الصديان فيما جاء على الفَعَلَان للصغاني، تح/ د. علي حسين البواب، مكتبة المعارف– الرياض، ط١، ١٩٨٢م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، تح/ طاهر أحمد الزاوى، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- همع الهوامع للسيوطي، تح/ عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية– مصر.
- الوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي الجرجاني، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- وفيات الأعيان لابن خلكان، تح/ د. إحسان عباس، دار صادر– بيروت، ط١، ١٩٩٤م.

فهرس الموضوعات

	الموضـــــــــوع	الصفحة
١.	ملخص البحث	١٣٣٣
٢.	Abstract	١٣٣٥
٣.	مقدمة	١٣٣٦
٤.	تمهيد	١٣٤١
٥.	المبحثُ الأولُ: ما أنكره الأَصْمَعِيُّ على المستوى الصوتي	١٣٤٦
٦.	المطلبُ الأولُ: ما أنكره الأَصْمَعِيُّ من الصَّوامت	١٣٤٧
٧.	المطلبُ الثاني: ما أنكره الأَصْمَعِيُّ من الصَّوائت	١٣٥٧
٨.	المطلبُ الثالثُ: ما أنكره الأَصْمَعِيُّ من الإدغام	١٣٦٤
٩.	المبحثُ الثاني: ما أنكره الأَصْمَعِيُّ على المستوى الصرفي	١٣٦٧
١٠.	المطلبُ الأولُ: ما أنكره الأَصْمَعِيُّ من الأفعال	١٣٦٨
١١.	المطلبُ الثاني: جموعٌ أنكرَ الأَصْمَعِيُّ مفردها	١٣٩٧
١٢.	المبحثُ الثالثُ: ما أنكره الأَصْمَعِيُّ على المستوى الدلالي	١٤٠٨
١٣.	المطلبُ الأولُ: ما اختلفتْ دلالتُه بين الأَصْمَعِيِّ واللغويين	١٤٠٩
١٤.	المطلبُ الثاني: ما لمْ يعرفْه الأَصْمَعِيُّ من الألفاظِ وهي ثابتةٌ في اللغة	١٤١٨
١٥.	المطلبُ الثالثُ: ما قيَّد الأَصْمَعِيُّ دلالته وهو مطلق	١٤٢٢
١٦.	المطلبُ الرابعُ: بين الترادف وعدمه عند الأَصْمَعِيِّ واللغويين	١٤٣٤
١٧.	نتائج البحث	١٤٤٣
١٨.	أهم المصادر والمراجع	١٤٤٧
١٩.	فهرس الموضوعات	١٤٦٣

تم بحمد الله